



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية
والحضارة
قسم العلوم الإسلامية
شعبة الشريعة



العنوان:

أحكام الضرائب في الفقه الإسلامي
والتشريع الجزائري
"دراسة مقارنة"

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية
تخصص: الفقه المقارن وأصوله

إشراف الدكتور:

❖ د. حفصي عباس

إعداد الطالبين:

❖ بوغار بشري

❖ عطية أحلام

السنة الجامعية :

2021**2022 م-1442-1443 هـ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية
والحضارة



قسم العلوم الإسلامية
شعبة الشريعة

العنوان:

أحكام الضرائب في الفقه الإسلامي
والتشريع الجزائري
"دراسة مقارنة"

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية
تخصص: الفقه المقارن وأصوله

إشراف الدكتور:

❖ د. حفصي عباس

إعداد الطالبين:

❖ بوغار بشري

❖ عطية أحلام

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
قبلي بن هني	جامعة عمار تليجي الاغواط	رئيسا
حفصي عباس	جامعة عمار تليجي الاغواط	مشرفا ومقررا
مايدي عبد الرحمان	جامعة عمار تليجي الاغواط	مناقشا

السنة الجامعية :

2021**2022-2022-1442-1443هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُوبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا
فِي يَوْمِهِ إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ : لَوْ غَيْرَ هَذَا
لَكَانَ أَحْسَنَ ، وَلَوْ زَيْدٌ كَذَا لَكَانَ سَيِّئًا
وَلَوْ قُدَّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ ، وَلَوْ تَرَكَ
هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ ،
وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيلَاءِ النَّفْسِ عَلَى
جُمْلَةِ الْبَشَرِ .
الْعَمَادُ الْأَصْفَحَانِي

إِهْدَانِي

قال الله تعالى { وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }

سورة التوبة 105

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.....

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك..... ولا تطيب

الجنة إلا برؤيتك. الله ﷻ

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.....

ونصح الأمة..... إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد ﷺ

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار..... إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار....

ستبقى كلماتك نجوم أهندي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد أرجو من الله أن يحفظك ويرعاك والدي العزيز إلى

ملاكي في الحياة وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسملة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها

بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة إلى زوجي العزيز محمد إلى إخوتي :عبد الحكيم يوسف إلى كل

العائلة الكريمة بوغار الميهوب عمران بلغشوة بن زيان العايب.

وإلى كل زملاء في الدراسة وإقامة فقد كان لهم أثرا كبيرا في حياتي.

وإلى كل صديقاتي إلى من ساعدني في كتابة هذه المذكرة إلى منارة العلم والعلماء الجامعة الإسلامية

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم ومعرفة

إلى كل من يحبهم قلبي ولم يذكرهم لساني

بشرى

إِهْدَاء

إلهي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لك الحمد على توفيقك ومنك لك الحمد.

قال الله تعالى "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا" صدق الله عظيم.

إلى الذين جعل الله طاعتهم من العبادات ، إلى سندي وقوتي ومصدر سعادتي والدي الكريمين حفظهما الله وأطال الله في عمرهما .

إلى ينبوع العطاء الحبيب الغالي الذي لم يفارقني بالدعم والدعاء إلى من تعجز الكلمات عن الوصف فضله والدي العزيز .

إلى التي رأني قلبها قبل عينيها إلى من أعطت وأجزلت بعطائها إلى من سقت أرواحنا حبا وحنانا إلى التي هي مطعم إذا جعت ومستشفى، إذا مرضت، وحفلة إذا فرحت، منبه إذا نمت ودعوات سماوية إذا غبت إلى وإلى من سقت أرواحنا حبا وحنانا إلى التي لا تسعها كل العبارات الحب والإحترام والتقدير ولا أوفيها حقها إليك بعطر الخلود وأجمل شيء في الوجود إلى أغلى الناس "أمي"

إلى من جعلهم الرحمان سند وشد عضدي بهم إخواني وأخواتي حفظهم الله.

إلى كل من ساندني

إلى كل من رضي الإسلام شريعة ومنهاج حياة

أهدي عملي هذا .

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

« {لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ} » سورة إبراهيم الآية 07.

وعملا بهذه الآية واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره على أن وفقتنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

- ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "د. حفصي عباس" الذي رافقنا طيلة هذا العمل ولم يخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة والتي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث .

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة ،الذين تكرموا بمناقشتها ، كما نشكر جميع الأساتذة الكرام في القسم العلوم الإسلامية ،كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة بجامعة عمار ثليجي بالأغواط.

كما نتقدم بشكرنا إلى كل ما ساعدنا من قريب أو بعيد وقدم لنا يد العون والدعم والتشجيع ولو بكلمة طيبة من الأساتذة الأفاضل والزملاء الأعزاء ،وساهم في تدليل الصعوبات التي واجهتنا أثناء كتابة هذه المذكرة ،فلهم منا جميعا فائق الاحترام والتقدير والعرفان



ما احسن ما
معدومة
ما احسن ما



الحمد لله السميع الجيب غافر الذنب وساتر العيب من يقول لأمر كن فيكون ولا مانع لما أعطى ولا معي لما منع وهو الخلاق العليم يصلح المغيب ويغفر لمن يشاء كل ذنب عظيم جعل لكل من عباده نصيب وليس لأحد فضل على أحد فالفضل له وحده وهو الرحمان الرحيم. نعوذ بنور وجهه الكريم من فواجع القدر ونزول البلاء ومر القضاء العالم وحده بالأسباب والمخفف للعذاب الرقيب المهيمن من لا يسهو ولا ينام، وشهد أن سيدنا محمد عبد الله ورسوله ليس بعده نبي قد بلغ رسالات ربه بصدق ونحن على ذلك من الشاهدين. أما بعد:

إن الإسلام منذ ظهوره إهتم بالنظم السياسية المالية في الدولة الإسلامية بداية من عهد النبي ﷺ ومن ثم سار على نهجه الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم من العلماء والفقهاء الذين أولوا السياسة المالية للدولة الإسلامية عناية خاصة منطلقين من الكتاب الكريم والسنة النبوية، فكان ذلك منهاجا سار عليه من أتى من بعدهم، ونظرا إلى انتشار الإسلام في الأمصار وكثرت الفتوحات وتوسعت الدولة الإسلامية مما أدى إلى تطور النظام المالي بما تقتضيه المصلحة العامة للدولة الإسلامية وقامت بعض الدول باستحداث بعض النظم لم تكن معهودة من قبل محاولة بذلك مراعاة أحداث التوازن في الموازنات العامة من أجل الحفاظ على موارد الدولة واستمراريتها ومن هذه الأنظمة نظام الضرائب حيث ارتبطت الضريبة ارتباطا وثيقا بالدولة وشكلت همز وصل بين الدولة والأفراد فالضريبة هي انعكاس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الذي تفرض عليه وذلك لكونها الممول الأساسي لخزينة الدولة وأهم إيراداتها لسد نفقاتها العامة ولقد لقيت الضريبة اهتماما كبيرا في أوساط الباحثين وهذا نظرا للدور المهم الذي تسعى إلى تحقيقه سواء كان ماليا، اجتماعيا سياسيا اقتصاديا وهذا من جهة ومن جهة أخرى إلى الآثار الناجمة عن فرضها.

كما تعتمد الدولة الإسلامية نظاما ضريبيا متكاملًا يستند إلى مفاهيم المالية العامة الإسلامية في تطبيق الأحكام والقواعد المالية الإسلامية من خلال الضرائب إلى صيانة المجتمع بتغطية جميع نفقات المصالح العامة وتحقيق الوحدة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الإسلامي ولا شك أن الضرائب في فقه الإسلامي تختلف في أساسها وأهدافها عن غيرها من الأنظمة الضريبية المعاصرة فهو يستند إلى القرآن والسنة النبوية واجتهاد علماء الفكر الإسلامي فتكون الشريعة الإسلامية متمثلة في أحكامها وقواعدها، ولأهمية الضرائب في وقتنا الحالي اخترنا هذا الموضوع أحكام الضرائب في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري. "دراسة مقارنة".

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في إبراز الفروق بين أحكام الضرائب في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري مع التعرف على مقومات كل منها.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد اخترنا هذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية هي كالاتي:

الأسباب الذاتية:

- الميل والرغبة الشخصية للخوض في هذا الموضوع.
- اختيار هذا الموضوع بناء على اقتراح مسبق من الدكتور حفصي عباس وقد وافق ميولنا.

الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في التعرف على بعض مباحث في المالية العامة.
- إثراء البحوث في مجال المالية العامة الإسلامية.

أهداف الموضوع:

- يهدف هذا الموضوع إلى:
- بيان مفهوم الضرائب وأنواعها.
- توضيح الأحكام الشرعية الخاصة بهذا الموضوع والآثار المترتبة عليها.
- بيان أحكام الضرائب في التشريع الجزائري.
- التعرف على الضرائب في الفقه الإسلامي وإبراز مقوماتها.

إشكالية الموضوع:

- تبرز مشكلة الدراسة في الإشكالية الرئيسية التالية:
- ماهي الضرائب وماهي أحكامها في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري؟
- وهذا يدفعنا إلى طرح بعض التساؤلات الفرعية الآتية:
- ماهي أنواع وآثاره الضرائب في الإسلام؟
- ماهي أحكام الضرائب في التشريع الجزائري؟

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على مناهج منها المنهج الوصفي من خلال شرحنا لبعض المصطلحات والمنهج الاستقرائي من خلال جمع المعلومات الخاصة بنظام الضرائب وتتبع أقوال العلماء فيها وقعت عليه أيدينا من مصادر ومراجع والمنهج المقارن وذلك بالتأصيل الشرعي من خلال استعراض آراء الفقهاء ومناقشة آرائهم.

المنهجية المتبعة:

- ✓ عزو الآيات القرآنية على رواية ورش عن نافع.
- ✓ تخريج الأحاديث المستشهد بها مع بيان درجتها مع ذكر الجزء والصفحة ومصدر الحديث ورقمه.
- ✓ شرح بعض المصطلحات المبهمة في البحث عند توثيق المعلومات ذكرنا إسم الكاتب، الكتاب، إسم المحقق إن وجد ثم نذكر دار النشر، البلد، الطبعة، سنة النشر ثم الجزء أو المجلد إن وجد والصفحة.
- ✓ نسبنا الأقوال إلى قائلها بالإحالة إلى الكتب التي أخذنا منها.
- ✓ وضعنا الفهارس العلمية اللازمة الآيات والأحاديث والمصادر والمراجع والموضوعات.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة ضرورية لأية دراسة وقد أجمع الكثير على أهمية هذه الدراسة لأن العلم عبارة عن حلقات متواصلة، وقد إطلعنا في بحثنا على العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوعنا برغم من إختلاف إشكالياتها المطروحة فقد إستفدنا منها ومن بين هذه الدراسات نجد:

❖ رسالة ماجستير لسمر عبد الرحمن مُجدِّ الدحلة نوقشت سنة 2004، إشراف د. هشام جبر، تناولت هذه الرسالة، موضوع النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي.

❖ حسن، حسن مسعود يوسف، التكييف الفقهي للضريبة، دراسة مقارنة، دكتوراه كلية الدراسات العليا، السودان، جامعة السودان 2008.

❖ فايز المصري، سلطة الحاكم في فرض الضرائب، نداء فهمي فايز المصري، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، إشراف د. شحادة سعيد 2012م.

❖ نور الهدى باشي، فعالية النظام الجبائي من خلال الثقافة الضريبة، دراسة حالة، المكلف بالضريبة، لولاية الأغواط، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2010، 2011.

❖ كتاب النظام الضريبي في الفكر الإسلامي، الدكتور غازي حسن عناية.

صعوبات الدراسة:

لاشك في أي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات والمشقات التي تعترضه، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث مايلي:

- قلة المصادر حول هذا الموضوع وتشابه المراجع المتحصل عليها من حيث المحتوى وعدم تمكننا من التنقل خارج الولاية قصد البحث.

➤ ضيق الوقت حيث نرى أن دراسة هذا الموضوع تتطلب فترة أطول.

خطة البحث:

والخروج بدراسة متواضعة اتفقنا على تقسيم البحث على الخطة التالية:
مقدمة: وقد مهدنا في هذا الموضوع، مع ذكر أهميته أسباب إختياره، أهدافه، إشكالية البحث، المنهج، ومنهجية البحث الدراسات السابقة، الصعوبات.

الفصل الأول: الإطار العام للضريبة وسياستها
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الضرائب

المبحث الثاني: التصنيفات الضريبية وأثارها

المبحث الثالث: السياسة المالية في الإسلام

الفصل الثاني: الضرائب في فقه الاسلامي والتشريع الجزائري.
وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الاول: الضريبة في الفقه الإسلامي

المبحث الثاني: أنواع الضرائب وآثار الضرائب في الإسلام

المبحث الثالث: الضرائب في التشريع الجزائري

خاتمة تضمنت أهم النتائج

الفهارس العامة.

الفصل الأول

الإطار العام للضريبة وسياساتها

□ المبحث الأول: ماهية الضرائب

□ المبحث الثاني: السياسة المالية في الإسلام

□ المبحث الثالث: السياسة المالية عند خلفاء الراشدين



تمهيد:

تعتبر الضرائب أقدم المصادر المالية كما أنها تمثل المورد الرئيسي المركز عليه من طرف الدولة وذلك لأنها توفر أموال كبيرة لخزنتها .

فبعد أن كانت الضريبة ذات بعد مالي فقط أصبحت تساهم في تحقيق كل من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .
فالإسلام قد خلف تراث عظيم نجد أنه جاء بأحكام مجملية تتصل بشؤون الاجتماعية والسياسة والمالية وهذه الأحكام أجملها الإسلام قصداً ، فالنظم الإسلامية ليست نظماً جامدة تقف عند جماعة خاصة أو فترة من الزمن وهذا هو سر عظمة الإسلام وخلوده.

ولدراسة ماهية الضرائب وتطورها التاريخي وأيضاً التعرف على السياسة المالية في الإسلام وعند خلفاء الراشدين.



الفصل الأول: الإطار العام للضريبة وسياستها

المبحث الأول: ماهية الضريبة

تعتبر الضريبة في عصرنا الحالي من أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية النفقات العامة، هذه الأخيرة التي تجبر الأفراد النظام معين، على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تميز الدول والتزام الأفراد بأداء الضريبة، حيث نجد أن للضريبة أهميتها البالغة باعتبارها من أهم الموارد الممولة لميزانيتها وتستخدمها كأداة فعالة في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: نشأة الضرائب وتطورها التاريخي

الفرع الأول: نشأة الضرائب

نجد أن الضرائب قد مرت بتطورات عديدة ففي المجتمعات القديمة لم تكن الضرائب معروفة، حيث كان الناس يعيشون في قبائل متفرقة لم تعرف الاستقرار، ويتولى أحد أبناء القبيلة رئاستها، ولم تكن في حاجة إلى الضريبة لعدم وجود حاجات جماعية واضحة سوى الإشتراك في الدفاع عن القبيلة، وكان يقوم به جميع أفراد القبيلة غالبا. ولما توحدت القبائل وبدأت تأخذ شكل الدولة ظهرت الحاجات الجماعية كالأمن والعدالة والدفاع ضد العدو الخارجي وتطلب الأمر الحاجة إلى أموال لإنفاق على هذه الحاجات العامة، ومد الجنود بالمؤمن اللازمة لكان الحاكم أو الملك يستعين على ذلك بالمنهج والهبات التي تقدم من الالاعية مساهمة منهم في الأعباء العامة، وبناء عليه ذهب كتاب المالية العامة إلى أن الضريبة في ذلك الوقت كانت هي المنح التي يقرها الأهليون لصالح الملك أو الحاكم رغبة منهم في مساعدته على تنفيذ بعض المشروعات ذات النفع العام¹.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للضرائب

يمر التطور التاريخي للضرائب ونشأتها بعدة مراحل منها ما هو الإسلام، ومنها ما هو بعده حيث يختلف تبعا لأعباء الدولة والتزاماتها العامة.

أولا: نشأة الضرائب قبل الإسلام

عرفت الإنسانية الضرائب منذ نشأتها الأولى، فقد كانت معروفة قبل الإسلام، ولكن لا نستطيع أن نحدد تاريخا ثابتا ومعينا لفرض الضرائب، وذلك لعدم ورود نصوص من الجاهلية بتحديد تاريخ فرض الضرائب، وقد كان بعض الأغنياء يدفعون الضرائب لمساعدة الفقراء والمساكين، أو دعما للدولة المساهمة في مواجهة بعض النوائب والنوازل التي تصيبها في الحروب². ففي العصر الروماني كانت الضريبة تفرض في صورة الخراج من الدولة المنتصرة على الدولة المهزومة، ومثل ذلك ما حدث مع أهل مصر حيث قاتلت الروم مصر ثلاثين سنة وحاصروهم على الشيء يؤدونه إليهم كل عام على أن يمنعهم ويكونون في ذمتهم، ثم ظهرت فارس على الروم وغلبوهم على الشام وألحوا على مصر بالقتال ثم استقر الحال على

¹ حسين بن علي بن محمد مناع، العلاقة بين الزكاة والضرائب ص 9، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ج 1.

² نداء فهمي فايز المصري، سلطة الحاكم في فرض الضرائب والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة إشراف د. شحادة سعيد السيويركي 1733هـ/2012م.



خراج ضرب مصر من فارس والروم في كل عام ،وأقامو على ذلك تسع سنين ،ثم غلبت الروم الفرس وأخرجهم من الشام ،وصار صلح مصر كله خالصا للروم ،وذلك إبان ظهور الإسلام¹.

ثانيا : الضرائب في الاسلام

إذا كانت الزكاة تصرف في مصارفها الثمانية المحددة ونظرا لكثرة نفقات الدولة الأخرى، كبناء الجسور وتمهيد الطرق والتعليم والصحة، وغير ذلك من واجبات الدولة اتجاه الفرد والمجتمع، كان لابد من توفير مصدر مالي لغير الزكاة لتغطية هذه النفقات وغيرها فقد كانت هذه تغطي سابقا من أموال الفي وخمس الغنائم، والخراج، لكن في أيامنا المعاصرة إزدادت حاجات الدولة وتشبعت نفقاتها مما يجعل فرض الضرائب لتوفير المصلحة للمسلمين ، وتحقيق الدولة لأهدافها ومدخراتها بالمال لا تفاق العام وذلك بالقدر الذي يتلاءم ومصلحة عامة المسلمين وفق قواعد الشرع الكلية².

فتعتبر الزكاة والخراج والجزية والعشور هي الموارد المالية الرئيسية في الإسلام، إلا أنها لم تكن على سبيل الحصر، بل كانت هناك موارد مالية أخرى استحدثت في الدولة الإسلامية، منها ما كان يؤخذ على السفن التي تمر في الثغور الإسلامية ،وهي بقيمة 10% مما تحمله هذه السفن نقداً أو عيناً ،و كان هذا أكثر مما يطبق في اليمن ، حيث كان يؤخذ من السفن التي تمر بالسواحل اليمنية، والتي كانت تحمل البضائع المختلفة من الهند، وكانت تؤخذ منهم الضرائب عيناً وفي عهد المنصور عام 167هـ فرضت ضريبة الأسواق التي وضعت على الحوانيت³.

وكذلك فرضت أيضا أيام المسلمين الأوائل ضرائب على المسافرين الداخلين والمغادرين ، وعلى الأوزان والطواحين ، وعرفت كذلك ضريبة النقل ،وضريبة الضيافة في حق أهل الذمة ،وفي مصر عام 250هـ فرض والي الخراج ضريبة على الكلاء الذي ترعاه الماشية سماها المراعي، وكذلك فرض ضريبة أخرى على السمك سماها المصائد⁴.

المطلب الثاني: تعريف الضريبة وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم الضريبة:

لقد تعرضت العديد من المؤلفات المالية لمفهوم الضريبة وتعريفها رغم تباينها واختلافها فهي قريبة من حيث محتوى الضريبة، وهذا ما نوجزه من خلال التعاريف التالية:

التعريف الأول: اقتطاع نقدي، ذو سلطة، نهائي، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية الدولة والجماعات المحلية أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية⁵.

¹ حسين بن علي بن محمد مناع، العلاقة بين الزكاة والضرائب، ص 9-10.

² سمير عبد الرحمن محمد الدحلة، النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي، "دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير، إشراف. د/ هشام حبر، 2004، ص 99.

³ محمد ضياء الدين الرئيس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار الأنصار، القاهرة 1977م، ص 444.

⁴ عبد العزيز العلي النعيم، نظام الضرائب في الإسلام ومدى تطبيقه في المملكة العربية السعودية، 450-451 النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، سمر عبد الرحمن، ص 19.

⁵ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 13.



التعريف الثاني: الضريبة فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكيناً للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع¹.

التعريف الثالث: الضريبة مبلغ من النقود يفرض جبرة على الأشخاص بصفة نهائية دون أن يكون له مقابل معين وذلك بغرض تحقيق تقاع عام².

التعريف الرابع: الضريبة عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرة إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة³.

التعريف الخامس: الضريبة مبلغ من النقود تجبر الدولة أو الهيئات العامة المحلية الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية، ليس في مقابل انتفاعه بخدمة معينة، وإنما لتمكينها من تحقيق منافع عامة⁴.

التعريف السادس: الضريبة مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجنّيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، ودون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية⁵.

التعريف السابع: الضريبة عبارة عن مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجنّيه من ثروات الأشخاص بصورة جبرية ونهائية من دون مقابل خاص، وذلك بغرض تحقيق النفع العام وهي أيضاً أداة للتوزيع الأعباء العامة⁶. ومن خلال هذه التعاريف نجد أن فكرة الضريبة تقوم على عدة عناصر هي⁷:

- الضريبة مبلغ من النقود.
- الضريبة تفرض وتدفع جبراً.
- الضريبة تدفع بصفة نهائية.
- الضريبة تجبر طبقاً لقواعد مقررة.
- الضريبة غرضها تحقيق منفعة عامة.

الفرع الثاني: أهداف الضريبة:

من المؤكد أن للضريبة أغراض وأهداف متعددة ومتشعبة حيث نحاول إيجاز هذه الأهداف في النقاط التالية:

¹ يونس أحمد بطريق وآخرون، المالية العامة "الضرائب والنفقات العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 21.

² محمد يسري، حسن عثمان، اقتصاديات المالية العامة، زهراء الشرق، القاهرة، طبعة 01، 1996، ص 73.

³ عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة" مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 151.

⁴ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 118.

⁵ علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 176.

⁶ فوزي عطوي، المالية العامة "النظم الضريبية وموازنة الدولة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 49.

⁷ علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 178.



أولاً: الأهداف المالية: يعد الهدف المالي من أحد الأهداف الرئيسية والهامة لأي ضريبة، فتأمين إيرادات دائمة لخزينة الدولة من مصادر داخلية، أحد أهداف السلطات الحكومية، ومن هنا نشأت قاعدة وفرة حصيلة الضرائب، أي اتساع وعاء الضريبة بحيث يكون شاملاً لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعة، وبالتالي ارتفاع الموارد المالية لخزينة الدولة¹.

ثانياً: الهدف النقدي والاقتصادي: تستخدم الضريبة كأداة للعلاج الاقتصادي في حالة التضخم تستخدم الضريبة عن طريق رفع نسبتها والتوسع في فرضها لغرض امتصاص كمية النقود الإضافية، وفي حالة الانكماش تخفض أسعار الضريبة وتزيد التحفيزات أو الإعفاءات لزيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار².

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية: بعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية وبرز الاتجاهات الحديثة في توزيع عادل للثروات وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل أدى إلى محاولة الدول في عصرنا الراهن استخدام الضريبة كوسيلة هامة في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية ومن أهمها:

1. منع تكتل الثروات: تعمل بعض الدول على عدم استحواذ قلة قليلة من المجتمع على الثروة وذلك بفرض الضرائب بمعدلات مرتفعة على الثروات وعن طريق المعدل المتصاعد.

2. توجيه سياسة النسل في الدولة: فالدولة التي ترغب في تشجيع النسل كبلدان أوروبا، تستعمل الضريبة كأداة للإكثار من عدد السكان، وذلك بتخفيض معدلات الضريبة، وفي بعض الأحيان إتباع مبدأ الإعفاء على بعض الدخل الناشئة عن عمل من الضريبة، وبالمقابل الدول الراغبة في تحديد النسل تقوم برفع معدل الضرائب على الدخل والمعدل يزداد بزيادة عدد أفراد الأسرة أو لا تعفي قوانين الضرائب الحد الأدنى للمعيشة من الضريبة كما هو في كل من الهند والصين³.

3. في معالجة أزمة السكن: فقد تخدم الضريبة كأداة لحل مشكلة السكن وذلك بإعفاء راس المال المستثمر في قطاع البناء من الضرائب لفترة زمنية محددة أو معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة: هناك بعض السلع المضرة الصحة المواطن وتلحق به أضرار تؤدي به أحياناً إلى الموت كالسجائر والكحول فتعتمد الدولة إلى فرض الضرائب بمعدلات مرتفعة على صناعاتها بإعفيها؟

رابعاً: الأهداف السياسية: للضريبة عدة أهداف سياسية تتمثل أحياناً بفرض رسوم جمركية عالية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، الهدف منها حماية السلع المحلية من المنافسة الدولية، كما تستعمل الضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين مختلف الدول خاصة بين الدول المتقدمة، وتستعمل أيضاً الضريبة كأداة

¹ محمود جمام، أثر الضريبة على التنمية الاقتصادية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 20.

² لعل رمضان، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 11.

³ محمود جمام، مرجع سبق ذكره، ص 21.



ووسيلة لإحداث التوازن الجهوي وذلك من خلال توطين الصناعات عبر ولايات الوطن بمنح امتيازات ضريبية للاستثمار والعمل بمختلف ولايات الجنوب¹.

المطلب الثالث: الأسس القانونية للضريبة وقواعدها

الفرع الأول: الأسس القانونية للضريبة:

عملت نظرية المالية العامة على إيجاد نقطة الارتكاز القانونية التي تعطي للدولة الحق في فرض الضرائب والتزام المواطنين بأدائها ويمكن إرجاع هذه المحاولات إلى تيارين كبيرين كل منهما تابع إلى فترة تاريخية معينة².

أولاً: النظرية التعاقدية للضريبة: أصحاب هذه النظرية أكدوا بأن للضريبة علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد وأن هناك عقد ضمني بينهما بحيث تلتزم الدولة بتقديم خدمات للأفراد على أن يقوم الفرد بسداد مبلغ مالي يمثل الضريبة فبالرغم من اتفاق أصحاب هذه النظرية على أن الضريبة عبارة عن عقد ضمني، إلا أنهم اختلفوا في تفسير هذا العقد بحيث اعتبر بعضهم الضريبة عقد بيع وآخرون اعتبروا لضريبة عقد إيجار وفريق آخر واعتبرها عقد تأمين³.

ثانياً: نظرية التضامن الاجتماعية:

هذه النظرية تمثل لدى مؤيديها بأنها عبارة عن تضامن المجتمع الذي يخضع لسلطة سياسية واحدة، وهذا يدل على أن هذه الفكرة مستمدة من التطور التاريخي للضريبة بحيث كانت الضريبة تمثل فكرة تضامنية بين مختلف العشائر والقبائل، وبعدها أصبحت تمثل مساعدة مالية يقدمها الأفراد للحكام التغطية النفقات العامة ثم تحولت نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية كفريضة واجبة الدفع من طرف الأفراد، وذلك في إطار اجتماعي وتضامني؛ ولذا بإمكاننا أن نقول بأن نظرية التضامن الاجتماعي هي أكثر موضوعية وواقعية لأنها لا تقوم على أساس عقد ضمني بين الدولة والأفراد وإنما على أساس التضامن الاجتماعي ورغبة الدولة والأفراد بالتعايش وتحمل الأعباء الاجتماعية معاً⁴.

الفرع الثاني: القواعد العامة للضريبة

لكي يتمكن من إعداد نظام ضريبي يفي بأغراض ومتطلبات المجتمع لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ والقواعد الأساسية، وقد وضع العالم الاقتصادي "آدم سميث" أهم القواعد الضريبية في كتابه ثروة الأمم والتي بدورها تلعب دوراً في قيام نظام ضريبي مثالي، والتي مازالت أهميته ومكانة هذه القواعد معمول بها في المالية المعاصرة⁵ وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

¹ نفس المرجع السابق، ص 22.

² محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 20.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 22.

⁵ نور الهدى باشي، فاعلية النظام الجبائي من خلال الثقافة الضريبية "دراسة حالة المكاف بالضريبة لولاية الأغواط"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2010-2011، ص 06.



أولاً: قاعدة العدالة: مضمون هذه القاعدة أنه يجب عند فرض الضرائب على المواطنين تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بينهم، وتعني العدالة هنا بأن تكون ضريبة عامة أي تفرض على جميع الأشخاص وعلى كافة الأموال ومن ثم يمكن الحديث على العمومية الشخصية حيث يلتزم كافة المواطنين في الدولة وكذلك المقيمين في خارجها "إذا وجدت لهم أملاك في الدولة، وكذلك كافة الأجانب القاطنين فيها بدفع الضرائب إلى الدولة.

أما العمومية المادية فتتصرف إلى فرض ضريبة على كافة الأموال سواء كانت دخولا أم ثروات بلا استثناء¹.

ثانياً: قاعدة الملائمة: أي اختيار مواعيد وأساليب ملائمة ومناسبة لجباية الضريبة تتفق وطبيعة الضريبة من ناحية وظروف المكلفين والأنشطة الخاضعة لها من ناحية أخرى، فمن الملائم أن يدفع التاجر الضريبة المستحقة على أرباحه عند انتهاء السنة المالية وتحديد صافي حساباته، ومن غير الملائم أن يجبر الفلاح على دفع الضريبة قبل أن ينضج محصوله الزراعي ويصبح جاهزاً للبيع، أي يعتبر الوقت الذي يحصل فيه دافع الضريبة على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة².

ثالثاً: قاعدة الاقتصاد في نفقة التحصيل: وتقضي هذه القاعدة ضرورة تنظيم الضريبة حيث لا ينزع من الممول إلا أقل ما يمكن شريطة أن تكون نفقات تحصيلها قليلة.

ولا تنزع من الممول إلا أقل ما يمكن فوق ما يدخل خزانة الدولة، ولما كان جلب الأموال اللازمة لتغطية نفقات الحكومة عن طريق الضرائب يجب أن لا تذهب إلى تغطية نفقات الجهاز الإداري المكلف بتحصيل الضرائب، ولا يجب أن يكون هناك تبادل للأموال، ولتفادي هذه السلبيات وتكاليف الإدارة المكلفة بفرض الضريبة يجب استعمال التقنيات الحديثة كالإعلام الآلي، تعيين موظفين أكفاء، استعمال أساليب علمية حديثة وذلك لربح الوقت³.

رابعاً: قاعدة اليقين "الوضوح": بمعنى أن تكون الضريبة المفروضة على كل فرد مؤكد في وقت الوفاء وطريقته والمقدار الذي يدفع، كل ذلك ينبغي أن يكون واضحاً للمكلف ولأي شخص آخر⁴.

المبحث الثاني: التصنيفات الضريبية وأثارها

تصنف الضرائب حسب طريقة فرضها على المكلف، كما تنشأ الأثار الاقتصادية للضرائب بعد استقرار عبئ الضريبة على مكلف معين فلكل ضريبة أثارها الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي.

المطلب الأول: التصنيفات المختلفة للضريبة

تقوم التصنيفات المختلفة للضرائب على عدة أسس، من بينها تحديد كافة الوضعيات والإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة على ضوء المبادئ القانونية والاقتصادية التي يجب مراعاتها وكذلك المشاكل التقنية المؤثرة في هذا الإطار ابتداء من تفكير الدولة في فرض ضريبة معينة إلى غاية تسديدها من طرف المكلف بها إلى الخزينة العمومية.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 124-125.

² نور الهدى باشي، مرجع سبق ذكره، ص: 06-07.

³ لعلا رمضاني، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

⁴ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص: 95.



ويمكن أن تحدد خمس فئات من التصنيفات وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: التصنيف القائم على طبيعة الضريبة:

ويستهدف أساسا الوجهة التقنية للضريبة وبالتحديد التفرقة بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة، وهي تفرقة قديمة نسبية لكن بقيت عملية إلى يومنا هذا.

أولاً: الضرائب المباشرة: يمكن تعريفها بأنها تلك الضرائب التي تفرض على واقعة وجود عناصر الثروة من داخل ورأس المال وتمتاز هذه الضريبة بأنها محققة للعدالة، لأنها تتناول مقدرة الأفراد المالية لا أعمالهم وباعتبارها ثابتة الدخل، لأنها تطرح على رؤوس الأموال وهو مدخول لا يتأثر بإيراد الأفراد ودرجة ومستوى إنفاقهم، ونجد أن هذه الضريبة تقتطع وتنقل مباشرة من المكلف إلى الخزينة العمومية¹.

ثانياً: الضرائب غير المباشرة: وهي اقتطاعات تفرض على الاستهلاك من بينها تلك المتعلقة بالضرائب على الإنفاق مثل الرسم على القيمة المضافة، وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يوث استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة.

ثالثاً: معايير تصنيف الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة: يمكن تصنيف الضرائب إلى مجموعتين ضمن منظور طبيعة الضريبة وتستعمل للتمييز بين هاتين المجموعتين عدة معايير نسردها فيما يلي:

1. المعيار الإداري: حسب هذا المعيار تعتبر الضرائب المباشرة تلك الضرائب التي يتم جبايتها عن طريق جداول إسمية، بمعنى يسجل ضمن هذه الجداول الإسمية أسماء المكلفين ونوع الضريبة ومقدارها "كالضريبة على المرتبات والأجور والضريبة على الدخل الإجمالي... الخ" أما الضريبة التي يتم تحصيلها بدون جداول إسمية مدونة بها أسماء المكلفين فتعتبر ضرائب غير مباشرة كالضريبة على المواد الغذائية وكذلك الضرائب على النفقات أو الاستهلاك لأن المصالح الضريبية لا تعرف مسبقاً من يدفع هذه الضريبة وبالتالي تفرض على السلعة وليس على مستخدم هذه السلعة².

2. المعيار الاقتصادي: يتعلق بمدى استقرار المادة الخاضعة للضريبة حيث أن الضرائب غير المباشرة تفرض على وقائع خاصة وأعمال متقطعة عرضية، في حين تفرض الضرائب المباشرة على مادة تتميز بالثبات والاستمرار، والضرائب غير المباشرة ترتبط بالضرائب على الإنفاق والمعاملات وتتعلق مشكلة هذا المعيار بتقدير مدى استقرار المادة من عدمه، فمثلاً الضريبة على التراكبات يعتبرها البعض غير مباشرة لأنها مفروضة بمناسبة انتقال الضريبة، في حين يعتبرها آخرون ضريبة مباشرة لأنها تفرض على رأس المال³.

3. المعيار الفني: محتوى هذا المعيار هو أن تنظر إلى استقرار العبء الضريبي أي على من استستقر الضريبة في النهاية، فإذا استقرت على المكلف القانوني ولم يتمكن من نقلها إلى شخص آخر افنكون هنا أمام ضريبة مباشرة، أما إذا تمكن

¹ نور الهدى باشي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² محمود جمام، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ نور الهدى باشي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المكلف القانوني من نقل العبء الضريبي إلى شخص آخر واستقرت في النهاية على هذا الأخير فنكون أمام ضريبة غير مباشرة¹.

الفرع الثاني: التصنيف القائم على امتداد مجال التطبيق:

سنحاول في إطار هذا التصنيف أن نقوم بالترقية بين الضرائب الحقيقية والضرائب الشخصية إضافة إلى التمييز بين الضريبة العامة والخاصة، والضريبة الوحيدة والمتعددة:

أولاً: الضريبة الحقيقية والضريبة الشخصية: تستهدف أو تقوم الضريبة الحقيقية الموضوعية اعلى قيمة أو كمية المادة الخاضعة للضريبة، أما الضريبة الشخصية الذاتية فهي تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الشخصية للمكلف بالضريبة، فبعض الضرائب تحمل بالضرورة صفة الحقيقية كالرسم على رقم الأعمال، حقوق الجمارك، ضرائب على الاستهلاك، الضريبة العقارية تستهدف السلعة أو الشيء بينما الأخرى فهي شخصية ويتعلق الأمر هنا بالضريبة على الدخل الإجمالي².

ثانياً: الضريبة العامة والضريبة الخاصة: يقوم معيار التفرقة على أنه فيما يخص الضريبة العامة يتعلق الأمر بالوصول إلى وضعية اقتصادية في مجملها وإلى قيمة إجمالية، أما فيما يتعلق بالضريبة الخاصة فتقع على عنصر واحد من النشاط الممارس من طرف المكلف بالضريبة أو عنصر واحد من دخله.

وتخص الضريبة الخاصة فئة واحدة أو شريحة واحدة من الدخل حيث تعتبر ضريبة تحليلية ما دام أنها تستهدف كل عنصر، عكس الضريبة العامة التي هي ضريبة تركيبية ما دام أنها تقع على الدخل الإجمالي للمكلف بالضريبة حيث تقوم في هذه الحالة بتركيب كل الدخل مهما كان مصدرها³.

ثالثاً: الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة: يتضمن أسلوب الضريبة الوحيدة أن تعتمد الدولة على ضريبة واحدة، أو تفرض ضريبة رئيسية واحدة توجد إلى جانبها بعض الضرائب الأخرى القليلة الأهمية، بينما أسلوب الضرائب المتعددة يتميز بغزارة حصيلته فهو يصيب جميع نواحي نشاط الممولين إذ يسمح بإصلاح ما في ضريبة معينة من عيوب عن طريق ضريبة أخرى وبمعنى آخر هو محصول الدولة على إيراداتها من مصادر مختلفة⁴.

الفرع الثالث: التصنيف القائم على ظروف وضع الضريبة:

يمكننا أن نعد نقطتين أساسيتين في هذا التصنيف: الأولى تتمثل في التفرقة بين الضريبة التوزيعية والقياسية، والثانية تكون في التفرقة بين الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية:

أولاً: الضريبة التوزيعية والضريبة القياسية: يقصد بالضريبة التوزيعية تلك التي لا يحدد المشرع سعرها مقدماً، وإنما يكتفي بتحديد حصيلتها الإجمالية، ثم يقوم بتوزيع هذه الحصيلة على مراحل بين الأقاليم الإدارية المختلفة على أن يقوم كل إقليم بتوزيع حصته منها على المكلفين بها من مكانه تبعاً لما يملكه كل منهم من المادة المفروضة عليها هذه الضريبة، ويذهب

¹ محمود جمام ، مرجع سبق ذكره، ص30.

² محمد عباس محرزى مرجع سبق ذكره، ص73.

³ نفس المرجع السابق، ص: 75-76.

⁴ عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره ، ص: 110-111.



أنصار هذه الضريبة إلى أنها تحقق العديد من المزايا لعل أهمها أنها تمكن الدولة من تحديد الحصيلة الضريبية مقدمة، علاوة على أنها تجبر فعلا من المكلفين فضلا عن امتناع المكلفين من الغش أو التهرب فكل ممول تكون له مصلحة شخصية ومباشرة في عدم تهرب واحد من الممولين الآخرين من دفع الضريبة إذ يزداد في هذه الحالة المبلغ الذي سيتعين عليه دفعه، ومن ثم يمارس كل ممول نوعا من الرقابة على غيره من الممولين، ومع ذلك فإن الضريبة بها من العيوب ما جعل الدول تتخلى عنها فمن ناحية هي غير عادلة ومن ناحية أخرى تتسم بالجمود وعدم المرونة حيث يظل مبلغ الضريبة الاجمالي ثابتا لمدة طويلة، فضلا عن صعوبة مراعاة الاعتبارات أو الظروف الشخصية الخاصة بكل مكلف مما يبعدها عن مبدأ العدالة الضريبية، ومع هذه المآخذ إختفت عملا الضرائب التوزيعية ولم يعد لها إلا أهمية تاريخية.

أما الضريبة القياسية أو كما يفضل البعض تسميتها بالتحديدية فهي تلك التي يحدد المشرع سعرها مقدمة دون أن يحدد حصيلتها، تاركة أمر هذه الحصيلة للسعر الذي حدده وللظروف الاقتصادية، وتمتاز هذه الضريبة بتحقيق العدالة والمساواة بين كافة الممولين في تحمل عبء الضريبة بغض النظر عن محل إقامة كل منهم، كما تمتاز أيضا بأن كل ممول يعرف سلفا مقدار الضريبة التي يتعين عليه دفعها مما يترتب عليه استقرار حالته الضريبية، بالإضافة إلى أنها مرنة وتتابع تطور الحياة الاقتصادية، إلا أن عيبها يكمن في عدم تمكن الخزينة العامة من التعرف مقدمة وعلى وجه اليقين المبلغ الذي سيحصل كضريبة وإن كان ذلك لا يمنع من إمكانية معرفته على وجه التقريب اعتمادا على الدراسات المختلفة وعلى المبلغ الذي تحصيله فعلا في السنوات الماضية، ومن ناحية أخرى فإنه يلاحظ عدم وجود مصلحة شخصية ومباشرة لكل ممول في عدم تهرب الممولين الآخرين من دفع الضريبة ومن ثم لا يمارس الممولون في الضريبة القياسية التحديدية "رقابة ما على بعضهم كما هي الحال في الضريبة التوزيعية".¹

ثانيا: الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية: من الشائع عمليا أن يأخذ المشرع الجبائي إما بالضريبة النسبية أو الضريبة التصاعدية ويقصد بالضريبة النسبية النسبة المئوية الثابتة للإقطاع الذي يفرض على المادة الخاضعة للضريبة ولا يتغير بتغير قيمتها، وخير مثال على ذلك الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر، أين تفرض بمعدل ثابت يقدر ب(25%) ولا يتغير المعدل بتغير قيمة المادة الخاضعة للضريبة، في حين تزداد الحصيلة الضريبية بنفس الزيادة في قيمة المادة الخاضعة لها. أما الضريبة التصاعدية فتفرض بمعدلات مختلفة باختلاف المادة الخاضعة لها والعكس صحيح، أي تزداد الحصيلة الضريبية التصاعدية بنسبة أكبر من زيادة قيمة المادة الخاضعة لها، ومن المتصور أن يقسم المشرع وعاء الضريبة إلى عدة شرائح، على أن تطبق على كل شريحة معدل خاص بها وفقا للأسلوب التقني المتبع في تطبيق المعدل التصاعدي.²

الفرع الرابع: التصنيف الاقتصادي للضريبة: إن الهدف من هذا التصنيف هو أخذ الطابع الاقتصادي بعين الاعتبار، وهذا دون الخلط بين الطابع الاقتصادي للضريبة والدور الاقتصادي لهذا الأخير يسمح بجعل الضريبة أداة للتنمية الاقتصادية، أي جعلها تؤدي وظيفة اقتصادية وليست وظيفة مالية فقط، ويضم التصنيف الاقتصادي ثلاث فئات من الضرائب هي:

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 172-173.

² محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص: 82.



أولاً: الضرائب على الدخل: هي ضريبة تفرض على ما يحصل عليه الممول بصفة دورية ومنتظمة من الأموال أو الخدمات التي يمكن تقويمها بالنقود¹، وأصبحت ضرائب الدخل ذات أهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة نظراً لتعدد مصادرها فقد يستمد الفرد دخله في العمل وحده أو من رأس ماله، وقد تفرض ضريبة على كل مصدر من مصادر الدخل على حدى، وأحياناً قد تفرض ضريبة على الدخل الكلي أي عندما تتجمع الدخول في يد الفرد، ومن مزايا الضريبة على الدخل أنها تمتاز بالبساطة والسهولة في تحديد السعر الضريبي وأنها أقل نفقة بالنسبة لإدارة الضرائب وذلك السهولة الحصول على معلومات عن المكلف، وكذلك أنها أقرب لبناء العدالة².

ثانياً: الضرائب على الأشخاص: يقصد بالضرائب على الأشخاص تلك الضرائب التي تفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة، لذلك تعرف هذه الضريبة بضريبة الرؤوس أو بضريبة الفرد، وتفرض على جميع الأفراد أو على نوع معين منهم، وقد عرف التاريخ المالي الضرائب على الأشخاص منذ القدم، فعرفت عند الرومان وعند العرب، كما عرفت مصر حتى أواخر القرن 19 م والجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي³.

ثالثاً: الضرائب على الأموال: نتيجة للعيوب والانتقادات الموجهة لنظام الضرائب على الأشخاص اتجهت كافة الدول الحديثة نحو اختيار الأموال كأساس لفرض الضريبة سواء كانت هذه الأموال ثروة أو دخلاً، والثروة هي مجموع ما يمتلكه الأفراد من قيم استعمال في لحظة زمنية معينة سواء أخذت شكلاً عينية، كأرض أو عقار أو مبنى أو شكل سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية أو أوراق مالية "أسهم وسندات" أو مبلغ من النقود...، أما الدخل فهو كل ما يحصل عليه الفرد بصورة دورية ومنتظمة على نحو مستمر من مصدر معين، ويأخذ الدخل صورة نقدية، كقاعدة عامة في المجتمعات الحديثة⁴.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للضرائب

الفرع الأول: أثر الضريبة في توجيه الاستثمار:

إن الاستثمار محور التنمية الاقتصادية الأساسي فهو أداة لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يتوقف معدل النمو الاقتصادي على كمية الاستثمارات وتوزيعها بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي، وتأثر الضريبة في الميل الحدي للاستثمار. فعندما تفرض الضريبة على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسع يوجه المكلفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر، كذلك تكون الضريبة أداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الانتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع⁵.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 142.

² لعلا رمضاني، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ علي زغودو، مرجع سبق ذكره، ص 194.

⁴ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 134.

⁵ محمود جمام، مرجع سبق ذكره، ص 63.

الفرع الثاني: أثر الضريبة على المستوى العام للاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك من أهم مكونات الإنفاق الكلي، فهو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات لتحقيق الإشباع الحاجات الأفراد المختلفة حيث تتفاوت نسبتها من مجتمع لآخر، ويتوقف مدى تأثير الضريبة في حجم الاستهلاك الكلي والإشباع الاستهلاكية على نسبة الاقتطاعات من دخول الأفراد في الشرائح المختلفة، إذ أن من المعلوم أن نسبة ما ينفقه الفرد على الاستهلاك والإشاعات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم الدخل ذاته. إن الاقتطاعات التي تقع على الأفراد في شرائح الدخل الدنيا إنما تعمل على خفض الاستهلاك الخاص بنفس مبلغ الاقتطاع تقريباً، وبالتالي تعمل على إنقاص الإشباع الفردية ومن ثم الكلية، أما الضرائب التي تقع على الأفراد في شرائح الدخل العليا فهي قد تعمل على خفض الاستهلاك ولكن بأقل كثرة من مبلغ الاقتطاع إضافة إلى النقص الذي قد يطرأ على الإشباع الفردية الكلية ففي هذه الحالة يكون طفيفة ويرجع السبب وراء هذا الاختلاف إلى حجم المدخرات الذي تملكه كل فئة¹.

الفرع الثالث: أثر الضريبة على الادخار:

إن فرض الضريبة سيؤدي إلى تخفيض الدخل المتاحة للادخار لدى الأفراد، وهذا يعني أنه سيؤدي إلى إنقاص مدخراتهم ولكن فرض الضرائب على الطبقات الفقيرة لا يؤثر على ادخارها لأنها لا تملك فائضاً تأخره بل بالعكس فإن الطبقة ذات الدخل المرتفع سوف تضحي بجزء من مدخراتها لكي تحافظ على مستوى معيشتها².

الفرع الرابع: أثر الضريبة على الإنتاج:

إن الضرائب تؤثر بطريقة وبأسلوب مباشر على حجم الإنتاج، وذلك من خلال تأثيرها على أرباح المنتجين، وأيضاً من خلال إمكانية مقدرتهم على المضي قدماً في عملية الإنتاج أو حتى في عملية المحافظة على المستوى العام لعملية الإنتاج، كما أن الضرائب تؤثر على الحجم العام للإنتاج بأسلوب غير مباشر وذلك من خلال تأثيرها على حجم الاستهلاك لبعض السلع أو حجم الطلب العام لأنواع معينة من السلع³.

الفرع الخامس: أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار:

إن أثر الضرائب على المستوى العام للأسعار يختلف بحسب ما إذا كانت هذه الضرائب مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن الضرائب المباشرة تؤثر بصورة ملحوظة على أسعار السلع في حال ما إذا كانت هذه الضرائب مفروضة على عمليات الإنتاج أو الاستهلاك، حيث يترتب على فرض مثل هذه الضرائب ارتفاع في الأسعار بنسب متفاوتة، الأمر الذي يستلزم ارتفاع الأسعار بشكل عام، أما إذا كانت الضرائب مباشرة على المداخل والشروات فإنها تؤدي إلى اقتطاع جزء منها

¹ محمد شريف، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 111.

² محمود جمام، مرجع سبق ذكره، ص 64.

³ فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص 130.

لحساب الحكومة الأمر الذي يضطر معه أصحاب هذه المداخيل والثروات للقيام بعملية التخفيض لطلبهم لمختلف السلع والخدمات، وهذا يؤدي إلى انخفاض في مستويات الأسعار بشكل عام¹.

الفرع السادس: أثر الضريبة على حجم العمالة:

يرتبط حجم العمالة الكلية في المجتمع إرتباط وثيقا بحجم الانفاق الكلي على الاستثمار والاستهلاك، وهو ما ينتج عنه أن أية ضريبة تقلل من الإنفاق الكلي على الاستثمار والاستهلاك تعمل على خفض العمالة، وتعد مشكلة التشغيل في الوقت الراهن من أهم المعضلات التي تواجه كافة بلدان العالم وخاصة النامية منها، فإذا كانت الطاقة الإنتاجية كبيرة وحجم النشاط الاقتصادي ضخمة فإن ذلك يولد لا محالة كما هائلا من مناصب الشغل.

وواضح أن فرض الضرائب بأسعار مرتفعة على نواتج صناعية معينة تنقص بلا شك من حجم العمالة في تلك الصناعة، كذلك فإن الضرائب التي تزيد من تكلفة العمل قد تشجع على الإكثار من استخدام الآلات وإحلالها محل العمال².

الفرع السابع: أثر الضريبة في معالجة الكساد:

إن ظاهرة الكساد تعني بأن هناك عرضا كبيرا للسلع والخدمات يفوق الطلب عليها، بالإضافة لانخفاض أسعار السلع نظرا لانخفاض الطلب عليها، فهنا يجب استعمال الضريبة بنوعيتها في معالجة هذه الظاهرة برفع الضرائب المباشرة على أرباح المكلفين مما يؤدي بهم إلى تخفيض الإنتاج وتعطيل عدد من العمال عن العمل، وتدرجيا سيؤدي ذلك إلى التوازن النسبي بين العرض والطلب أين تبدأ الأسعار في الارتفاع.

الفرع الثامن: أثر الضريبة في معالجة التضخم:

إن ظاهرة التضخم من أهم مظاهرها هو الارتفاع الكبير في الكتلة النقدية عن كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق ولمعالجتها يجب العمل على تخفيض الطلب الكلي نظرا لعدم توافقه مع السلع والخدمات المعروضة، ومن أجل تحقيق ذلك لابد من سن قوانين جديدة تفرض فيها ضرائب حديثة أو رفع معدلات الضرائب السابقة، فهذا سيؤدي في النهاية إلى انخفاض الدخل الحقيقي للفرد ومن انخفاض طلبه على مختلف السلع والخدمات، ولكن يجب أن لا تستخدم الضرائب غير المباشرة في معالجة هذه الظاهرة خاص بالنسبة للدول النامية التي تعاني من ضعف في الانتاج بسبب تخلف جهازها الانتاجي، وذلك نظرا لمكانة حصيلة الضرائب غير المباشرة في الهيكل الضريبي³.

المطلب الثالث: مشاكل الضريبة

قد يواجه تطبيق الضريبة عدة مشاكل قد تكون من طرف الدوائر الضريبية، أو من طرف المكلف فبالنسبة للدوائر الضريبية قد تطبق للضريبة أو ما يطلق عليه بالازدواج الضريبي، أما بالنسبة للمكلف فقد لا يقوم بتسديد مبلغ الضريبة، أي عدم رغبته في تحمل عبئها وهو ما يعرف بالتهرب الضريبي.

¹ نفس المرجع السابق، ص 132.

² محمد شريف، مرجع سبق ذكره، ص 115.

³ محمود جمام، مرجع سبق ذكره، ص 66.

**1- الإزدواج الضريبي :**

يقصد بالازدواج الضريبي خضوع نفس المادة الخاضعة للضريبة إلى نفس الضريبة مرتين أو أكثر في فترة زمنية واحدة، وهو ناتج عن المنافسة بين أكثر من سيادة ضريبية على الوعاء الضريبي، وحتى نكون أمام حالة الازدواج الضريبي يجب توفر الشروط أو الأركان الموالية :

2- أركان الازدواج الضريبي :

وتتمثل أركان الازدواج الضريبي في الآتي :

أ- وحدة الضريبة:

المقصود منها أن يدفع نفس المكلف بالضريبة المفروضة على نفس الوعاء الضريبي مرتين أو أكثر للضريبة في نفس المدة الزمنية، ويرجع ذلك إلى تعدد السلطات الضريبية سواء كان ذلك على مستوى المحلي أو المستوى الدولي، ولكن خضوع المكلف إلى أنواع مختلفة من الضرائب لا يعني ازدوجاً ضريبياً .

ب- وحدة المكلف بالضريبة :

أي يكون الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة هو نفسه مرتين أو أكثر، وهنا نميز بين الازدواج القانوني والازدواج الاقتصادي، ومثالنا على ذلك شركات المساهمة، فشركة المساهمة ذات شخصية معنوية وبالتالي تفرض على أرباح الشركة ضريبة، ثم نفرض على توزيع الأرباح للمساهمين ضريبة أخرى، ومن الناحية القانونية لا يعتبر ازدواج ضريبي رغم وحدة المال الخاضع للضريبة وهو أرباح الشركة، إلا أن المكلف بالضريبة على الأرباح هي الشركة في حين المكلف بالضريبة على توزيع الأرباح هم المساهمون، ومن الناحية الاقتصادية يعتبر ازدواج ضريبي نظراً لتحمل المساهمين عبء الضريبة مرتين¹.

ج- وحدة المادة الخاضعة للضريبة :

المقصود منها أن يكون الوعاء الضريبي هو نفسه الذي تفرض عليه الضريبة أكثر من مرة مثلاً كأن يدفع المكلف ضريبة على دخله في السلطة المركزية، ثم يدفع ضريبة أخرى على نفس الدخل في السلطة المحلية نكون أمام ازدواج ضريبي، أما في حالة اختلاف الوعاء الضريبي، فلنواجه الازدواج الضريبي .

د- وحدة المدة الزمنية المفروضة فيها الضريبة :

أن يكون نفس الفترة الزمنية التي سددت فيها نفس الضريبة على نفس الوعاء ومن طرف نفس المكلف، أما إذا فرضت الضريبة على نفس المادة الخاضعة لها وعلى نفس المكلف ولكن في سنة 2012 مثلاً لتفرض مرة أخرى على نفس الوعاء المكلف في سنة 2013 فإنه لا يعتبر ازدواج ضريبي .

3- أنواع الازدواج الضريبي :

يمكن تصنيف هذه الأنواع تبعاً للمعيارين من حيث المكان الجغرافي: وفقاً لهذا المعيار تميز ما يلي:

¹ سالم الشوابكة، الإزدواج الضريبي على الدخل وطرق تجنبه مع دراسة "تطبيقية مقارنة"، مجلد جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الثاني، 2005، ص 59-60.



1- **الازدواج الضريبي المحلي:** ينشأ الازدواج الضريبي المحلي أو "الداخلي" عندما تتحقق جميع الأركان الأربعة سابقة الذكر، داخل الحدود الجغرافية للدولة، ويعود سبب ذلك إلى تعدد السلطات المالية أو الضريبية "السلطة المركزية والسلطات المحلية" داخل حدود نفس الدولة، بحيث تقوم السلطات بممارسة حقوقها في فرض الضريبة على نفس الوعاء الضريبي، وعلى نفس المكلف وفي نفس الفترة الزمنية .

2- الازدواج الضريبي الدولي :

يحدث الازدواج الدولي عندما تتحقق جميع الأركان الأربعة سابقة خارج الحدود الجغرافية للدولة، نظرا لتطبيق تشريعات وقوانين ضريبة تختلف من دولة إلى أخرى، وكمثال على هذا النوع ما يلي: قد يقيم شخصا في الجزائر ويملك أسهما وسندات في فرنسا فتقوم الإدارة المالية في الجزائر بفرض ضريبة على الأسهم والسندات، بصفتها دولة الموطن "التبعية الاجتماعية والسياسية وأيضا تقوم فرنسا بفرض ضريبة باعتبارها دولة مصدر الدخل" التبعية الاقتصادية "أي فرض الضريبة مرتين على نفس الدخل ونفس المدة الزمنية، ويظهر هذا النوع من الازدواج خاصة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات والتي تمتد نشاطها إلى أكثر من دولة من حيث القصد¹: حسب هذا المعيار تميز نوعين:

1- **الازدواج الضريبي المقصود:** المقصود منه الازدواج الضريبي الذي يتعمده المشرع الضريبي قصد تحقيق أهداف معينة ومن بينها ما يلي:

- إخفاء سعر الضريبة من خلال توزيعها على ضريبتين من نفس النوع، أي بدلا من فرض ضريبة واحدة بسعر عالي على الوعاء الضريبي تفرض ضريبتين بسعرين منخفضين.

- زيادة الحصيلة من الضريبة لمواجهة الإرتفاع المستمر في الإنفاق العام، والذي يساهم في معالجة العجز في الميزانية العامة، وخلق توازن بين الإيرادات والنفقات.

- الحد من التفاوت بين طبقات المجتمع من خلال فرض ضريبتين على نفس الدخل ولنفس المكلف وخلال نفس الفترة الزمنية.

2- **الازدواج الضريبي غير المقصود:** المقصود من الازدواج الضريبي الناتج عن اختلاف في التشريعات الضريبية وعدم وجود سلطة عليها للتشريعات المختلفة أو عدم تناسق الجهاز الضريبي ويحدث نتيجة كعدم توحيد القوانين الضريبية بين الدول وانفراد كل دولة بقوانين خاصة بها²، ما يلاحظ أنه في أغلب الأحيان يكون الازدواج الضريبي المحلي أو الداخلي ازدواجا مقصودا يهدف إلى الحد من ارتفاع الدخل وزيادة إيرادات الدولة، كما أنه قد يكون في بعض الأحيان غير مقصود بسبب عدم قدرة المكلف على نقل عبئ الضريبة مثلا إلى شخص آخر أو في صورة ازدواج اقتصادي كما هو الحال بالنسبة لشركات المساهمة حيث يدفع المساهمون الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على توزيع الأرباح كما سبق وأنوضحنا ذلك في حين أن الازدواج الضريبي الدولي عادة ما يكون غير مقصود ناجم عن اختلاف التشريعات الضريبية بين الدول بما يخدم أهداف كل دولة.

¹ نَجْد جمال مطلق الذنبيات، الوجيز في القانون الإداري، ص 142.

² سالم شوابكة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

3- معالجة الازدواج الضريبي:

ينجم عن الازدواج الضريبي آثار سيئة بالنسبة للمكلف وحتى الاقتصاد، فالمكلف يجد نفسه مرهقا أمام الضرائب المتعددة على وعاء واحد والذي قد يؤدي به إلى التخلي المشروع الذي يقوم به وهو ما يؤثر على الاقتصاد، ويتم معالجة الازدواج الضريبي عادة بالنسبة الازدواج المحلي فيكون بتوحيد السلطات الضريبية، وعدم إخضاع المكلف لعدة قواعد ضريبة والذي تفرض كل منها ضريبة على نفس الوعاء الضريبي، أنا بالنسبة للازدواج الدولي فيمكن تجنبه عن طريق الاتفاقيات ما بين الدول أو المعاهدات الدولية.

4- التهرب الضريبي: يعرف التهرب الضريبي على أنه عدم إقرار المكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة للدوائر الضريبية، أو الإفلات من تسديد الضريبة سواء باستخدام الطرق المشروعة أو غير المشروعة، وهنا قد يتخلص المكلف من دفع الضريبة إما بشكل جزئي أو كلي¹.

5- أشكال التهرب الضريبي: ويمكن أن يتحقق التهرب الضريبي إما بطريقة مشروعة أو بطريقة غير مشروعة.

6- التهرب المشروع: هو تجنب المكلف من دفع الضريبة مستفيدا في ذلك بالثغرات الموجودة في التشريع الضريبي، أي يستغل المكلف الثغرات الموجودة في القانون للتخلص من دفع الضريبة، ومن أجل بلوغ المكلف لهذا الغرض فهو يقوم بالاستعانة بالمختصين في المجال للتعرف على مختلف الطرق لتجنب دفع الضريبة مستنديين في ذلك على الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي².

وكمثال على التهرب المشروع: عندما يقوم الشخص بتقسيم أمواله على ورثته وهو حي، وهذا تهربا من دفع ضريبة التركات بعد وفاته، وكأن تفرض ضرائب عالية على اقتناء العقارات مثلا..... الشخص عن شرائها تهربا من دفع الضرائب المفروضة عليها.

7- التهرب غير المشروع: المقصود به هو التهرب عمدا من دفع الضريبة المفروضة على المكلف، مخالفا بها القوانين الضريبية، ويكون إما بعدم دفع الضريبة المستحقة، وبتقديم تقرير غير صحيح على النشاط الخاضع للضريبة، أو كان يقوم المكلف بإخفاء السلع المستوردة بطريقة غير قانونية، دون وضع مبالغ شرائها في السجلات الخاصة به، ويعتبر التهرب غير المشروع جريمة مالية يعاقب عليها القانون.

8- أسباب التهرب الضريبي: يرجع التهرب الضريبي إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي³:

- عدم الصياغة الجيدة للقوانين الضريبية أي احتواء التشريع الضريبي على الثغرات التي تمكن المكلف من استغلالها وتجنب دفع الضريبة.

¹ سالم عميرة العمورة، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل "دراسة تحليلية" على قطاع غزة، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 69.

² صالح حسين كاظم، بحث بعنوان: مكافحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة في الحد من الفساد، قسم البحوث والدراسات، دائرة الشؤون القانونية، 09/10/2011، ص 39-40.

³ عادل علي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الأولى، الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 180.



- ارتفاع أسعار الضرائب فهناك علاقة طردية بين زيادة أسعار الضريبة والدافع للتهرب فكلما زادت الأسعار زاد الدافع للتخلص من الضريبة.
- كلما كانت الإجراءات الإدارية معقدة كلما زادت رغبة المكلفين في التخلص من الضريبة.
- كلما كان الهيكل الإداري للإدارة الضريبية يعاني من نقص الكفاءة والفعالية أدى ذلك إلى إرتفاع التهرب الضريبي.
- درجة إنتشار الوعي الضريبي ومستوى الأخلاق في المجتمع فكلما كان الوعي الضريبي ضعيفا كلما زاد التهرب الضريبي.
- عدم المساواة في تطبيق الضريبة تحد من العدالة المرغوب فيها من طرف المشرع الضريبي، وذلك لأنها تقلل من ثقة الأفراد في عدالة الضريبة والذي يكون سبباً في تجنب تسديدها
- التهرب من الضريبة الناتج عن الازدواج الضريبي وعدم قدرة المكلف على تحمل عبء الضريبي الناتج عن دفع الضريبة مرتين فأكثر.

9- مكافحة التهرب:

- إن طرق مكافحة التهرب الضريبي تختلف من نظام ضريبي إلى آخر تبعاً لكل بلد، تتمثل وسائل مكافحته في الآتي:
- نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع، أي إقناع أفراد المجتمع بأن دفع الضريبة يعبر على حسن مستوى الأخلاقي، وأن دفع الضريبة إلتزام أخلاقي قبل أن يكون إلتزام قانوني.

المبحث الثالث: السياسة المالية في الإسلام

تحتل السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي بأهمية بالغة، باعتبارها أداة من أدوات الدولة الإسلامية الأساسية للتدخل في النشاط الاقتصادي، لأنها ذات صلة كبيرة بكافة الجوانب الاقتصادية، وفيما يلي سنتعرف على مفهوم السياسة المالية في الإسلام، وتطوراتها في عهد الخلفاء الراشدين.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية في الإسلام

قبل تعرفنا على السياسة المالية في الإسلام نتعرف أولاً على مفهوم النظام المالي في الإسلام ويمكن تعريفه على النحو التالي :

- 1- **تعريف النظام المالي في الإسلام:** يعرف على أنه مجموعة الأحكام الشرعية التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية فيما يتعلق بالأموال والملكية الخاصة وكيفية الحصول عليها وطرق ذلك، وكيفية التصرف فيها وجباية الإيرادات العامة من مصادرها المختلفة، وطريقة إنفاقها وفقاً للشرعية الإسلامية، والنظام المالي الإسلامي وهو يعمل داخل نظام اقتصادي يبحث في إنتاج أقصى ما يمكن من السلع والخدمات الحلال لإشباع الحاجات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بما يحقق للملكية الخاصة الاستقرار والنمو وللدولة الموارد لإشباع الحاجات العامة بما يكفل الاستقرار الاقتصادي ومن هذا يظهر الترابط بين النظام المالي والنظام الاقتصادي للدولة الإسلامية¹.

¹ عوف محمود الكفراوي، بحوث في الإقتصاد الإسلامي ونظام المالي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص، 93-94.



2- تعريف السياسة المالية في الدولة الإسلامية: مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة الإسلامية في إيراداتها ونفقاتها، بهدف تحقيق المقاصد الشرعية الخمسة، المتمثلة في الدين، النفس، العقل، النسل، والمال، وذلك من خلال تحقيق أهداف بعثتها هي¹ :

- تخصيص الموارد الاقتصادية أي توزيع الموارد المادية والبشرية بصورة مثلى بين المستخدمين المختلفة لإشباع الحاجات العامة .

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لارتباطه بالتشغيل التام للموارد الاقتصادية، واستقرار الأسعار وكلاهما يتعلق بحفظ المال كأحد المقاصد الشرعية

- تحقيق التنمية الاقتصادية، لأهميتها في إعانة الدولة على أداء وظائفها الدينية والدينية .

- تحقيق عدالة توزيع الدخل القومي، لصلته بتلبية رغبات المحتاجين والذين يعتبر واجبا أساسيا من واجبات الدولة الإسلامية .

3- أسس السياسة المالية في الإسلام: تتضمن مختلف المبادئ الشرعية التي تحكم السياسة المالية الإسلامية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- اعتمادها على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كمرجع لمبادئها المعتمدة، وكذا الاجتهاد والقياس .

- الربط بين الروح والمادة معا أي أن القواعد الشرعية المبنية عليها تصل بين الفرضية المالية في المادة والفرضية الإلهمية في العبادة، وهذا لقوله تعالى: « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا »²

- اتصافها بالاستقلالية الذاتية في أسسها وأحكامها وقواعدها ضمن نظام مالي متكامل .

- إعطاء الحلول الملائمة في كل الظروف الزمنية والمكانية وهذا ما يعبر عنه بالمرونة والشمول .

- اتصافها بالعدالة فيما يتعلق بالسياسة الضريبية والانفاقية، فبالنسبة للسياسة الضريبية فتراعي قاعدة العدالة في الفرضية وفي الجباية، وستعرف على كل منهما على النحو التالي :

● قاعدة العدالة في الفرضية: أي أن تفرض من طرف ولي الأمر وتؤخذ المقدرة التكليفية بعين الاعتبار .

● قاعدة العدالة في الجباية: أي اختبار العاملين على جباية الضريبة "مسلم، مجتهد، أمين" والفصل بين الجابي والقائم بالصرف .

أما بالنسبة للسياسة الإنفاقية فيرجع أساسها أيضا إلى قاعدة العدالة في الفرضية بأن تحدد من طرف ولي الأمر، كما يؤخذ فيها أيضا عدم الإسراف والتبذير في الإنفاق³ .

4- عناصر السياسة المالية في الإسلام :

- إيرادات عامة تفرضها وتجيئها الدولة

¹ أحمد رشيد علي، بحث مقدم في مؤتمر اتجاهات اقتصادية عالمية، بعنوان: السياسات المالية من منظور إسلامي، 2010، ص، 4.

² القرآن الكريم برواية ورش، سورة التوبة، الآية 103.

³ أحمد رشيد علي، مرجع سبق ذكره، ص، 6.

- نفقات عامة توجهها الدولة لمصلحة الرعية .

- إدارة الدولة للإيرادات والنفقات العامة لتحقيق المصالح العامة.

كما فرضت ضرائب في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إضافة إلى ضريبة الجزية المفروضة على الذميين وهي مقابل حمايتهم وتحقيق الأمن لهم فقد فرض الخليفة عمر رضي الله عنه ضريبة الخراج على الأراضي الفتوحة عنوة أو صلحا وقد توصل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى فرضها بعد مجلس الشورى من كبار الصحابة رضي الله عنهم وكانت وجهة نظر الخليفة عمر رضي الله عنه مقنعة لهم حيث كان يريد إيجاد جيش قوي الذي يعينه على حماية الدعوة الإسلامية وابتعاد المسلمين عن العمل في الزراعة والتجارة لكي لا تقل لديهم المقدرة الحربية، ودون تجمع الثروة في أيدي بعض الطبقات والعمل على مبدأ حفظ الثروة المحلية لأهلها، لتكون مادة ينتفع بها الفاتحون وأهل البلاد ، إضافة إلى فرض ضريبة العشور على الأعمال التجارية وهي من باب المعاملة بالمثل، حيث فرضت على تجارة من يدخل دار المسلمين من غير المسلمين، وترجع كثرة الموارد المالية في عصر عمر بن الخطاب إلى اعماده على كل من الزكاة وضريبة الجزية مع فرض ضريبة الخراج والشعور التجاري وكذا الغنائم وذلك نظرا لزيادة الفتوحات في عصره واتساع وقعة الأمة الإسلامية.

المطلب الثاني: السياسة المالية عند خلفاء الراشدين

قبل تعرف على تطور السياسة المالية عبر عصر الخلافة من أبي بكر الصديق إلى عثمان بن عفان تتعرف أولاً على السياسة المالية في صدر الإسلام أي في وقت الرسول عليه أفضل وأزكى الصلوات.

1- السياسة المالية في وقت الرسول صلى الله عليه وسلم:

بعد استقرار الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة أساس الدولة الإسلامية إذ فيها تم تشكيل نواة الدولة وهذا الاستقرار ساعد على بداية الفتوحات ، وهناك ارتباط مباشر في تحقيق الموارد المالية للدولة الإسلامية.

نظم الرسول صلى الله عليه وسلم العلاقة بين المسلمين واليهود ووضع الأسس للمبادئ المالية ومن ثم السياسة المالية للدولة الإسلامية والتي أخذت أساسها من القرآن الكريم وكان أهم ما يتخذه الرسول صلى الله عليه وسلم مجموعة تدابير منها طريقة فتح البلاد حرباً أو صلحا كما راعى كون أهلها عرباً أو غير ذلك ولقد جاءت الفتوحات بمفاهيم جديدة دخلت إلى حيز التطبيق ألا وهي: الغنيمة، الجزية، الخراج¹.

ويمكن القول أن السياسة المالية في صدر الإسلام اعتمدت على موارد مالية دائمة ودورية وهي الزكاة بأنواعها وكذا الجزية المأخوذة من طرف الذميين والحرفيين إضافة إلى الغنائم والخراج والتي يحصل عليها من جراء الحروب.

2- السياسة المالية لابي بكر الصديق رضي الله عنه:

بعد أن توفي الرسول صلى الله عليه وسلم بعد تبليغه الرسالة وتأسيسه لدولة إسلامية دستوراً القرآن الكريم ومنهجها والسنة النبوية الشريفة كما أدار الدولة الإسلامية بسياسات عامة ومن بينها السياسة المالية والتي استمدت بعض عناصرها من آيات القرآن الكريم والبعض الآخر من السنة النبوية الشريفة ولقد حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تنفيذ

¹ اسلام عبد الكريم آل سميم، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي ، الطبعة الأولى، مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص، 204-205.

السياسة المالية للدولة الإسلامية بإطار من المبادئ ولأخلاقيات، وتبقى كفاءة أداء مواطني الدولة الإسلامية الفرائض المالية كما أكد على العدالة المالية وتعرف الحكام وأمانة والجباة ورشد الإدارة المالية¹.

قام أبو بكر رضي الله عنه بإدخال سهم رسول صلى الله عليه وسلم بعد وفاته إلى بيت مال المسلمين وخصه لإنفاقه على الخيل والعدة في سبيل الله.

لذا لما ترك الصديق رضي الله عنه بيت المال دون حراسة جعل عليه قفلاً، وكان في الغالب فارغاً لسياسة المالية القائمة على توزيع كل ما يأتي لبيت المال لعدم كثرتها وكفايتها فلا يبقى فيه شيء فلما تحول أبو بكر رضي الله عنه إلى المدينة حول مكان حفظ المال، وجعله في بيته التي كان فيها.

ومن الأمثلة على هذه السياسة المالية ما فعله حينما قدم عليه مال كثير من معدن بني سليم وذلك حينما فتحه المسلمون فقدم عليه منه بصدقه، ثم وضع بيت المال ثم شرع رضي الله عنه إلى قسمته على الناس نفراً².

وكان رضي الله عنه يسوي بين الناس في القسم الحر والعبد والذكر والأنثى والصغير والكبير فيه سواء وذلك رغم معارضة خلق كثير له في هذا الأمر، وكان رضي الله عنه يشتري الإبل والخيل والسلاح فيحمل في سبيل الله. ويتمثل أهم ما كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه في التي:

- رعاية المال وحتى توزيعه العاجل.

- تقسيم المال على الناس كافة بالعدل.

- حرصه على التكافل الاجتماعي.

3- السياسة المالية لعمر بن الخطاب رضي الله عنه:

يعتبر عصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه متميزاً جداً بتنظيمه الإداري والمالي، لأنه شهد تنظيم الدواوين وإعدادها مما جعل بيت المال يتخذ شكلاً رسمياً، والذي يقوم بدور وزارة المالية ودائرة الميزانية العامة، ففيه تسجل لإيرادات المحصلة للدولة والمصارف التي تتفق وتقدير نفقات الجيوش ومصاريف الدولة، وأبواب إنفاقها مما يعني إدراكاً عميقاً لدور الدولة في حفظ الميزانية لاقتصادية والاجتماعية في المجتمع³.

كما عرفت لأمة الإسلامية في فترة خلافة عمر رضي الله عنه غزارة الموارد المالية نتيجة زيادة رقعة الدولة الإسلامية لبلاد جديدة أدي المسلمون فيها الزكاة، وأدى أهلا الكتاب الجزية والخراج وآل البيت المال نصيبه من الغنائم والتي يحصل عليها المسلمون بتحقيق نصرهم وفتح هذه البلاد فتمكن الخليفة من توزيع فائض لأموال العامة على المسلمين على هيئة أعطيات طمرت قيمتها عما كان يوزع في عهد الخليفة أبي بكر الصديق⁴.

¹ محمد إبراهيم قطب، السياسة المالية لأبي بكر الصديق، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1990، ص، 60.

² عامر محمد نزار جلعوط، سامر مظهر قنطقجي، السياسات المالية في عصر الخلفاء الراشدين، "دراسة مالية تاريخية تحليلية"، دار إحياء للنشر الرقمي، 2013، ص، 10، 11.

³ محمد إبراهيم قطب، السياسة المالية لأبي بكر الصديق، مرجع سبق ذكره، ص، 214.

⁴ محمد إبراهيم قطب، السياسة المالية لعثمان بن عفان، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1987، ص، 30.

الإطار العام للضريبة وسياساتها

الإطار العام للضريبة وسياساتها

الإطار العام للضريبة وسياساتها

الإطار العام للضريبة وسياساتها

الإطار العام للضريبة وسياساتها

الإطار العام للضريبة وسياساتها

الإطار العام للضريبة وسياساتها

الإطار العام للضريبة وسياساتها

الإطار العام للضريبة وسياساتها

الإطار العام للضريبة وسياساتها

الإطار العام للضريبة وسياساتها

والإمام المحكم بكل جوانبه، وقد بلغت الموارد المالية في الإسلام أوجها في عصر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه نتيجة النصر الذي حققه في الفتوحات وتوسيع رقعة البلاد الإسلامية¹.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للضريبة في هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية:

تعتبر الضريبة من الأدوات الأساسية المعتدة بالدول المعاصرة في السياسة المالية وتختلف من دولة إلى أخرى وتعتبر الضريبة إقطاع نقدي يغلب عليه طابع الإكراه والإجبار ويدفعه أفراد المجتمع للدولة بصورة نهائية تخضع لعدة قواعد وتصنف إلى عدة أنواع فنجد الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال، الضرائب الوحيدة، والضرائب العينة والضرائب الشخصية، الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ويمتاز كل منهما بعدة مزايا كما أنها لا تخلو من العيوب ويختلف تطبيق هذه الأنواع من دولة إلى أخرى، كل حسب أهدافها وتقوم الدولة بوضع القوانين المتعلقة بسعر الضريبة متبعة في ذلك إما أسلوب الضريبة التوزيعية أو القياسية، أو أسلوب التصاعدية أو النسبية وتحدد طرق تحصيل الضريبة المباشرة أو غير المباشرة من طرف المكلفين، وقد يحدث وأن تفرض على المكلف نفس الضريبة خلال الفترة الزمنية مرتين أو أكثر، وتكون هنا أمام الإزدواج الضريبي الذي إرهاباً للمكلفين نظراً لثقل عبء الضريبة يدفعها أكثر من مرة، وقد يكون الإزدواج الضريبي الداخلي مقصود الغرض منه تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين الطبقات، أو أن يكون إزدواجاً دولياً غير مقصوداً ناتج على الاختلاف القائم في القوانين والتشريعات بين الدول، ويمكن التخلص من الإزدواج الضريبي عن طريق الإتفاقيات ما بين الدول أو المعاهدات الدولية، كما قد يتجنب المكلفين تسديد الضرائب للدولة أو لإحدى هيئاتها وهنا نكون أمام ظاهرة التهرب الضريبي والذي يعتبر جريمة يعاقب القانون عليها، وقد يصبح التهرب مشروعاً إلى استطاع المكلف استغلال الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي والاستفادة منها.

ونظراً لسياسة المالية في الإسلام إلى شرع الله سبحانه وتعالى، فقد نظمت تنظيمياً محكماً وقد شملت كيفية الحصول على الإيرادات بطريقة شرعية وغير مرهقة للمسلمين، وتوزيعاً قائماً على العدالة بين المواطنين المسلمين، ولقد اهتم الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بكيفية تسير الأموال وجمعها في بيت المال، وهناك من الإيرادات الأخرى ما كان نتيجة الإجهاد فتعتبر الزكاة ركن من أركان الإسلام وفرض من الله سبحانه وتعالى لتطهير نفوس المسلمين من الأخطاء. ويمكن القول أن السياسة المالية في صدر الإسلام اعتمدت على موارد دائمة ودورية وهي الزكاة بأنواعها وكذا الجزية المأخوذة من طرف الذميين والحرفيين وإضافة إلى الغنائم والخراج والتي يحصل عليها من جراء الحروب وبوصول عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الخلافة وما حققه من انتصارات وفتوحات مكنت من زيارة رقعة الدولة الإسلامية من أجل الإستمرار في نشر الدعوة الإسلامية وتكوين جيش قوي يساعد على فرص الخليفة عمر بن الخطاب ضرائب أخرى. فقد تم تحديد مقدارها من طرف الخليفة عمر بن الخطاب وحرص على أن لا تكون مرتفعة والغرض منها تحسين صورة الإسلام لغير المسلمين.

¹ محمد إبراهيم قطب، السياسة المالية لعثمان بن عفان.....، مرجع سبق ذكره، ص 4-6.

الفصل الثاني

الضرائب في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري

- المبحث الأول: الضريبة في الفقه الإسلامي
- المبحث الثاني: أنواع وأثار الضرائب في الإسلام
- المبحث الثالث: الضرائب في التشريع الجزائري



تمهيد:

الإسلام جاء حافظا لضروريات خمسة وأدلتها إجمعت على صحتها وحفظها ومن بين الضروريات حفظ المال وقد عينت به الشريعة فاستفاضت الأدلة في كتاب الله وسنن النبي صلى الله عليه وسلم على حفظ المال وتنظيم المعاملات المالية وكان أشد ما حذرت نه الشريعة الإسلامية أكل أموال الناس ظلما بغير حق.

وتعتبر الضرائب أقدم المصادر المالية كما أنها تمثل المورد الرئيسي المركز عليه من طرف الدولة ولذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على ما تتضمنه الضرائب في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري.



الفصل الثاني: الضرائب في الفقه الاسلامي والتشريع الجزائري

المبحث الأول: الضريبة في الفقه الاسلامي

بعد تعرفنا على السياسة المالية في اسلام ومختلف الجوانب المرتبطة بها نتطرق فيمايلي الى مفهوم الضريبة في الاسلام وتعرف على المورد الرئيسي التي اعتمدت عليه الدولة الاسلامية الا وهو الزكاة.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة في الاسلام

أولاً: تعريف الضريبة في الاسلام على أنها اقتطاعات نقدية وعينة التي تقتطعها الدولة الاسلامية من أموال الافراد قسراً وبصفة نهائية دون أن يكون مقابلها نفع معين مشروط لهدف توجيهها الى المصارف المحددة شرعاً، وفي الوقت ذاته تستند فرضيتها إلى الاحكام والقواعد الكلية للشرعة الاسلامية.¹

وتعرف الضريبة بأنه فريضة مالية تقتطعها الدولة أو ما ينوب عنها من الاشخاص العامة أو الافراد جبراً وبصفة نهائية دون أن يقابلها نفع معين تفرضها طبقاً للمقدرة التكاليفية للشخص وتستخدمها لتغطية النفقات العامة والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة.²

ثانياً: خصائص الضريبة في الاسلام

وبعد التعريف يمكننا استخراج خصائص الضريبة في الاسلام وهي:

1-إقتطاعات نقدية وعينية:

يتعلق الأمر بالاقتطاع النقدي على شكل مبلغ من المال³، والضريبة مبلغ من المال يجوز اقتطاعه نقداً أو عيناً وحيث يذهب الفقه المالي الاسلامي إلى جواز أخذ الضريبة بشقيها النقدي والعيني وذلك تطبيقاً لقوله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة"⁴، وكلمة صدقة هنا قد تكون عينية أو نقدية وليس هنا ما يدل على تقييد النص القرآني وليس هناك ما يمنع من استعمال النقد بدل من الأمور العينية في الضريبة.⁵

2-أن الضريبة فريضة قسرية:

أي إلزامية تقتضى من الافراد على سبيل الجبر، تدفع للدولة دون التهاون في تحصيلها من المسلمين، فقد فرضت ضرائب الزكاة على المسلمين، والجزية على الذميين، والخراج على الأراضي المفتوحة والعشور على الحريين بصورة إجبارية ودون التوقف على موافقة هؤلاء المكلفين.

¹ غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر الاسلامي، دراسة مقارنة مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006، ص35 (بتصرف).

² عاطف صدقي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ج1، 1977م، ص150-154.

³ سمير الشاعر، المالية العامة والنظام المالي الاسلامي، الاقتصاد العام، بيت ال المسلمين، الدار العربية للعلوم، ناشرون-بيروت، لبنان- ط1، 1432هـ-2011م، ص109.

⁴ سورة التوبة، الآية: 103

⁵ حسين محمد سمحان وآخرون، المالية العامة من منظور إسلامي، دار صفاء، عمان، ط1، 2010م، 1431هـ، ص98.



3- أن الضريبة فريضة حكومية:

تفرضها الدولة أو من ينوب عنها من الولاة والأئمة، والأجهزة الأخرى، وتعود حصيلتها إلى خزانة الدولة، وهو بيت المال¹.

المطلب الثاني: نظريات فرض الضريبة الإسلامية "الزكاة"

إن الزكاة كغيرها من سائر العبادات فرضها الله تعالى على عباده الأغنياء تزكية وتطهيراً كحق لعباده الفقراء مواساة وتدبيراً، ويرجع أساس فرضها الى أربع نظريات نبينها فيما يلي:

النظرية العامة للتكليف ، نظرية الاستخلاف، نظرية التكافل الاجتماعي، نظرية الإخاء.

1- النظرية العامة للتكليف:

وتقوم هذه النظرية على أن من حق الخالق المنعم أن يكلف عباده ما يشاء من واجبات بدنية ومالية، أداءً لحقه، وشكراً لنعمته، وليبلوهم أيهم أحسن عملاً، ليختبر ما في صدورهم، وليلمحس ما في قلوبهم، وليعلم من يتبع رسله ممن ينقلب على عقبيه، فيميز الله الخبيث من الطيب، والمسيء من المحسن، ويوفيههم أعمالهم وهم لا يظلمون.

إن الإنسان لا يخلق عبثاً ولم يترك سدى²، (أفحسبتم أننا خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون)³. (أيحسب الإنسان أن يترك سدى)⁴. كلا، لم يترك سدى، بل بعث الله إليه النبيين مبشرين ومنذرين، فعرفوه أمر الله ونهيه، وحقوقه وواجباته (ليجزى الذين أساءوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى)⁵.

وكما كلف الله المسلم بالصلاة وهي الفريضة اليومية التي يؤديها خمس مرات في اليوم، في مواقيتها المحددة، مقاوماً نوازع الكسل، وبواعث الهوى، ودواعي الغفلة، وعوائق الدنيا (وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين)⁶. وكلفه بالصيام وهو الفريضة السنوية التي يمسك فيها أيام شهر كامل عن شهوتي البطن والفرج، وكلفه بالحج وهو فريضة العمر، التي يرتحل فيها المسلم، مفارقاً الأهل والوطن، إلى واد غير ذي زرع، ليعظم شعائر الله، ويطوف ببيت الله، ويرجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه.

كما كلف الله المسلم بالصلاة والصيام وكل منهما عبادة بدنية، وبالحج، وهو عبادة بدنية مالية، كلفه بالزكاة، وهي عبادة مالية خالصة فيها بذل المال الذي هو شقيق النفس، وعصب الحياة، وفتنة الدنيا ليعلم من يعبد الله تعالى حقاً

¹ غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 19-21 (بتصرف).

² يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 1، ص 1008.

³ سورة المؤمنون، الآية: 115.

⁴ سورة القيامة، الآية: 35.

⁵ سورة النجم، الآية: 30.

⁶ سورة البقرة، الآية: 44.



فيبدل ما عنده الله، ومن يعبد ماله ودينه، فيؤثرها على رضا الله¹، (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون)².

2- نظرية الإستخلاف:

الإستخلاف: هو إقامة خلف يقوم مقام المستخلف أو مقام الغيري على شيء ما، فإذا طبقنا هذا المفهوم اللغوي على استخلاف الله سبحانه وتعالى لآدم وذريته في الأرض وفقاً للآية الكريمة: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً * قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ * قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)³. وقد انتهى المفسرون إلى أن البشر خلفاء الله أي أن الاستخلاف هو النيابة أو القوامة بحسب مدركات البشر وقد حدد الله عز وجل وظيفة البشر في هذا الاستخلاف بقوله (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)⁴، والبراهين الشرعية تؤكد ثبوت نظرية الاستخلاف وتلزم المستخلف في مال الله بالتصرف والانفاق والانفاق ضمن الحدود والوجوه المشروعة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة⁵.

3- نظرية التكافل الاجتماعي:

ومنشؤها حق المجتمع في مشاركته لأموال أفراد أعضاء المجتمع وحقه عليهم أن يدعموه ويحموه ويعينوه على أداء مهامه والتخفيف من أعبائه. كل ذلك فرض عليهم لآمنة واحساناً، فالأفراد في المجتمع يعيشون حياة تضامن وكافل ومكاسبهم واحدة لا انفصال بينهما، ولأن الفرد المدني الطبع لا يمكنه العيش دون غيره أو خارج مجتمعه لذا فلن يتصرف بالمال إلا بما يصب في مصلحة المجتمع، وكل إساءة في التصرف لمال الجماعة والاسلام اقر هذا المبدأ. بقوله تعالى (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا)⁶، فملكية المال المشتركة بين الجماعة والافراد تقتضي عدم الإساءة بالتصرف فيه.⁷

4- نظرية الإخاء:

الأخوة أمر سام ووصف عظيم ويزيده عظمة، فإن القرآن الكريم دعا إلى هذه الأخوة بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)⁸، وقال تعالى مؤكداً هذه الأخوة: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا

¹ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سبق ذكره، ص 1009.

² سورة الحشر، الآية: 8.

³ سورة البقرة، الآية: 29.

⁴ سورة هود، الآية: 60.

⁵ عبد الباسط علي جازم الزبيري، سلطة الدولة بفرض الضرائب في الفكر المالي الإسلامي والقانون الوضعي، بحث مقدم في ملتقى بعنوان: "الاقتصاد الاسلامي -الواقع ورهانات المستقبل" - جامعة غرداية، الجزائر، 24/23 فيفري 2011، ص 03.

⁶ سورة النساء، الآية: 05

⁷ حسين محمد سمحان وآخرون، المالية العامة من منظور اسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 95-96

⁸ سورة النساء، الآية: 01



بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ¹ وقوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ) ²، وقوله تعالى : (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا) ³.

ومقتضى هذه الأخوة أن ترتفع الى الاحساس بجموعة الجائع وكربة المكروب، وهم من عليه دين فينزل ما ينقل كالهـ ويذله بين الناس فيمسح عنه الدين والدين هم بالليل وذل بالنهار ، إن الذي يترك أخاه يجوع ويتعري ويمرض، وهو قادر على الأخذ بيده فيزيل جوعته ويكسوه بعد عراء ويداويه مما يكابده من عناء المرض ماهو بأخ بل ان إيمانه مشكوك فيه وعقيدته مهتزة: ألم يقل رسول الله ﷺ: ما آمن بي من بات شبعان و جازه جائع إلى جنبه و هو يعلم به، فالجتماع المسلم بنيان مرصوص يشد بعضه بعضاً وأسرة واحدة يكفل كل أخ فيها أخاه بل جسد واحد إذا اشكتى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، ومن هنا نعلم أن الانسان المسلم الذي لا يستطيع أن يعمل أو لم يجد عملاً او يعمل ولا يجد كفاية في عمله أو تعرض لعوادي الزمان، بإحراق بيته أو أخذ السيد ماله فلم يعد له مالاً أو يعد له مال يكفيه أو أصابت الجوائح زرعه أو انقطعت به السبل في سفرة من أسفاره وهو بعيد عن وطنه وأهله فمن حق هؤلاء جميعاً الأخذ بأيديهم والوقوف بجانبهم، وقد جعل لهم الله حقاً في أموال الأغنياء يأخذونه طيبة به قلوبهم مسرورة به أنفسهم راضين بما أعطاهم داعين لإخوانهم الذين وقفوا بجانبهم، وهذا هو السر في فرضية الزكاة وتكلم هي الأسس التي قامت عليها والذي عرضناه وغيره كثير تعرض له سادتنا العلماء من أمثال الشيخ القرضاوي وأمثاله، يتضح لنا الأساس النظري الذي من أجله فرضت الزكاة في الاسلام، وهو شيء عميق وخالد خلود هذا الدين الذي أراد الله تعالى أن تسود بين عبادہ قال نبينا محمد ﷺ ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء ⁴.

المبحث الثاني: أنواع وآثار الضرائب في الإسلام

تعددت المورد المالية في الاسلام ولم تقتصر على الزكاة بل امتدت إلى أنواع أخرى ألتى إعتبرت مصدرا مهما من مصادر الإنفاق ومنها ما حدد بموجب القرآن الكريم والسنة النبوية ، ومن خلال هذا المبحث سنوضح أنواع آثار الضرائب.

المطلب الأول: أنواع الضرائب في الإسلام

تبعا لتسلسل الزماني لهذه الضرائب فقد فرضت أولا ضريبة الجزية الى جانب الزكاة بموجب القرآن الكريم ، ثم فرضت كل من ضريبة الخراج والعشور في عصر الخليفة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وفيما يلي سنوضح كل نوع من الضرائب على حدى.

¹ - سورة الحجرات ، الآية :9.

² - سورة الحجر ، الآية :46.

³ - سورة آل عمران ، الآية :102.

⁴ - التواتي بن التواتي، المبسط في الفقه المالكي بالأدلة، دار الوعي، م1، 1430هـ، 2009م، ص687-688.



أولاً: الزكاة:

قال تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ)¹.

قال الشاعر:

فَلَا خَسًا عَدِيدُهُ وَلَا زَكَاةً **** كَمَا شَرَارُ الْبَقْلِ أَطْرَافُ السِّفَا²

1-تعريف الزكاة: الزكاة في اللغة في البركة والنماء والطهارة والصلاح³.

من زكا يزكو ومنه قول علي عليه السلام: "العلم يزكو بالإنفاق"⁴، والزكاة فرض كالصلاة على الرجال والنساء الأحرار منهم الحرائر والعبيد والإماء والكبار والصغار والعقلاء والجنانين من المسلمين والزكاة واجبة في ذمة صاحب المال لا في عين المال⁵، والصدقة زكاة، والزكاة صدقة، يفتقر الاسم ويتفق المسمى، وسميت الصدقة زكاة لأنها سبب النماء والبركة، وقيل أصلها الطهارة لأن هدفها تطهير المال وقضاء حاجة الفقير⁶.

والزكاة نظام رباني راعى فيها الشرع الحكيم مصلحة أرباب الأموال ومصلحة المساكين⁷.

وسمى الشرع اخراج بعض المال زكاة لما يؤول إليه من زيادة الثواب⁸. والأموال المزكاة إما ظاهرة كالزرع والثمار والمواشي وأما باطنة كالذهب وعروض التجارة⁹.

الزكاة في الشرع: تطلق الزكاة على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله سبحانه وتعالى للمستحقين.

فالزكاة اسم لما يخرج من الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقراء، وسميت زكاة لما يكون فيها من رجاء البركة وتركبة النفس، وتنميتها بالخيرات، فإنها مأخوذة من الزكاة، وهو النماء، الطهارة، البركة¹⁰.

¹ - سورة البقرة ، الآية: 41.

² السفا شوك البُهْمَى، والبُهْمَى الذي يكون مُدَوَّرًا في السَّاء، ويعني بقوله (ولا زكاة) لم يصيرهم شفعا من وتر بحدوثه فيهم، ينظر إلى (الامام الطبري، الأحكام الفقهية) ، تح: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-2000م، ص63.

³ ابراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث، ج1، ط1، ص398.

⁴ الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ج23، ط3، 1423هـ-2022م، ص226.

⁵ معجم فقه ابن حزم الظاهري، دار الفكر ، دمشق، سورية، م1، 1385هـ-1966م، ص433.

⁶ محمد رواس قلعة جي، الموسوعة الفقهية الميسرة، دار النفائس، بيروت، لبنان، ج2، 1421هـ-2000م، ص1003.

⁷ زيدان عبد الفتاح قعدان، المعجم الاسلامي، دار أسامة ، عمان ، الأردن، ج2، 2012م، ص691.

⁸ عبد الله عيسى ابراهيم الغديري، القاموس الجامع للمصطلحات الفقهية، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، 1418هـ-1998م، ص229.

⁹ أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص145.

¹⁰ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فقه السنة، دار الفتح، ج1، ط2، 1419هـ-1999م، ص387.



إعطاء جزء من النصاب الحولي إلى فقير ونحوه ثم لها ركن وهو الإخلاص، وشرط هو السبب وهو ملك النصاب الحولي وشرط من تجب عليه وهو العقل والبلوغ والحرية ولها حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة، وحكمه وعي التطهير من الأدناس ورفع الدرجة واسترقاق الأحرار¹.

-عرفها فقهاء الحنفية بأنها: تملك المال من فقير غير هاشمي ولا مولاه، بشرط قطع المنفعة عن الملك من كل وجه الله تعالى.

-عرفها فقهاء الشافعية بأنها: أخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة.

-عرفها فقهاء الحنابلة بأنها: حق واجب في مال مخصوص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص.

-عرفها فقهاء المالكية بأنها: إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً إنَّمَا الْمَلِكُ وَحَوْلُ غَيْرِ مَعْدِنٍ وَخَزَائِمْ².

3-حكم الزكاة ودليل مشروعيتها:

حكم الزكاة: الزكاة واجبة بالكتاب والسنة واجماع الامة على كل مسلم حر، مالك لنصاب مستقر مضى عليه الحول في غير المعشر³.

-الأدلة من الكتاب:

قول الله تعالى : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاٰعِينَ)⁴.

وقوله تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ)⁵

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ *يَوْمَ يُخْمَلُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ)⁶.

وفي آيات كثيرة أمر الله فيها بأداة الزكاة.

¹ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار السلام، دار الفحاء، ج3، 1421هـ-2000م، ص332.

² لبيزو عيشوش، دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار ، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، اشراف الدكتور: السبتي وسيلة، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018، ص3-4.

³ سعيد بن علي بن وهف القحطاني، الزكاة في الاسلام في ضوء الكتاب والسنة، ط3، 1431هـ-2010م، ص42.

⁴ سورة البقرة، الآية: 41.

⁵ سورة المؤمنون، الآية: 1.

⁶ سورة التوبة، الآية: 33.



أما السنة: جاءت السنة متابعة للقرآن في بيان فرضية الزكاة في عدد من الأحاديث ومنها: مارواه ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: " بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان " ¹.
وحيث قال رسول الله ﷺ: " أُمرْتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويُقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله -تعالى- " ²
وأما الاجماع: فقد أجمع الصحابة والتابعون ومن بعدهم على أن الزكاة فرض ولم يخالف في ذلك أحد وبشروط معينة ³.

الفرق والشبه بين الزكاة والضريبة:

من ناحية التعريف فقد تطرقنا سابقاً لتعريف كل من الزكاة والضريبة.

الشبه بين الزكاة والضريبة:

الضريبة فريضة مالية والزكاة ايضاً هي فريضة مالية وكذلك الضريبة تستأديها الدولة والزكاة ايضاً تستأديها الدولة والضريبة اجبارية والزكاة ايضاً اجبارية والضريبة غير مربوطة بمنفعة والزكاة ايضاً غير مشروطة بمنفعة والضريبة هدفها الصالح العام والزكاة ايضاً هدفها الصالح العام ⁴.

الفرق بين الزكاة والضريبة :

يتبين فيما يلي أهم ما أمكن حصره من فروق بين الزكاة والضريبة.

-من حيث المفهوم والطبيعة والهدف:

الزكاة عبادة مالية بأمر من الله عز وجل وهي الركن الثالث من أركان الاسلام وتتسم بالثبات والاستقرار وتسميتها تدل على الطهارة والنماء والبركة، تزكية النفس ومواساة الفقراء.
أما الضريبة فهي إلزام اجباري من وضع الحاكم يوجبها بقوانين وضعية تتغير بتغير الزمان والمكان والاحوال الاجتماعية والاقتصادية، أسمها يشتق من ضرب عليه أي ألزمه وكلفه مغرم ثقيل.
وتهدف الزكاة الى تزكية النفوس ومواساة الفقراء والمساكين وتنمية الروابط بين المسلمين وهي أكثر من الضريبة في تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية لسعة حصيلتها وسهولة جبايتها، ولأنها عبادة يؤديها المكلفون طواعية

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الايمان، باب قول النبي ﷺ، بني الاسلام على خمس، حديث رقم 08، ج 1، ص 13.

² أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الايمان باب الأمر بقتال الناس، حديث رقم 23، ص 38.

³ -مُجد فاروق النبهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي، مؤسسة الرسالة، سوريا، ط2، ص 268.

⁴ - طاهر حيدر حردان، الاقتصاد الاسلامي، المال -الربا- الزكاة، دار وائل، الأردن، ط1، 1999م، ص 170.



لاطمئنائهم الى صرفها في مصارفها الشرعية فلها أهداف روحية ويجب على عامل الزكاة الدعاء لدافعها بالبركة في نفسه وماله.

والهدف من الضريبة هو معاونة الحكومة في اقامة المصالح العامة كإنشاء دور التعليم والمستشفيات، ويسعى كثير من الممولين للتهرب من الضريبة المباشرة لوفرة حصيلتها وانخفاض تكاليف جبايتها وتنحصر أهدافها في النواحي المادية المحضة¹.

من حيث المكلف بالآداء والمصدر والغاية:

الزكاة يكلف بآدائها المسلم لأنها الركن الثالث من أركان الاسلام لقوله عز وجل: "أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الارض"² ومصدرها رباني وغايتها تحقيق العبودية لله تعالى في كل ما أمر به ونهى عنه. أما الضريبة فتؤخذ من المسلم وغير المسلم ومصدرها وضعي، لها غرض مالي أو اقتصادي يتغير بتغير الزمان والمكان ومصالح الفئات الاجتماعية المسيكرة على اتخاذ القرار.

من حيث أساس التكليف والمصارف وعقوبة عدم الآداء

يشترط الاسلام في الزكاة أن يكون المكلف مسلماً وهناك شروط أخرى لوجوب الزكاة منها النماء وبلوغ النصاب والملك التام للنصاب وخلو المال من الدين، وقد حددها القرآن الكريم في ثمانية مصارف (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)³ وعقوبة عدم آدائها دنيوية وأخروية أما مصارف الضريبة غير محددة وتوزع على أوجه الانفاق المختلفة بموازنة الدولة ولا تخصص لأوجه الإنفاق محددة، فمن المبادئ التي تحكم الموازنة العامة للدولة أنه لا يجوز تخصيص إيراد معين لمواجهة إنفاق محدد، ويرجع أساس تكليفها الى المواطنة أو اقليمي المال المكتسب ولا يشترط اسلام الممول وعقوبة عدم آدائها دنيوية⁴.

من حيث مصدر الاموال وحال المكلف والدوام والثبات:

المال الحرام المكتسب في غير النواحي الشرعية لا يخضع للزكاة ويشترط أن يكون حلالاً طيباً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾⁵ في حين

¹ - عبد العزيز قاسم محارب، اقتصاديات الزكاة الشرعية وتطبيقاتها العملية، دار الكتب والوثائق القومية، ط1، 2014، ص97.

² سورة البقرة، الآية: 267.

³ سورة التوبة، الآية: 60.

⁴ عبد العزيز قاسم محارب، اقتصاديات الزكاة الشرعية وتطبيقاتها العملية، مرجع سبق ذكره، ص98-99.

⁵ سورة البقرة، الآية: 267.

قال أبو جعفر: يعني جل ثناؤه ب"الخبيث": الرديء، غير الجيد، يقول: لا تعمدوا الرديء من أموالكم في صدقاتكم فتصدقوا منه، ولكن تصدقوا من الطيب الجيد. وذلك أن هذه الآية نزلت في سبب رجل من الأنصار علق قنوا من حشف - في الموضع الذي كان المسلمون يعلقون صدقة ثمارهم - صدقة من تمره. (ينظر إلى: الطبري، الأحكام الفقهية، مرجع سبق ذكره، ص 64-65)



تخضع أرباح بعض الاموال الخبيثة والربوية للضريبة وهذه الاموال محرمة شرعاً وقانوناً¹. وكثيراً ما تؤخذ الضريبة من الفقير ومحدد الدخل مثلما تؤخذ من الغني² ووقعها أشد على الفقير ويستفيد منها الغني والفقير بينما تؤخذ الزكاة من الاغنياء وتعطى للفقراء وهي مؤبدة وثابتة ومستقرة لأنها فريضة وعبادة ربانية، وترتبط الزكاة بذمة صاحب المال وليس بعين المال ذاته.

أما الضريبة مؤقتة ومتغيرة وغير مستقرة لأنها عمل بشري يعتريه النقص والخطأ وتتعلق الضريبة بذمة صاحب المال أو بعين المال³.

تعتبر الزكاة ثلاثة دعائم الاسلام ويدل ذلك على اقتراحها في كثير من آيات الكتاب الكريم بالصلاة التي هي عمود الدين⁴.

وكنتيجة يمكننا القول بأن هناك شبه بين الزكاة والضريبة، لكن تبقى هناك فروق جوهرية بينهما تمنع اعتبار الضريبة بديلاً عن الزكاة، خاصة من حيث غاية كل منهما فالزكاة غايتها تحقيق العبودية لله تعالى في كل ما أمر به ونهى عنه وشرعت لحل مشكلة الفقر والفقراء، إلى جانب مصارفها الأخرى بينما الضريبة تشرع لنفقات الدولة ومصدرها وضعي أي من عمل البشر الذي يعتريه النقص والخطأ ولا يمكن استبداله بشرع الله تعالى الذي لا يعلوه تشريع لقوله تعالى: "ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير"⁵.

ثانياً: الخراج والجزية:

1-تعريف الخراج:

الخراج في اللغة يطلق على الغلة والأجرة وما يخرج من الأرض والأتاوة والضريبة التي يأخذها السلطان من القوم من أموالهم كل سنة.

وهو شرعاً ما يوضع على رقاب الارض من حقوق تؤدى عنها وهو الفريضة التي فرضها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الاراضي الزراعية المفتوحة عندما رأى عدم قسمتها وتوزيعها بين الفاتحين وابقائها وقفاً على جميع المسلمين على أن يضرب عليها خراجاً معلوماً تستخدمه الدولة في تمويل نفقاتها العامة التي زادت وتوسعت مع زيادة واتساع الفتوحات وأراضي الدولة الاسلامية⁶.

وهو اصطلاحاً: شيء يخرج القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم وهو أيضاً ما يوضع من ضرائب على الأرض أو

¹ فؤاد السيد، محاسبة الزكاة، الدار الجامعية الجديدة، مصر 2000م، ص30.

² دنيا، شوقي أحمد، تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م، ص290.

³ عبد العزيز قاسم محارب، اقتصاديات الزكاة الشرعية وتطبيقاتها العملية، مرجع سبق ذكره، ص100-101.

⁴ أحمد يوسف، أحكام الزكاة واثرها المالي والاقتصادي، دار الثقافة، القاهرة، 1990، ص12.

⁵ سورة الملك، الآية: 16.

⁶ وليد خالد الشاجي، المدخل الى المالية العامة الاسلامية، دار النفائس، الأردن، ط1، 1425هـ -2005م، ص54.



على محصولاتهم، مقابل استغلال الزراع لها وهو أقدم أنواع الضرائب¹.
وأصله في قوله تعالى: "فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً"².
ولفظه الخراج كانت تطلق على الضرائب التي تفرض على ملاك الأراضي وذلك بنسبة معينة من محصول تلك الأراضي³.

2-تعريف الجزية :

الجزية: هي المال المقدر المأخوذ من الذمي وعلى هذا فهي ضريبة يلتزم الذمي بآدائها ولاءً للدولة الإسلامية في ميعادها المعين، وهذا متى توفرت شروط وجوبها ولم يوجد ما يسقطها⁴، وهي واجبة على أهل الذمة في دار الإسلام الإسلام سواء من يهود أو نصارى أو مجوس أو سامرة⁵، والجزية مأخوذة من الجزاء لأنهم لما كفروا وأصروا على الكفر الكفر ورضوا بالذلة والصغار، وقابلهم المسلمون بإعطاء الأمان فهي جزاء على كفرهم وعلى الأمان الذي أعطي لهم⁶.

وكان السبب الذي دفع المسلمين من فرض الجزية هو وجوب عقد الذمة⁷، حيث يجب إلتزام عقد إعطاء الجزية كل كل سنة لمن وجب عليه ذلك والإلتزام بأحكام الإسلام⁸.
لقوله تعالى: "حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون"⁹

3-الفرق والشبه بين الخراج والجزية:

-الشبه بين الخراج والجزية:

الجزية والخراج لفظان متبادلان لاشتراكهما في معنى واحد وهو أن كلا منهما مال يؤخذ من الذمي¹⁰ والشبه بينهما ان الخراج والجزية يجبان على أهل الذمة ويصرفان في مصارف الفيء.

¹ محمد إسماعيل، الخراج في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، دراسة تحليلية في الجذور والتطور، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ، بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2011م، ص22.

² سورة الكهف، الآية: 89.

³ محمد كامل حسن المخامي، الجزية في الإسلام ضريبة الرؤوس وضريبة الارض، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ص14.

⁴ عبد الكريم محمد زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مكتبة القدس، بغداد، 1981، ص150.

⁵ أبو يوسف، الخراج، دار المعرفة، بيروت، 1979م، ص123.

⁶ البهوتي، كشف القناع عن متن الاقناع، دار الفكر، بيروت-لبنان، ج3، 1982م، ص117.

⁷ عبد الكريم محمد زيدان ، المرجع السابق، ص140.

⁸ ماجد بن صالح المضيبيان، دور أهل الذمة في إقصاء الشريعة الإسلامية، دار الهدي النبوي، مصر، 2007م، ص39-40.

⁹ سورة التوبة، الآية: 28.

¹⁰ عثمان صبري عثمان عوض، الجزية في عهد الرسول ﷺ، دراسة تاريخية، الأطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ، بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2009م، ص28.



***الفرق بين الخراج والجزية:**

أما الفرق بينهما ان الجزية توضع على الرؤوس، بينما الخراج توضع على الأرض ، وأن الجزية تسقط بالإسلام أما الخراج فلا تسقط بالإسلام¹.

ثالثا: العشور

العشور في اللغة من العشر وهي الجزء من عشرة أجزاء وجمعها العشور ويقال عشر المال أي أخذ عشرة والعشر هو من يأخذ العشور.

واصطلاحاً: يعتبر استقطاعاً مالياً فرض على أموال التجارة الخارجية وهي فريضة مالية تجارية يخضع لها الذميون والمستأمنون فهي بالنسبة الى الذمي تفرض على أمواله المصدرة للتجارة إذا انتقل من بلد إلى آخر داخل الدولة الاسلامية وهي بالنسبة للمستأمن تفرض على من يدخل به من مال للتجارة إلى إقليم دار الاسلام².

أما المكس فقد تم تعريفه في لغة: على أنه فعل مكس مكسا فهو ماكس، مكس الشخص الضريبة: قدرها وجباها، مكس الشخص في البيع: نقص الثمن، مكس الشيء: نقص³.

أما في الإصطلاح: هو الضريبة التي يأخذها المكس وهو العشار⁴.

وتم قال صاحب المكس هو الذي يأخذ من التجار إذا مروا به مكسا بإسم العشر.

الفرق بين العشور والمكوس:

المكوس (جمع مكس) ما يأخذه أعوان الدولة عن اشياء معينة عند بيعها أو عند إدخالها الدولة، وهو الضريبة التي يأخذها المكس وهو العاشر والمكس في المال الذي يؤخذ على التجارة حين تمر بثغور الدولة وقد وردت أحاديث كثيرة في ذم المكس ويقصد بالمكس المذموم هو الضرائب الجائرة التي كانت تسود البلاد حين ظهور الاسلام وكانت تؤخذ بغير حق، وتنفق بغير حق ولا تراعي العدالة فيها وانما يراعي فيها مصالح الحكام وأعوانهم، أما العشور التي فرضها عليه صحابة رسول الله ﷺ عليهم رضوان الله تعالى، لو كانت هي المقصودة بالمكس المذموم لما أقره على ذلك واعتبروها حراماً، فالعاشر المذموم هو الذي يأخذ الصدقة بغير حقها من المسلمين ويأخذ الأموال

¹ حسن حسين عياش، نظرة على الضرائب وأحكام الاراضي في صدر الاسلام من خلال فقه الشافعي في كتاب الأم، كلية

الآداب، مجلة آداب الفراهيدي، فلسطين الأهلية، بيت لحم، فلسطين، العدد 18، جانفي 2014، ص 312.

² علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، ج 2، ص 63.

³ الزبيدي، مُجَدِّد بن مُجَدِّد أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس، د.ط، مجموعة من المحققين، الكويت: دار الهداية،

1424هـ، مادة م ك س، 16/577

⁴ ابو داوود ، صاحب عون المعبود، تح: عبد الرحمان عثمان، دار ابن حزم، الناشر: مُجَدِّد عبد المحسن، صاحب المكتبة السلفية

بالمدينة، ط 1: 2/221



من غير المسلمين ظلماً وبغير حق، أو أكثر مما شرط عليهم في معاهدة الصلح للذميين، وفي المعاملة بالمثل بالنسبة لأهل الحرب¹.

المطلب الثاني: أثر الضرائب الإسلامية على التنمية الاقتصادية

إن الضرائب الإسلامية الجزئية والخراج والعشور لم تعد معتمدة حالياً على المتغيرات الكلية للاقتصاد ويترتب على اخراج الزكاة في المجتمع آثار على التنمية الاقتصادية وهي كما يلي:

1- أثر الزكاة على الاستهلاك:

الزكاة تؤدي دوراً هاماً في ارتفاع الطلب الاستهلاكي لدى مستحقي الزكاة وذلك عندما تدفع أموال الزكاة الى مصارفها، فالزكاة تحدث قوة شرائية جديدة مضافة الى القوة الشرائية الموجودة مسبقاً ومثلما نعلم أن الميل الحدي للاستهلاك لدى ذوي الدخل المحدود مرتفع أو عالي وانه منخفض لدى ذوي الدخل المرتفع وعلى العموم فإن الزكاة تؤدي الى ارتفاع الطلب الاستهلاكي لدى المستحقين لها بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لديهم قبل استلام حصصهم أو نصيبهم أو سهمهم من الزكاة دون تأثير على السلع الاستهلاكية لدى الإغنياء لأنها تدفع من المدخرات في الأغلب، والأصل في الزكاة أنها تحقق حد الكفاية أو على الأقل أنها أحد الوسائل الفعالة لتحقيق ذلك الحد المذكور ومن المعلوم أنه كلما ارتفع مستوى الإنفاق يؤدي الى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات والذي يؤدي بدوره الى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار²، حيث أن إنفاق الزكاة في مصارفها يزيد من حجم الاستهلاك حيث أن من حصائل الزكاة كالتفقات على الفقراء والمساكين وتستحدث قوى شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية فهم يوازنون بين المنفعة التي تعود عليهم من استهلاكهم والتي تعود عليهم من ادخارهم وعلى اعتبار أن حجم استهلاكهم لأنهم في حاجة دائمة في إشباع رغباتهم وحاجتهم الضرورية وحيث لا مجال لخفض استهلاكهم مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع طلباتهم ومن ثم ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق³.

وكذلك الحال بالنسبة للأغنياء الذين تؤخذ الزكاة من أموالهم فهم ينتفضون بمعدلات استهلاكهم العالية حتى عند انخفاض دخولهم حيث تنخفض بأقل من الانخفاض في حجم معدلات استهلاكهم وهذا يعني بقائها عالية مما يحفز الطلب الاستهلاكي على الارتفاع في نفقات الزكاة في إغنائها للفئات الفقيرة ذات الميول الحدية العالية للاستهلاك الى جانب نفقات الأغنياء الثابتة التي تزيد من فوائض الطلب الكلي على سلع الاستهلاك فترتفع أسعارها ومن

¹ سمر عبد الرحمان مُجَدِّ الدحلة، النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، الأطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004، ص 85.

² غازي عناية، الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1409هـ - 1989م، ص 21.

³ غازي عناية، الزكاة و الضريبة، دار حياء العلوم، بيروت، ط 1 1995م ص 333



ثم تصبح الحاجة ماسة للإنتاج ومن ثم تزيد حجم المعروض من السلع الاستهلاكية الآن فئات مصاريف الزكاة تؤدي إلى تكون فوائض عالية في معدات الطلب الاستهلاكي بالنسبة للمعروض من السلع الاستهلاكية¹.

2- أثر الزكاة على الاستثمار:

إن الإسلام يحث الفتى على استثمار أمواله حتى يدفع الزكاة من ثمارها والزكاة لا تفرض على المال بمجرد امتلاكه بل ترك له الشرع الحكيم حولا كاملا ليستثمر أمواله وليحقق منه النماء المرجو وبذلك تشجع الزكاة صاحب المال على الاستثمار حتى يتحقق منها دخل يؤدي منه الزكاة ويترتب على ذلك استفادة صاحب المال من استثمار أمواله وتحقيق أرباح واستفادة المجتمع بأداء الزكاة لمستحقيها وسرعة دوران رأس المال الذي يساعد على زيادة التنمية الاقتصادية في المجتمع أما إذا تقاعس عن ذلك وترك ماله عاطلا فإن يتناقص بالزكاة وهذه الحالة تعتبر الزكاة عقوبة له على تعطيل رأس المال واكتنازه وكما حارب الإسلام اكتناز المال وحجبه عن المجتمع بما يجعله عاطلا ويؤدي إلى ركود اقتصاديا²، وذلك كما جاء في قوله تعالى "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُخْمَلُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَدُوقُوا مَا كَنْزْتُمْ تَكْنِزُونَ"³.

3- أثر الزكاة في علاج مشكلة البطالة

تعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية ذات خطر عظيم على الفرد والأسرة والمجتمع⁴، فإذا لم تجد العلاج الناجع تفاقم خطرها وكرة الاسلام البطالة وحث على العمل قال تعالى " وَقُلِ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"⁵، وحث على المشي في مناكب الأرض قال تعالى: " هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ"⁶، وَعَدَّ الاسلام العمل عبادة وجهاد في سبيل الله إذا صحت فيه النية وروعيت الأمانة والإتقان ولم يبال النبي ﷺ أن يكون هذا العمل مما يستهين به الناس أو ينظرون إليه نظرة استخفاف وازدراء، والمهم أن يكون حلالا وأن يكف وجه صاحبه عن ذل السؤال ولقد ذكر لأصحابه أنه

¹ غازي عناية الزكاة والضريبة مرجع سبق ذكره ص 333

² أحمد حسين على حسين محاسبة الزكاة المكتب الجامعي الحديث، مصر 2009 ص 36-37

³ سورة التوبة الآية 35

⁴ مجدي عبد الفتاح سليمان، عمر بن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة، دار غريب، القاهرة 2003 م، ص 40.

⁵ سورة التوبة، الآية: 106

⁶ سورة الملك، الآية: 16



وإخوانه من رسل الله والمصطفين الأخيار كانوا يعملون فهو قد رعى الغنم وكما رعاها موسى وغيره¹، وفي الحث على الصناعة والحرف اليدوية يقول رسول الله ﷺ ((ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده))².

وفي الحث على الزراعة يقول رسول الله ﷺ ((ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فيأكل منه الطير أو إنسان أو بهيمة إلا كان به صدقة))³.

وتلعب الزكاة دورها في السياسة المالية للدولة حيث تعتبر الممول الأساسي للأصناف الثمانية العاطلين والفقراء العاطلين عن العمل إجبار الوجه خاص فإذا كان مثلاً هذا العاطل يحسن القيام بحرفة معينة وليس له الأموال التي تمكنه من ممارسة حرفته فإن الزكاة تعتبر في هذه الحالة الممول الرئيسي فيعطي هذا المحتاج من مال الزكاة ما يمكنه لتحقيق ذلك ليتعلم حرفة وكما تمكن الزكاة ابن السبيل العاجز عن الرجوع إلى بلده أو مكان تواجد عمله من الحصول على تمويل يمكنه من العودة وبالتالي يتم إعادة العناصر الإنتاجية التي انقطعت عن موقع عملها الشيء الذي يؤدي إلى زيادة كمية العمل المتاحة وإن للزكاة دوراً فعالاً في القضاء على ظاهرة البطالة سواء كان الفقير قادراً على العمل أو عاجزاً عنه بسبب كبر سنه أو مرض يحول بينه وبين قيامه بالعمل وكسب الرزق حيث أن ذلك يكون أكثر فاعلية من خلال استثمار أموال الزكاة سواء عن طريق تقديم مال لصاحب الحرفة ما يمكنه لشراء الأدوات والآلات اللازمة لمزاولة نشاطه بحيث أنه لا تقدم مساعدات مالية للعاجزين عن العمل وإنما تقدم لهم عقارات تدر عليهم دخلاً دائماً عن طريق إقامة مشروع استثماري أو تقوم مؤسسة الزكاة بإستثمار حصة الفقراء العاطلين عن العمل والقادرين عليه بإقامة مشاريع اقتصادية تشغلهم فيها وأرباحاً تعود عليهم دون تمليكهم إياها⁴.

من حيث المكلف بالأداء والمصدر والغاية:

الزكاة يكلف بأدائها المسلم لأنها الركن الثالث من أركان الإسلام لقوله عز وجل (أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ)⁵ أما الضريبة فتؤخذ من المسلم وغير المسلم

من حيث أساس التكليف والمصاريف وعقوبة عدم الأداء

يشترط الإسلام فالزكاة أن يكون المكلف مسلماً وهناك شروط أخرى لوجوب الزكاة منها الناء وبلوغ النصاب والملك التام للنصاب وخلو المال من الدين وقد حددها القرآن الكريم في ثمانية مصاريف بقوله تعالى: "إِنَّمَا

¹ يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، دار الشروق، القاهرة، ط1 1422هـ -

2001م، ص9

² أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، ج1، ص452 حديث رقم 2072

³ - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحث والمزراعة، باب فضل الزرع، ج1، ص506 حديث رقم 2320

⁴ - عصام لوشان موسى رحمان، الآثار الاقتصادية للزكاة ودورها في علاج مشكلة البطالة، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة

محمد خيضر بسكرة، العدد14، 2مارس 2018، ص187

⁵ - سورة البقرة، الآية: 265.



الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" ¹ وعقوبة عدم أدائها دنيوية وأخرية أما مصارف الضريبة غير محددة وتوزع على أوجه الإنفاق المختلفة بموازنة الدولة ولا تخصص لأوجه الإنفاق محددة فمن المبادئ التي تحكم الموازنة العامة للدولة أنه لا يجوز تخصيص إيراد معين لمواجهة إنفاق محدد ويرجع أساس تكليفها إلى الموطنة أو إقليمية المال المكتسب ولا يشترط إسلام الممول وعقوبة عدم أدائها دنيوية ².

المطلب الثالث : التكيف الفقهي للضريبة:

في هذا المطلب سنقوم بتوضيح التكيف الفقهي للضريبة بحسب آراء العلماء.

المقارنة من حيث الحكم الشرعي:

لقد عرف المكس منذ عهد الرسول الكريم - ﷺ - وقد ثبت بأحاديث نبوية بأنه منهي عنه ومذموم ومن ذلك في قصة رجم الغامدية قال رسول الله " مهلا يا خالد، فالو الذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب المكس لغفر له" ³، من هذا الحديث يتضح أن المكس يعد من أقبح الموبقات، وهو أخذ مال الناس بغير حق وصرفها في غير وجه.

أما الضرائب وأن تشابهت مع المكس في بعض الأوضاع إلا إنه جائز في بعض الأحيان ولكن بشروط. وفيما يلي توضيحا لذلك.

التكيف الفقهي للضريبة:

قد تم تعريف الضريبة على أنها فرض تفرضه الدولة على المكلفين وفق ظروف وأحكام معينة، فهي اقتطاع قسري بصفة نهائية دون وجود نفع معين يعود على المكلفين بشكل خاص، وهنا نخرج بسؤال نطرحه : ماهو حكم هذا الفرض القسري؟ وماهي آراء المذاهب الفقهية في ذلك ؟

الفرع الأول: أقوال المجيزين للضريبة:

- الحنفية: يري المذهب الحنفي بجواز فرض الضرائب على المكلفين بشرط وجود مصلحة ملحة لها، وهي التي تعرف بالنوائب، فقد جاء في حاشية رد المحتار "وينبغي تقييد ذلك بما إذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي ذلك" ⁴
- المالكية: أقروا بحق الإمام بإقرار الضرائب لظروف معينة وفق شروط معينة لقول الإمام القرطبي "اتفق العلماء على إنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد دفع الزكاة فإنه يجب صرف المال إليها" ⁵.

¹ - سورة التوبة، الآية: 59.

² عبد العزيز قاسم محارب، اقتصاديات الزكاة الشرعية وتطبيقاتها العلمية، مرجع سبق ذكره، ص 98-99

³ أخرجه مسلم في صحيحه 1695، ج 11، ص 348

⁴ ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي، رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، (بيروت، لبنان: دار الفكر،

1412هـ، ج 3، ص 522

⁵ القرطبي، الجامع الاحكام القرآن، تحقيق: عبد الله التركي، (دار عالم الكتب، 1427هـ) ج 2، ص 242



• **الشافعية:** أما المذهب الشافعي فإنه يقر بمشروعية فرض الضرائب على الأغنياء في حالة احتياج الإمام ذلك، ومن قول الإمام الغزالي " إذا خلت الأيدي من الأموال ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخرجات العسكر، ولم تفرق العسكر واشتغلوا بالكسب لحيف دخول العدو ديار المسلمين أو خيف ثوران الفتنة من أهل العرامة في بلاد الإسلام، جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند ¹ .

• **الحنابلة:** أجاز المذهب الحنبلي فرض الضرائب وأطلقوا عليها اسم الكلف السلطانية، ومن ذلك.

قول ابن تيمية " وإذا طلب منهم شيء يؤخذ على أموالهم ورؤوسهم مثل الكلف السلطانية التي تضع عليهم، إما على عدد رؤوسهم، أو على دوابهم، أو على أكثر من الخراج الواجب بالشرع، أو تؤخذ منهم الكلف التي أحدثت في غير ذلك الأجناس الشرعية، كما يوضع على المتابعين للطعام والثياب والدواب والفاكهة وغير ذلك، يؤخذ منهم إذا باعوا ويؤخذ تارة من البائعين وتارة من المشترين ² .

الفرع الثاني: أدلة المجيزين للضريبة: وكانت لديهم أدلة مختلفة منها :

أولاً: دليلهم القرآن الكريم:

قوله تعالى (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۗ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ³) فالآية الكريمة تدل على أن الله سبحانه وتعالى قد نص على إيتاء الزكاة وإيتاء الصدقة لمستحقيها.

وجه الدلالة: قوله تعالى: " وأتى المال على حبه " استدل به من قال: إن في المال حقا سوى الزكاة وبها كمال البر ⁴ ، فتدل الآية الكريمة على أن في المال حقا سوى الزكاة بدليل ذكر الزكاة في قوله تعالى (وأقام الصلاة وآتى الزكاة) وقد قال تعالى قبل ذلك (وأتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب) فدل على أن ما سبق لا علاقة له بالزكاة، إذ لو كان المقصود منها الزكاة لما كررها الله تعالى فدل على أن هناك حقوقا أخرى في المال ⁵ .

قال الزمخشري: فإن قلت: قد ذكر إيتاء المال في هذه الوجوه ثم قفاه بإيتاء الزكاة فهل دل ذلك على أن في المال حقا سوى الزكاة؟ قلت: يحتمل ذلك ⁶ . وقال الرازي: اختلفوا في المراد من هذا الإيتاء فقال قوم: إنها الزكاة، وهذا

¹ د الغزالي، أبي حامد بن محمد الغزالي ، المستصفى من علم الأصولي، بيروت، لبنان، دار صادر). 522

² ابن تيمية، الفتاوى رسالة المظالم المشتركة، (بيروت، لبنان: دار الأفاق الجديدة، 1403هـ.). ج3، ص125

³ سورة البقرة: الآية : 175.

⁴ تفسير القرطبي ج2 ص242 ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، ج 1 ص243.

⁵ أحكام القرآن للجصاص ج1 ص162، سلطة الحاكم في فرض الضرائب، نداء فهمي المصري، ص80.

⁶ الكشف، للزمخشري، ج 1 ص220.



ضعيف؛ وذلك لأنه تعالى عطف الزكاة عليه بقوله: (وأقام الصلاة وأتى الزكاة)¹ ومن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يتغيرا، فثبت أن المراد به غير الزكاة، ثم إنه لا يخلو إما أن يكون من التطوعات، أو من الواجبات، لا جائز أن يكون من التطوعات؛ لأنه تعالى قال في آخر الآية: (أولئك الذين صدقوا وأولياك هم المتقون)² وقف التقوى عليه، ولو كان ذلك ندبا لما وقف التقوى عليه، فثبت أن هذا الإيتاء، وإن كان غير الزكاة إلا أنه من الواجبات³.

ثانيا: الدليل من السنة:

أستدل أصحاب هذا القول بأحاديث كثيرة أذكر منها ما يلي:

1- عن فاطمة بنت قيس، قالت: سألت، أو سئل النبي ﷺ عن الزكاة؟ فقال: «إن في المال لحقا سوى الزكاة»⁴، الزكاة»⁴، ثم تلا هذه الآية التي في البقرة: ليست البر أن تولوا وجوههم....)⁵.

وجه الدلالة: الاستشهاد أنه - تعالى - ذكر إيتاء المال في هذه الوجوه ثم قفاه بإيتاء الزكاة، فدل ذلك على أن في المال حقا سوى الزكاة⁶، كفكاك الأسير واطعام المضطر وسقي الضمآن وعدم منع الماء والملح والنار وانفاذ محترم أشرف على الهلاك ونحو ذلك، فهذه حقوق قام الإجماع على وجوبها وإجبار الأغنياء عليها⁷.

2- عن أبي سعيد الخدري، قال: بينما نحن في سفر مع النبي ﷺ إذ جاء رجل على راحلة له، قال: فجعل يصرف بصره يمينا وشمالا، فقال رسول الله ﷺ: «من كان معه فضل ظهر⁸، فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل من زاد، فليعد به على من لا زاد له»، قال: فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل⁹.

وجه الدلالة: دل الحديث على الحث على الصدقة والجود والمواساة والإحسان إلى الرفقة والأصحاب، والاعتناء بمصالح الأصحاب وأمر كبير القوم أصحابه بمواساة المحتاج، وأنه يكتفي في حاجة المحتاج بتعرضه للعتاء وتعريضه من غير سؤال¹⁰، مما يدل هذا على أن في المال حقوق أخرى سوى الزكاة.

¹ سورة البقرة، الآية: 175.

² سورة البقرة، الآية: 175.

³ مفاتيح الغيب، الرازي، ج 5، ص 216.

⁴ أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقا سوى الزكاة (659) (660) (ج 3، ص 39) قال

الترمذي: وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف» وروى بيان، وإسماعيل بن سالم، عن الشعبي هذا الحديث قوله، وهذا أصح.

⁵ سورة البقرة، الآية: 175.

⁶ للهروري القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ج 4 ص 1343.

⁷ فيض القدير، للمناوي 476/2.

⁸ أي: زيادة مركوب عن نفسه (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح) ج 6 ص 2514.

⁹ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللقطة، باب استحباب الموساة بفضول المال، (1768) (ج 3 ص 1354)

¹⁰ شرح النووي على مسلم، (ج 12، ص 33)



3- عن عبد الرحمن بن أبي بكر، أن أصحاب الصفة، كانوا أناسا فقراء وأن النبي ﷺ قال: «من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن أربع فخامس أو سادس» وأن أبا بكر جاء بثلاثة، فانطلق النبي ﷺ بعشرة، الحديث¹.

وجه الدلالة: دل الحديث على وجوب التعاون التكافل والمشاركة بين أفراد المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان، وإن دل هذا فإنما يدل على أن في المال حقا سوى الزكاة.

ثالثا: الدليل من الآثار:

استدل أصحاب هذا القول بأثار كثيرة نذكر منها ما يلي:

1- عن قرعة، قال: قلت لابن عمر إن لي مالا فإلى من أدفع زكاته قال: «ادفعها إلى هؤلاء القوم»، يعني الأمراء، قلت: إذا يتخذون بها ثيابا وطيبا، قال: «وان اتخذوا ثيابا وطيبا، ولكن في مالك حق سوى الزكاة يا قرعة»².

2- عن أبي وائل، قال: قال عمر بن الخطاب: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول الأغنياء، فقسمتها في فقراء المهاجرين»³.

وجه الدلالة: دل الأثر الأول بصريحه على أن في المال حقا سوى الزكاة إذ تسأل قرعة عن مدى مشروعية دفع الزكاة للأمراء، فألزمه ابن عمر بالدفع إليهم، جاعلا للفقراء حقا آخر في المال لا يضيعون بسببه. وأما الثاني: فإن ندم عمر رضي الله عنه لم يأخذ فضول أموال الأغنياء قد أخرجوا الزكاة ابتداء⁴.

رابعا الدليل من المعقول:

1- وجوب التكافل الاجتماعي بين المسلمين: إن التكافل الاجتماعي في مغزاه ومؤداه، أن يحس كل فرد من أفراد المجتمع بأن عليه واجبات لهذا المجتمع الذي يعيش فيه يجب عله أدائها، وأنه إن قصر في أدائها فقد يؤدي ذلك إلى انهيار البناء عليه وعلى غيره⁵.

2- أن فيه تعزيزا لمبدأ الإخاء الذي نادى به القرآن الكريم، فقد قال الله تعالى (إنما المؤمنون إخوة)⁶ وقول النبي عن ابن شهاب أن سالما أخبره أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أخبره: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة،

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مراقبت الصلاة، باب السمر مع الضيف والأهل 602 - (ج1، ص124)

² أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الزكاة، من قال: تدفع الزكاة إلى السلطان (10191). ج2، ص384

³ الأموال، لابن زنجويه (1364) (2، ج، ص789)

⁴ نداء فهمي، سلطة الحاكم في فرض الضرائب، ص38.

⁵ محمد الخالدي، التكافل الاجتماعي في الإسلام، للشيخ محمد أبو زهرة، ص7، الضرائب في النظام المالي الإسلامي، دراسة مقارنة، ص86.

⁶ سورة الحجرات، الآية: 9.



فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة»¹، إن هذا الإخاء الذي نادى به القرآن الكريم والسنة النبوية لا يكون فقط بدفع الزكاة، بل يكون في كل شيء تعرض له إخوانه المسلمين بالمساعدة المالية الواجبة، والوقوف بجانبهم².

الفرع الثالث: أقوال المانعين للضريبة وأدلتهم

يري مانعو الضرائب إن سبب منعهم لفرضها على المكلفين هو إن الزكاة هي الحق الوحيد الذي يقع على كاهلهم وواجب تنفيذه، فمن قام بهذا الحق سقط عنه أي حق آخر، إلا في حالة تطوعه بذلك لوجه الله .

أدلتهم على ذلك:

أولاً: من السنة النبوية الشريفة: فقد وردت أحاديث كثيرة تدل على أنه ليس في المال حق سوى الزكاة، ونذكر منها ما يلي :

1- ورد العديد من الأحاديث في السنة النبوية تدل على ذم الماكس، ومنع العشور والوعيد لمن يفعل ذلك بأنه مثواه جهنم وبئس المصير ففي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (والذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له)³.

2- وجوب احترام الملكية الشخصية للمكلف وعدم التعرض لها بأي شكل، فإنسان حر التصرف فيما يملك والضرائب تؤخذ قسراً وكرهاً منه.

3- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن أعرابياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : دلي على عمل إذا علمته دخلت الجنة فقال: تعبد الله ولا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان، قال : والذي بيده لا أزيد على هذا فلما ولى قال رسول الله: "من سره أن ينظر على رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا، وفي رواية إن صدق الأعرابي دخل الجنة"⁴.

وجه دلالة هذا الحديث: دل الحديث على أنه ليس في المال حقوقاً أخرى سوى الزكاة المفروضة، وإلا ما تركها النبي صلى الله عليه وسلم، ولا سيما وأن الحديث كان جواباً من النبي صلى الله عليه وسلم عن سؤال، ففيه الحاجة إلى البيان، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

4- عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك"⁵

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم والغصب، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه (2442) (ج3، ص168) (104)

² نداء فهمي المصري، سلطة الحاكم في فرض الضرائب، ص 84.

³ سبق تخريجه، صحيح مسلم، ص 1695، ج 11، ص 348.

⁴ أخرجه البخاري، في الصحيح، كتاب الأدب، باب صلة الرحم، ج 1، ص 87، رقم الحديث 5660 .

⁵ أخرجه ابن ماجه، كتاب الزكاة - باب ما أدى زكاته ليس بكنز والترمذي، أبواب الزكاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك، قال الترمذي: " هذا حديث غريب"، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه



وجه الدلالة:

فيه دليل على أنه لا حق في المال سوى الزكاة، من تطوع فالمسلم غير مطالب بحقوق أخرى، إلا إذا تلقاء نفسه ¹.
5- عن فاطمة بنت قيس، أنها سمعته تعني النبي ﷺ يقول: "ليس في المال حق سوى الزكاة" ².

وجه الدلالة:

دل الحديث دلالة واضحة على أنه لا يجوز أخذ مال المسلم في غير ما ذكر؛ لأن النبي ﷺ جعل ما سوى الزكاة ليس واجباً، فليس في المال حق سوى الزكاة.

6- عن عقبة بن عامر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا يدخل الجنة صاحب مكس" ³.

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن أخذ شيء من المال سوى الزكاة نوع مكس، فيكون محرماً، لأنه يحجب صاحبه عن دخول الجنة.

ثانياً: الدليل من المعقول:

- إن القول بأن في المال حَقاً سوى الزكاة فيه اعتداء على أموال الأفراد بغير حق، وهو مخالف لمقاصد الشريعة، فالشريعة الإسلامية وضعت أحكاماً ما؛ لتصون المال، فوضعت قيوداً وضوابط لحماية مال الأفراد من السلب والغصب، لذلك نظمت العقود وبينت ما يحل وما يحرم، حتى لا يعتدي أحد على مال الآخر ⁴.

الفرع الرابع: مناقشة أدلة الفريقين:

لقد عرضنا فيما سبق أدلة المانعين والمجيزين وسنقوم بمناقشة أدلتهم للوصول إلى الرأي الراجح:

أولاً: مناقشة آراء المانعين والرد عليها:

- بالنسبة لقولهم بحُرمة المكس: لم تثبت صحة الأحاديث التي تم ذكرها في المكس "فالمكس لا يراد بما معني واحد محدد لغة وشرعاً، فهو يأتي بمعنى ما يأخذه العشار، والضريبة التي يأخذها الماكس وأصله الجباية، ويأتي بمعنى

ذكر الزكاة، فقال رجل: يا رسول الله هل علي غيرها؟ فقال: "لا، إلا أن تتطوع"، والحاكم في مستدركه، كتاب الزكاة، بلفظ: "إذا

أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك، ومن جمع مالا حراماً، ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر، وكان إصره عليه" (1440)

(ج1، ص548)

¹ الاستدكار، لابن عبد البر (ج3، ص175) التنوير شرح الجامع الصغير، لمحمد بن إسماعيل الكحلاني (ج1، ص515)

² أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته ليس بكفر (1789) (ج1، ص570) والدار قطني في سننه، كتاب

الزكاة، باب زكاة الحلي (1953) (ج2، ص499)

³ للمبارك فوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج6، ص348)

⁴ نداء فهمي المصري، سلطة الحاكم في فرض الضرائب، ص 87



النقص، والمكس: هو انتقاص الثمن البياعة وما يؤخذ الماكس ممن يدخلون البلد من التجار¹

- **ويوجد معني آخر للمكس وهو الشائع:** فهو بمعنى الضرائب التي كانت موجودة في الماضي، فهي الضرائب التي تؤخذ بغير وجه ويتم صرفها في غير وجه حق يعني منها الأغنياء ويتحملها الفقراء فهي تعني أخذ أموال الناس ظلماً.

ولعل هذا النوع يسمى بالمكس وقد جاء فيه الوعيد بجهنم، أما اليوم فإن الضرائب يجب أن تفرض من حاكم عادل مع مراعاته لشروط فرض الضرائب ومراعاة الصالح العام دون الجور على طبقة معينة في المجتمع دون الأخرى، فتقوم بتغطية النواقص التي فرضت من أجلها سواء كانت في الجزء العسكري أو الصحي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي، فالناظر إلى الضرائب وما تقوم به من غايات لا يرى مانع من فرضها في الإسلام.

أما قولهم وجوب احترام الملكية الشخصية: كما سبق وذكرنا في حالة عدم كفاية مال الزكاة فمن المصلحة العامة فرض ضرائب لسد هذه الحاجة، ولم يكن الإسلام يوماً ضد الملكية الشخصية لفرد في حقوقه المالية، فعند الحاجة وكونه فرداً من هذا الكيان الإنساني فلا بد من تقديم المساعدة دون الحاجة للاستحواذ على أمواله كرها.

- **يناقش دليهم الذي ذكروا فيه قوله ﷺ:** "إذا أدت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك" هذا بما يلي: أن معنى "فقد قضيت ما عليك" من حق المال، وهذا مبني على دخول صدقة الفطر في الزكاة وكذا النفقة اللازمة أو على أن المراد بقوله: "فقد قضيت ما عليك" أي قضيت أعظم ما عليك من الحق ويحتمل أن يقال الكلام في حقوق المال وليس بشيء يوجب من هذه الأشياء من حقوق المال بمعنى أنه يوجب المال بل يوجب أسباب آخر كالفطر والقرابة والزواج تقضى فقط وغير ذلك فالحقوق التي يوجبها المال بالزكاة، وقال الترمذي بعد تخريج هذا الحديث هذا حديث حسن غريب وقد روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم من غير وجه «أنه ذكر الزكاة فقال رجل يا رسول الله، هل علي غيرها فقال لا إلا أن تطوع»².

- **يناقش دليهم الذي ذكروا فيه قوله ﷺ:** "ليس في المال حق سوى الزكاة" هذا بما يلي:

أخرج الترمذي في "جامعه"، وابن ماجه في "سننه" عن فاطمة بنت قيس - رضي الله تعالى عنها - النبي صلى الله عليه وسلم -، قال: "إن في المال حقاً سوى الزكاة". ولفظ ابن ماجه: "في المال حق سوى الزكاة"، وفي بعض نسخه: "ليس في المال حق سوى الزكاة". ضعيف جداً، لا يصلح للاحتجاج به، لأن في إسناده الأعور القصاب، قال أحمد: متروك الحديث. وقال حمزة ميمون الأعور يضعف،

¹ حسن، حسن مسعود يوسف، التكييف الفقهي للضريبة، دراسة مقارنة، دكتوراه كلية الدراسات العليا السودان، جامعة

السودان، 2008 ف. ص 42 - 45

² محمد بن إسماعيل الكحلاني، الاستدكار، لابن عبد البر (ج3، ص175) التنوير شرح الجامع الصغير (ج1/ص515)



وَرَوَى بَيَّانٌ، وإسماعيل بن سالم عن الشعبي هذا الحديث قوله¹، يقول المباركفوري: فالظاهر إنه خطأ من الناسخ، أو من الراوي².

- يناقش دليلهم من المعقول:

قال أبو محمد ابن حزم -رحمة الله تعالى-: من قال: إنه لا حق في المال غير الزكاة، فقد قال الباطل، ولا برهان على صحة قوله، لا من نص، ولا إجماع، وكذا ما أوجبه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الأموال فهو واجب. ونسأل من قال هذا، هل تجب في الأموال كفارة الظهار، والأيمان، وديون الناس، أم لا؟ فمن قولهم: نعم، وهذا تناقض منهم. وأما إعارة الدلو، وإطراق الفحل، فداخل تحت قول الله تعالى: "وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ"³.

ثانيا : مناقشة آراء المجيزين:

وهنا نجد أن المجيزين اعتمدوا في إثبات صحة رأيهم على الكتاب والسنة وهذا موجز لمناقشة أدلتهم:
- دليلهم في قوله تعالى (وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا) وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۗ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ⁵) فالناظر إلى هذه الآية يجد أن هناك حق في مال المسلمين سوى الزكاة، ثم العطف قيام الصلاة وإيتاء الزكاة علي ما سبق فإن ذلك دلالة على أن في المال حقا سوى الزكاة، لان المعطوف مغاير للمعطوف عليه في العادة"⁶، فكان من الجائز أن يفرض الإمام على المكلفين مبلغا لسد الحاجة وذلك لعدم وجود ما يكفي في بيت المال لتغطية ذلك.

إذا هذه الآية تدل على وجود حقوق أخرى غير الزكاة في مال المكلفين واستحب أدائها ما لم يجب ذلك الوجود الضرورة.

أما بالنسبة لحديث فاطمة بنت قيس فقال المانعون بضعف الحديث لروايته من طريق أبي حمزة ميمون الأعور القصاب، ولكن إن كان به ضعف فإن الآية السالف ذكرها تقوه وهي وحده حجة كافية، قال القرطبي معقبا على الحديث المذكور "والحديث وإن كان فيه مقال فقد دل على صحته معني ما في الآية نفسها ليس الزكاة المفروضة فإن ذلك يكون تكرارا"⁷.

¹ للمناوي، فيض القدير ، ج5، ص375.

² للمبارك فوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج6، ص348).

³ سورة الماعون، الآية: 7

⁴ لمحلى (ج4، ص281)، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، لمحمد بن علي الإثيوبي الولوي (ج22، ص101)

⁵ سورة البقرة، الآية: 175.

⁶ حسن، حسن مسعود يوسف، التكييف الفقهي للضريبة، مرجع سابق، ص 42.

⁷ أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (عالم الكتب، 2003) ج2، ص242.



الفرع الخامس : الرأي الراجح:

بعد الاطلاع على رأي الفريقين فقد وجدنا أن رأي المجيزين هو الأرجح لفرض الضريبة وذلك لأسباب:

1. **مدى قوة أدلة المجيزين:** فقد اعتمدوا على شواهد من القرآن والسنة النبوية التي تدل في مجملها على إن رأيهم في إيجاز فرض الضريبة يتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية والمقاصد التي ترنو إليها، من أجل تحقيق مصلحة المجتمع الإسلامي وإقامة التكافل بين أفرادهِ والتعاون على الخير .

فكان التكليف الفقهي للضريبة في قول الإمام الغزالي والشاطبي على أنه إذا خلا بيت مال المسلمين من المال جاز للإمام أن يفرض على الأغنياء ما يراه كافياً يقول الشاطبي في الاعتصام: " إنا إذا قررنا إماما مطاعا مفتقرا إلى تكثير الجنود لسد الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار وخلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم فللإمام إذا كان عدلا أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال إلى أن يظهر مال بيت المال " ¹ هذا إذا خلا بيت المال من أي إيرادات أو بما لا يكفي للدولة أما إذا أمكن تغطية الحاجة بالتبرعات كما فعل النبي عليه الصلاة والسلام مع الصحابة قبل غزوة تبوك في جيش العسرة حيث جيش جيشا من أجل قتال الروم ولم يكن هناك الكثير من المال فدعا إلى التبرع لم يجعل النبي ﷺ الحاجة إلى تمويل ذلك الجيش مساعا أو مجالا لفرض ضرائب دائمة على أهل المدينة بل دعا إلى التبرع فجاء أغنياء المسلمين كعثمان بن عفان رضي الله عنه بما عندهم من الأموال فتبرع المسلمون من أجل تمويل ذلك الجيش وسار النبي ﷺ بما أمكنه أن يجمع من المال والجند أما الذين لم يجدوا ما ينفقون رجعوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا أن لا يجدوا ما ينفقون أرجعهم النبي ﷺ لأنه ليست هنالك كفاية لتغطية نفقاتهم لكن لم يجعل النبي ﷺ ذلك سببا من أجل فرض الضرائب الدائمة على المسلمين بل لم يلجأ أصلا إلى مسألة الضرائب وإنما إلى أصل التبرعات لكن العلماء قالوا إذا لم تفي التبرعات في مثل هذه الظروف الملحة بالحاجة فإنه يلجأ إلى ذلك وتقدر الضرورة بقدرها.

المبحث الثالث: الضرائب في التشريع الجزائري

سنتعرف من خلال هذا المبحث على مراحل تطور النظام الضريبي الجزائري واصلاحات التي مر بها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للنظام الضريبي الجزائري

شهد النظام الضريبي الجزائري وفق التطورات التاريخية التي عرفت عدة تغيرات في القوانين والتشريعات الجبائية التي شكلت بنية نظامها الضريبي وستتطرق الى هذا التطور بداية من العهد التركي ثم فترة الاستعمار الفرنسي إلى غاية فترة الاستقلال، ثم توالى فترة الاصلاحات الضريبية التي عرفت عدة تعديلات وتحولات في هذا النظام.

¹ الشاطبي، الإعتصام، المثل الخامس، ج1، ص380.



1- أهم المراحل التاريخية التي مر بها النظام الضريبي الجزائري¹:

يمكن اختصار أهم المراحل التي مر بها النظام الضريبي الجزائري فيما يلي:

- النظام الجبائي الجزائري في العهد التركي: تركت فترة الحكم في العهد التركي آثار على نظام مالي جزائري حيث أن القوانين الجبائية في تلك الفترة كانت مستوحاة من الشريعة الإسلامية مثل: الزكاة والعشور وفرضتها على المحاصيل الزراعية.

- النظام الجبائي الجزائري في فترة الاستعمار الفرنسي:

اتسم النظام الجبائي في هذه الفترة بسيادة لضرائب غير مباشرة وخاصة ما تعلق منها بالضرائب الحكومية كما عملت على بقاء التشريعات التركية لأن المستعمر يرى فيها ما يحقق أهدافه من وفرة في الحصيللة الضريبية وأجرت الإدارة الفرنسية سنة 1949 عدة تعديلات ضريبية أنهت بها القوانين المعمول بها سابقاً في العهد التركي لتبدأ مرحلة جديدة تتسم بسيطرة السلطات الفرنسية من خلال النظام الضريبي فرنسي بالجزائر.

- النظام الجبائي الجزائري ما بعد الاستقلال:

يعتبر النظام الضريبي الذي طبق في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية أواسط السبعينات هو نظام مورث من الاستعمار ونظراً للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر من خلال إدخال إصلاحات على الاقتصاد الوطني من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتبعاً لهذه التحويلات عرف النظام الضريبي في الجزائر عدت إصلاحات كان أهمها إصلاح 1992، وتبعتها عدة تعديلات في النظام ورفع فعاليته وفق ما يتماشى مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

2- مراحل الإصلاح الضريبي:

يتم تطبيق الإصلاح الضريبي في أي بلد من البلدان باحترام مجموعة من الخطوات والاجراءات الممكنة تضمنها على مجموعة مراحل على النحو التالي²:

- المرحلة الأولى: القيام بتشخيص ضريبي وذلك من خلال:

- ✓ تحليل الوضعية القائمة قبل الإصلاحات.
- ✓ تحليل الامكانيات والقدرات الضريبية وهذا بـ:
- ✓ تقدير هوامش الربح الحقيقية المنجزة بالنسبة لكل قطاع وهذا بالتمييز بين مختلف الاعوان المكونة لكل قطاع.
- ✓ تحديد لضغط الضريبي الحالي.

¹ عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص 88-90.

² عبد المجيد قدري، دراسات في علم الضرائب، دار الجريد، الأردن، ط1، 2011، ص 253-254.



✓ تقدير الملائمة بين الضغط الضريبي الحالي والضغط المرجو أخذه بعين الاعتبار الأهمية النسبية للهوامش، تنافسية القطاع ومساهمتهم في الناتج المحلي الخام.

✓ تقييم مدى قدرة الدولة على ضمان التحصيل الضريبي المستهدف.

المرحلة الثانية: إقتراح اصلاح ضريبي ويكون ذلك بـ:

➤ تحديد التدابير القابلة للتنفيذ، ولا بد أن تكون هذه التدابير واضحة وقابلة للتنفيذ.

✓ وضع قيد التنفيذ وحدة للسياسة الضريبية بحيث تكون الاصلاحات الضريبية متوافقة مع البرنامج أو المخطط التنموي للبلاد، وهذا الضمان الإنسجام والاهداف الاقتصادية والوطنية ولهذا لا بد من تكوين مجموعة (فريق) أشخاص مكلفين بإعداد سياسة ضريبية للبلاد.

✓ مراجعة الإدارة الضريبية للوقوف على مكان الخلل فيها.

✓ إقتحام الحكومة لضمان استمرارية عملية الاصلاح من الضروري ان تكون المقترحات المعدة من فرق العمل مقبولة من سلطات البلاد.

المرحلة الثالثة:

تطبيق الاصلاح الضريبي وهذا بـ¹:

➤ اقرار واعتماد التدابير المقترحة.

➤ نشر واعلان آثار الاصلاح.

➤ تكوين الموارد البشرية المعنية بالتطبيق.

المطلب الثاني: دراسة تشخيصية لأهم الضرائب المباشرة

الضرائب المباشرة هي كل ما يفرض ويقتطع مباشرة الدخل والثروة ومن المستحيل نقل عبئها ودافعها هو الذي يتحملها، وتنصب سنوياً على المركز المالي للممول الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة، ويتم تحصيلها بناءً على جداول وقوائم اسمية يوضح فيها اسم الممول ومقدار الضريبة المفروضة عليه²، والضرائب المباشرة في تلك التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال للمكلف، تعتبر دخول ثروات الممولين الأوعية الحقيقية لكافة الاستقطاعات الضريبية وتنوع عناصر الاختصاص الضريبي بتنوع الوقائع المنشئة للضريبة، فما من هيكل ضريبي حديث تكتفي فيه بإخصاء الدخل للضريبة عند انتاجه أو توزيعه فحسب بل يستدعي إلى فرض ضرائب مباشرة على الدخل والثروة من جهة وضرائب غير مباشرة على الإنفاق من جهة أخرى لقد ميز النظام الضريبي الجزائري بين الاشخاص الطبيعيين وتم اخضاعهم للضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة

¹ - عبد المجيد قدرى، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره ، ص255.

² - عبد المطلب، عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص260-261.



على أرباح الشركات تستجيب للانشغالات المتعلقة بوضع نظام ضريبي خاص بالشركات يكون متميز عن النظام المتعلق بالاشخاص الطبيعيين .

الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

المادة الأولى: تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الاشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي"، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، المحدد وفقاً لإحكام المواد من 85 إلى 89 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة¹.

المادة الثانية: يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف الآتية:

- ✓ أرباح صناعية وتجارية
- ✓ أرباح المهن غير تجارية
- ✓ أرباح فلاحية
- ✓ الإيرادات المحققة من إيجار الملكية المبنية وغير المبنية.
- ✓ عائدات رؤوس الأموال المنقولة.
- ✓ المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.
- ✓ فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.

– الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي²:

المادة الثالثة: يخضع لضريبة الدخل على كافة مدخلهم الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر ويخضع لضريبة الدخل على عائلاتهم من مصدر جزائري، الاشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر.

المادة الرابعة: يخضع كذلك لضريبة الدخل سواء أكان موطن تكليفهم في الجزائر أم لا. الاشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يحول فرض الضريبة عليها الى الجزائر بمقتضى اتفاقية جباية تم عقدها مع بلدان أخرى.

المادة 05: يعفى من الضريبة على الدخل الاجمالي:

1- الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الاجمالي.

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية العامة المديرية للضرائب، 2022، ص10.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص10.



2-السفراء والأعوان الدبلوماسيين والقناصل والأعوان القنصليين من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الإمتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين.
تتميز الضريبة على الدخل الإجمالي بالخصائص التالية:

- ضريبة سنوية وحيدة تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل.
- تتميز بالشفافية والبساطة وذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع مداخيل المكلف وكذلك وجود ضريبة وحيدة على الدخل رغم تعدد طبيعة مداخيلها.
- تخضع بعض المداخيل فيها الى معدلات ثابتة مثلما هو عليه الحال في المداخيل العقارية (15%) الايجار المهني والتجاري (7% الايجار السكني) والضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) تجمع بين خاصية الضرائب النسبية (الثابتة) والضرائب التصاعدية (تصاعدية بالشرائح) تعتمد كثيراً على تقنية الاقتطاع من المصدر خصوصاً (IRG) الضرائب على المرتبات وهو ما يشكل آلية فعالة في محاربة التهرب الضريبي إلا أن اقتصره على بعض المداخيل يطرح اشكالاً حول مدى عدالته ومن ثم عدالة النظام الجبائي ككل، وهو ما يتجلى خصوصاً في التحصيل الجبائي من الضرائب المتأتى من الأجور والمتميز بارتفاع إيراداته بحيث يشكل إيرادات ضرائب (المرتبات) (IRG) مرتين ونصف إيرادات ضرائب الأرباح التجارية والصناعية (BIC/IRG)¹.

الفرع الثاني: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

هي ضريبة سنوية تؤسس على مجمل الأرباح والمداخيل المحققة من طرف الأشخاص المعنويين، تم ادراج الضريبة على أرباح الشركات ضمن منطق الاصلاح الضريبي من اجل إلغاء ازدواجية التعامل في النظام الضريبي الجزائري عن طريق إدماج المؤسسات المحلية والأجنبية في مجال تطبيق هذه الضريبة وهو أمر ايجابي يزيح الكثير من الغموض والتعقيد وفيه احترام وتكريس لمبدأ شمولية القواعد الجبائية².

أولاً: تعريف الضريبة على أرباح الشركات وخصائصها

وفقا لما ورد في نص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أنشئت ضريبة سنوية وحيدة، عامة نسبية وتصريحية على مجموع الأرباح والمداخيل المحققة من طرف الأشخاص المعنويين، وهي الضريبة على ارباح الشركات ويمكن اعتبار مميزات هذه الضريبة أنها:

- ضريبة سنوية: إذ ان وعائها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة.
- ضريبة وحيدة: تتعلق بضريبة واحد تفرض على الاشخاص المعنويين.
- ضريبة عامة: لكونها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها.

¹حراق مصباح، النظام الجبائي الجزائري، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، مادة التشريع الجبائي الجزائري، دكتوراه، علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، ص10.

²منصور بن اعمارة، الضريبة على أرباح الشركات، دار هومة، الجزائر، 2010، ص15.



- ضريبة نسبية: تعتمد على معدل واحد يفرض على الربح الضريبي.

- ضريبة تصريحية: تعتمد على التصريح الاجباري للمكلف من ارسال ميزانته الجبائية لمفتش الضرائب قبل الفاتح من أفريل من كل سنة تلي سنة تحقيق الربح¹.

مكان الخضوع للضريبة على أرباح الشركات:

طبقاً لأحكام المادة 149 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تؤسس الضريبة على أرباح الشركات باسم الأشخاص المعنويين في مقرها الاجتماعي أو المنشأة الرئيسية².

الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات:

تعفى من الضريبة على ارباح الشركات:

✓ التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية.

✓ المؤسسات التابعة لجمعيات الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المعتمدة.

✓ صناديق التعاون الفلاحية بعنوان العمليات البنكية والتأمين والمحقة مع شركائها فقط.

✓ التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء وكذا الاتحادات المستفيدة من الإعتماد تسلمه المصالح المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة والمسيرة طبقاً للأحكام القانونية والتنظيمية التي تنظمها، بإستثناء العمليات المحقة مع المستعملين غير الشركاء.

✓ المداخل المحقة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

✓ عمليات تصدير السلع والخدمات باستثناء المنجزة من طرف مؤسسات النقل البري والبحري وعمليات إعادة

التأمين والبنوك وكذا بالنسبة لمعاملتي الهاتف النقال وحاملي تراخيص إقامة وإستغلال خدمات تحويل الصوت عبر

برتوكول الأنترنت والمؤسسات الناشطة في المجال القبلي أو البعدي للإنتاج في القطاع المنجمي مقارنة مع عمليات

تصدير المنتجات المنجمية على حالها الخام أو بعد تحويلها³.

مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات:

تخضع للضريبة على أرباح الشركات:

1 - لاالشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء:

أ)-شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة

على ارباح الشركات. وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 ولا

رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.

¹ حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 71-72.

² رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، دار هومة، ج 1، ط 3، 2012، ص 36.

³ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2022، ص 38.



(ب)- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي إختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.

(ج) -هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

2 -المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري¹.

كما تخضع لهذه الضريبة:

1-الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12 .

2-الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138 .

- المجال الإقليمي للضريبة على أرباح الشركات:

تستحق الضريبة عن الأرباح المحققة بالجزائر، وتعتبر أرباحا محققة بالجزائر على الخصوص:

➤ الأرباح المحققة في شكل شركات، والعائدة من الممارسة العادية لنشاط ذي طابع صناعي أو تجاري أو فلاحي عند عدم وجود إقامة ثابتة.

➤ أرباح المؤسسات التي تستعين في الجزائر بممثلين ليست لهم شخصية مهنية متميزة عن هذه المؤسسات.

➤ أرباح المؤسسات، وإن كانت لا تملك إقامة أو ممثلين معينين، إلا أنها تمارس بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نشاطا يتمثل في إنجاز حلقة كاملة من العمليات التجارية.

إذا كانت مؤسسة ما تمارس في آن واحد نشاطها بالجزائر وخارج التراب الوطني، فإن الربح الذي تحققه من عمليات الإنتاج أو عند الإقتضاء من عمليات البيع المنجزة بالجزائر يعد محققا فيها، ماعدا في حالة إثبات العكس من خلال مسك محاسبتين متباينتين.

الفرع الثالث: الرسم على النشاط المهني (TAP)

أنشأ الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996 وذلك بعد أن تم دمج كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري، وتدخل ضمن هذا المجال كل من:

➤ الإيرادات الاجمالية المحققة من طرف المكلفين الذين لهم مؤسسة مهنية دائمة بالجزائر الذي يمارسون نشاط مهني حر والذي تدخل أرباحه في صنف الارباح غير التجارية.

➤ رقم الاعمال المحقق في الجزائر من طرف المكلفين بالضريبة الذي يمارسون نشاطاً تخضع ارباحه للضريبة على الدخل الاجمالي في صنف الارباح الصناعية والتجاري او الضريبة على الدخل الاجمالي في صنف الارباح الصناعية والتجارية او الضريبة على ارباح الشركات.

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب، 2022، ص37.



➤ تسوية الحقوق تستحق على مجمل أشغال البناء المنشأة مؤقتاً قبل تنفيذها باستثناء الحقوق لدى الإدارات العمومية والجماعات المحلية.

يتشكل الأساس الخاضع للرسم على النشاط المهني من المبلغ الاجمالي للمداخليل المهنية الاجمالية أو رقم الاعمال من دون الرسم على القيمة المضافة، عندما يتعلق الأمر بمدينين بهذا الرسم والمحقق خلال السنة، ويعفى رقم الاعمال من الرسم على النشاط المهني المحقق في اطار.

-النشاط الممارس من طرف الشباب المستثمر والمستفيد من اعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب او الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب او الصندوق الوطني لدعم القرض او الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من إعفاء لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ استغلاله وترفع هذه المدة الى ستة سنوات إذا كانت هذه النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيةها¹.

-النشاط الممارس من طرف الشباب المستثمر والمستفيد من اعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب من اعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

-مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني:

المادة 217: يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات. غير أنه، تستثنى من مجال تطبيق الرسم، مداخليل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة.

ويقصد برقم الأعمال مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور اعلاهن غير أنه تستثنى العمليات التي تنجزها وحدات من نفس المؤسسة فيما بينها من مجال تطبيق الرسم المذكور في هذه المادة.

بالنسبة لوحدات مؤسسات الاشغال العمومية والبناء، يتكون رقم الاعمال من مبلغ مقبوضات السنة المالية، يجب تسوية الحقوق المستحقة على مجموع الاشغال على الأكثر عند تاريخ الاستلام المؤقت باستثناء الديوان لدى الإدارات العمومية والجماعات المحلية.

-حساب الرسم على النشاط المهني.

المادة 222: يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2%

ينخفض معدل الرسم على النشاط المهني بـ 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الانتاج.

¹ الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، 2017، ص48.



فيما يخص نشاطات البناء والاشغال العمومية والري يحدد معدل الرسم بـ 2% مع تخفيض بنسبة 25% غير ان معدل الرسم على النشاط المهني يرفع الى 3% فيما يخص رقم الاعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنايب.

-تدفع نسبة 50% من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات التي يتشكل دوائر حضرية تابعة لولاية الجزائر الى هذه الأخيرة، تدفع 50% من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات المتبقية التابعة لولاية الجزائر الى هذه الاخير مقابل خدمات غير مأجورة للبلديات المعنية والمسجلة في اتفاقية بين الولاية والبلديات¹.

-الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني:

المادة 221: يتشكل الحدث للرسم على النشاط المهني:

(أ)- بالنسبة للمبيعات من التسليم القانوني او المادي للبضاعة غير أن بيع الماء الصالح للشرب، عن طريق هيئات توزيع فإن الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني يتكون من تحصيل الثمن كلياً أو جزئياً بالنسبة للمبيعات المحققة في اطار الصفقات العمومية، وفي غياب التحصيل يصبح الرسم على النشاط المهني مستحق الأداء بعد أجل سنة ابتداء من تاريخ التسليم القانوني أو المادي للبضاعة.

(ب)- بالنسبة للاشغال العقارية المنجزة من طرف مؤسسات الترقية العقارية في الاطار الحصري لنشاطها يتكون الحدث المنشئ للرسم من التسليم القانوني او المادي للملك الى المستفيد.

غير أنه فيما يتعلق بالمؤسسات الأجنبية وبالنسبة لمبلغ الرسم الذي يبقى مستحقاً عند انتهاء الاشغال ، بعد الرسم المدفوع عند كل تحصيلن يتكون الحدث المنشئ من الاستلام النهائي للمنشأة المنجزة فيما يتعلق بالحفلات والألعاب والتسلية بمختلف أنواعها.

يمكن أن يتكون الحدث المنشئ للرسم إن تعذر القبض من تسليم التذكرة.

غير أنه يمكن أن يرخص لمقاولي الاشغال ومؤدي الخدمات بتسديد الرسم على النشاط المهني حسب الخصوم وفي هذه الحالة يتكون الحدث المنشئ للرسم من الخصم ذاته².

المطلب الثالث: دراسة تشخيصية لأهم الضرائب غير المباشرة

يتضمن قانون الضرائب غير المباشرة مجموع الأحكام القانونية المتعلقة بالدخل المحصل لفائدة الدولة أو الجماعات المحلية والمتضمن المصطلح النوعي للضرائب غير المباشرة بالإضافة إلى الرسم على القيمة المضافة تخضع الكحول والخمور والمشروبات الأخرى المشابهة لرسم المرور وتخضع مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين إلى رسم نوعي وحيد

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب، 2021، ص50-51.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب، 2021، ص50-51.



يدعى رسم الضمان ويدفع لفائدة ميزانية الدولة حسب القواعد التي يحددها قانون الضرائب غير المباشرة يتم تحصيل هذه الرسوم لصالح ميزانية الدولة تبعا للقواعد التي يحددها القانون¹.

الفرع الأول: الرسم على القيمة المضافة

إن الإصلاح الضريبي فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال يترجم من خلال قانون المالية لسنة 1991 الذي يدخل الرسم على القيمة المضافة خلفا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج T.U.G.P والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات T.U.G.P/S.

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة غير مباشرة تفرض على الإنفاق الإجمالي أو الاستهلاك يخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر ويقصى من المجال التطبيقي لهذا الرسم العمليات ذات الطابع الفلاحي أو لها طابع الخدمة العمومية غير التجارية وبمجيء قانون المالية سنة 1995 تم إدراج عمليات البنوك والتأمينات ضمن مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة.

تعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة يتحملها المستهلك غير أنها تحصل بصفة منتظمة كلما تمت معاملة خاضعة للرسم.

ويتميز الرسم على القيمة المضافة بالخصائص التالية²:

- **ضريبة حقيقة:** تخص استعمال الدخل أي عملية الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات.
- **ضريبة غير مباشرة:** لا تدفع مباشرة إلى الخزينة من طرف المستهلك النهائي الذي يعتبر المكلف الحقيقي, ولكن من طرف المؤسسة التي تعد المكلف القانوني الشرعي الذي يضمن إنتاج وتوزيع السلع والخدمات.
- **ضريبة نسبية القيمة:** تحسب على أساس قيمة المنتج بغض النظر عن النوعية المادية للمنتج الحجم والكمية.
- **ضريبة مؤسسة عن طريق آلية الدفع بالأقساط:** في كل مرحلة توزيع يخص القيمة المضافة الممنوحة للمنتج , بحيث في نهاية الدورة لهذا المنتج فإن التكلفة الجبائية الإجمالية تساوي الرسم المحسوب على سعر البيع المستهلك.
- **ضريبة تتركز على آلية الخصم:** في هذا الصدد يجب على المكلف في مختلف مراحل المختلفة للمحيط الاقتصادي أن يقوم بـ:

- حساب الرسم المستحق على المبيعات أو الخدمات.
- خصم من هذه الضريبة الرسم المثقل للعناصر المكونة لسعر التكلفة.
- دفع للخزينة الفرق بين الرسم المحصل والرسم المخصوم.
- **ضريبة جبائية:** حيادية على نتائج المكلفين القانونيين كون أن المستهلك النهائي هو من يتحملها.

¹ المادة 01 من قانون الضرائب غير المباشرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, وزارة المالية المدرية العامة للضرائب.

² الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية , المدرية العامة للضرائب ص05.



أولاً: مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة:

حسب أحكام نص المادة الأولى من قانون الرسم على رقم الأعمال يخضع للرسم على القيمة المضافة عمليات البيع الأعمال العقاري والخدمات التي تكتسي طابعاً صناعياً أو تجارياً أو حرفياً والتي يتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية، كما يخضع للرسم على القيمة المضافة مختلف عمليات الإستيراد. وتطبيق ضريبة الرسم على القيمة المضافة مهما كان الوضع القانوني للأشخاص الذين يدخلون في إنجاز مختلف العمليات الخاضعة لهذه الضريبة ومهما كان شكل وطبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص¹.

1- العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة: تميز بين نوعين من العمليات الخاضعة لهذا النوع من الرسم بناءً على طلب المكلفين والقائمين بالأعمال والعمليات المختلفة وهما:

أ- العمليات الخاضعة وجوباً للرسم على القيمة المضافة: تدرج العمليات والخدمات الخاضعة للرسم لزوماً في المادة 02 من قانون الرسم على رقم الأعمال والتي تضم²:

- العمليات الخاصة بالمنقولات:

- المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون.
- العمليات المنجزة وفق شروط البيع بالجملة التي يقوم بها المستوردون.
- العمليات التي يقوم بها تجار الجملة.
- تجارة المجوهرات والأحجار الكريمة. البلاتين أو الذهب أو الفضة وكذا التحف الأصلية والأدوات العتيقة.
- مبيعات المساحات الكبرى.
- نشاطات التجارة والمتعددة وهي عمليات الشراء من أجل إعادة البيع التي تتم وفق الشروط التجزئية.
- عمليات البيع الخاصة بالكحول والخمور والمشروبات الأخرى لرسم المرور.

- العمليات الخاصة بالعقارات:

- الأشغال العمومية.
- بيع العقارات والمحلات التجارية التي يمارسها الأشخاص الذين يشترون هذه الأملاك باسمهم الخاص سواء تمت العملية بصفة اعتيادية أو عرضية قصد إعادة بيعها.
- عمليات تجزئة الأراضي من أجل البناء وبيعها والتي يقوم بها ملاك الأراضي.
- العمليات الوسيطة في شراء أو بيع الأملاك العقارية أو المحلات التجارية.
- عمليات البناء وبيع المباني المنجزة في إطار نشاط الترقية العقارية وكذا عمليات بناء السكنات الاجتماعية.

¹ المادة 01 من قانون الرسن على رقم الأعمال. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية المديرية العامة للضرائب 2012.

² الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، المرجع السابق ص 6-7.



- عمليات التسليم للذات (التسليمات لأنفسهم الخاصة)
- القيم المنقولة (القيم الثابتة)
- الأملاك الأخرى عبر المنقولة وهذا الشرط أن لا تستعمل هذه الأملاك لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة أو تكون معفاة منها.
- أداء الخدمات: تخص العمليات غير تلك الخاصة بتسليم الأملاك المنقولة والمادية:
- عمليات نقل الأشخاص.
- مبيعات المواد الغذائية والمشروبات التي تستهلك في عين المكان (المطعم، الحلويات، قاعات الشاي، الخمارات).
- الحفلات الفنية ولألعاب التسلية بمختلف أنواعها.
- الخدمات المتعلقة بالهاتف المؤداة من طرف البريد والمواصلات.
- العمليات المحققة في إطار ممارسة المهنة الحرة التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون والشركات ماعدا تلك المتعلقة بالنشاط الطبي وشبه الطبي والبيطري.

ب- العمليات الخاضعة إختياريا للرسم على القيمة المضافة:

أشارت المادة 03 من قانون الرسم على رقم الأعمال إلى العمليات الخاضعة للضريبة وكيفيات الإختيار حيث أتاح المشرع الجزائري للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقع نشاطهم خارج نطاق الرسم على القيمة المضافة أن يقدموا تصريحاً من أجل اكتساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة على أن يكون موضوع نشاطهم التزويد بالسلع والخدمات للتصدير وللشركات البترولية أو للمكلفين بالرسم على القيمة المضافة الآخرين أو المؤسسات تتمتع بنظام الشراء بالإعفاء¹.

إن طلب الإختيار يمكن أن يكون في أي وقت خلال السنة بشرط أن يبلغ إلى مفتشية الضرائب على رقم الأعمال التي يوجد بها موطن المكلف بالضريبة، ويصبح هذا الإختيار نافدا من اليوم الأول من الشهر الذي يلي الشهر الذي يتم فيه الإختيار.

2- الأشخاص الخاضعين للرسم على القيمة المضافة:

يقصد بالشخص الخاضع للرسم أو المكلف القانوني الشخص الذي يقوم بعمليات تقع في مجال تطبيق هذا الرسم، سواء أتاحت هذه العمليات الدفع بصفة فعلية أو كانت معفية، ويخضع الرسم على القيمة المضافة المنتجون وعمليات البيع بالجملة والشركات وفروعها.

- المنتجون: يقصد بالمنتج في مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة.

¹ محمود حمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه. تخصص نقود ومالية. جامعة الجزائر 2004-2005



-الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم باستخراج أو تصنيع المنتجات ويتعهد بالتصنيع أو التحويل بصفته صانعا أو مقاولا في التصنيع قصد إعطائها الشكل النهائي الذي تقدم فيه إلى المستهلك لكي يستعملها أو يستهلكها سواء استلزمت عمليات التصنيع أو التحويل استخدام مواد أخرى.

-الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يحل فعلا محل الصانع للقيام في مصانعه أو خارجها بكل الأعمال المتعلقة بصنع المنتجات أو توطيها التجاري بصفة نهائية و سواء بيعت تحت علامة او باسم من يقومون بهذه العمليات .

-الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يعتمد على الغير في القيام العمليات المشار إليها في المادة 01 و 02 الرسم على رقم الأعمال .

- تجارة الجملة: يعتبر بيعا بالجملة حسب المادة 05 قانون الرسم على رقم الأعمال .

- عمليات تسليم السلع بأسعار مماثلة سواء أنجزت بالجملة او التجزئة .

- عمليات تسليم المنتجات الموجهة لإعادة البيع مهما كان حجم الكمية.

- عمليات التسليم المتضمنة اشياء لا يستعملها الأشخاص العاديون نظرا لطبيعتها أو استخدامها.

-تجارة التجزئة : يخص التجار الذين يمارسون تجارة التجزئة .

-الشركات الفرعية: تعد شركة فرعية كل شركة تكون تابعة لشركة أخرى أو تحت ادارتها لحكم انها تقوم باستغلال فرع أو عدة فروع من هذه الشركة .

ثانيا: الاعفاءات من الرسم على القيمة المضافة

تمنح الاعفاءات من الرسم على القيمة المضافة و تحدد بموجب قوانين المالية و تشكل هذه الاعفاءات اجراءات خاصة تخالف النظام العام للضريبة كما تعتبر اعانات مباشرة من الدولة بغرض ترقية قطاعات النشاط و المنتجات والخدمات¹.

هناك اعفاءات عديدة من الرسم على القيمة المضافة منها ما يتعلق بالعمليات التي تتم في الداخل و منها ما هو العمليات التي تتم عند الاستيراد و التصدير².

و عموما تستجيب هذه الاعفاءات الى الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

أ-المجال الاقتصادي: اعفاءات منصوص عليها في قانون الرسم على رقم الأعمال تتعلق خصوصا بنشاطات تنقيب عن المحروقات السائلة و الغازية و البحث عنها و استغلالها .

1- المجال الاجتماعي: ترتبط بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع (الخبز، الحليب، الشعير، الدقيق) الادوية و المطاعم التي لا يكون هدفها الربح ، السيارات الموجهة للمعطلين .

¹ محمد حمر العين، ترشيد الاختبارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص: ادارة الأعمال، جامعة

باتنة 2011

² محمود حمامة ، النظام الضريبي و اثاره على التنمية الاقتصادية، دكتوراه، تخصص وفود و مالية، جامعة الجزائر 2004-2005



ج- **المجال الثقافي:** يعنى من الرسم على القيمة المضافة كل المظاهرات الثقافية او الفنية و كل حفلات و المهرجانات المنظمة في اطار الحركات الوطنية او الدولية للتعاون وكذلك المؤلفات و الاعمال المتعلقة للإبداع و النشر الوطني الحامل الرقمي.

كما تخص هذه الاعفاءات المنتجات التي تخضع للرسم الصحي على اللحوم ، المصنوعات الذهب و الفضة و البلاتين الخاضعة لرسم الضمان .

ثالثا: المجال الإقليمي: يطبق الرسم على القيمة المضافة على الإقليم الوطني الجزائري ويتعلق الأمر:

-مكان الاستلام في ما يخص بيع البضائع.

-مكان الاستعمال أو الاستغلال بالنسبة للخدمات المقدمة، حقوق المنازل عنها أو الأدوات المستأجرة أو الدراسات المنجزة.

الفرع الثاني: الضرائب غير المباشرة الأخرى:

أولا: الرسم الداخلي على الاستهلاك ورسم المرور:

1-الرسم الداخلي على الإستهلاك¹:

تم إحداث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1991 ، ويمثل مجال تطبيقه على بعض السلع والمنتجات التي تعتبر مضرة بالصحة، كما يخضع لهذا الرسم بعض أنواع السلع المستوردة، ويخضع لمجال تطبيقه الجعة بمختلف أنواعها ومواد التبغ والكبريت والتي تشمل (السجائر،السيجار، تبغ التدخين، الكبريت)

حيث يكون الحدث المنشئ لهذا الرسم هو عملية الاستيراد ، ويتم التصريح بقيمة السلع و البضائع التي تخضع لهذا الرسم من قبل المستورد او من ينوب عنه ، وتثبت القيمة الخاضعة لهذا الرسم عند الاستيراد من قيمة البضائع في المكان و الزمان الذي تقدم فيهما البضاعة لمصالح الجمارك وذلك بعد اضافة رسوم الدخول بما فيها الرسوم الاضافية للمنشأ والحقوق و الرسوم المحصلة مع رسوم الجمارك الى المبلغ الاجمالي للبضاعة² .
وتتكفل ادارة الجمارك بتحصيل هذا الرسم منذ عمليات الاستيراد³ .

2- رسم المرور:

يطبق رسم المرور على المنتجات المتمثلة في الخمر والكحول، اما عن الاشخاص المعنيون بدفع هذا الرسم فهم تجار الجملة لهذه السلع، اضافة الى المودع المتحرك . اما عن وعاء فرض الرسم او الاساس الخاضع لهذا الرسم فيتمثل في الكمية من الكحول و الخمر الموجهة للاستهلاك .

¹ - المادة 42،43 من قانون الضرائب غير المباشرة ، المرجع السابقة

² - يوسف قاش ، واقع النظام الضريبي الجزائري و سبل تفعيله ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس 2014-2015 ص 94.

³ - المادة 44 من قانون الضرائب غير المباشرة ، المرجع السابق



ثانيا: الرسم على المنتجات البترولية.

يعتبر هذا الرسم كذلك رسم نوعي يفرض على مجموعة من المنتجات البترولية المستهلكة ، وقد خضع بدوره الى عدة تغييرات في قيمته ، وكانت المنتجات تخضع الى رسوم مختلفة ولكن قانون المالية لسنة 2007 ألغى هذا الرسم على بعض المنتجات مثل غاز البروبان والبوتان وأبقى على بعض المنتجات الأخرى و التي تعتبر مجالا لتطبيق هذا الرسم.

ثالثا: رسم الضمان و التعبير .

تخضع بعض المنتجات المعينة غرار مصنوعات الذهب و الفضة و البلاتين ، اما بخصوص أساس فرض هذا الرسم (الوعاء) فيمكن التمييز بين :

- **حقوق الضمان:** يتم تحديد الوعاء أو أساس فرض الضريبة بالكمية المباعة من السلع الخاضعة لهذا الرسم و التي يعبر عنها بالوزن المباع (هكتوغرام) ، مع الاشارة الى ان مبلغ الرسم على القيمة المضافة المدفوع عند شراء الذهب و الفضة تخصم من المبلغ رسوم الضمان

1- رسم الضمان : يؤخذ في شكل ضريبة قيمة تختلف باختلاف السلعة ¹.

2- رسم التعبير : تختلف قيمة رسم التعبير باختلاف طريقة التعبير المستخدمة و عادة ما يتم عن طريقة التعبير بنجمة العيار و التعبير عم طريق التبليل .

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية

تتكفل الادارة الضريبية في مجال عملها بتنفيذ القانون الضريبي وتطبيقه على المكلفين بالضريبة ويختلف تنظيم الادارة الضريبية من بلد الى اخر وفق ما يتماشى وانا طبيعة النظام الضريبي المتبع وتشعب الأنشطة التجارية والاقتصادية والضرائب المفروضة، فلم يعد اليوم في اي دولة من الدول التنظيم الاداري للإدارة يتم بالبساطة والسهولة كما كان في ظل محدودية تنوع الضرائب، بل انه تنظيم متشعب ويخضع للعديد من التغيرات التي تتماشى و التطورات الحاصلة في المجتمع ².

كما ان الادارة الضريبية هي التي تتكفل بأداء ما يتم فرضه و تشريعه في اطار التشريعات الجبائية لكل ما يخص الضرائب و جبايتها و تحصيلها و مراقبتها المكلفين لها ، وتضم الإدارة الضريبية كافة الجهات الحكومية التي لها علاقة بالجانب المالي للدولة (وزارة المالية ، و مصالح الضرائب) التي تقوم على تطبيق التشريع الضريبي بمجمل احكامه و نصوصه في اطار تحصيل الضرائب بأنواعها المختلفة تطبيقا للقوانين الضريبية فان هذا الجهاز في أداء عملية على العنصر البشري في شكل تنظيمي يسطر وفق القانون ³.

¹ قانون الضرائب غير المباشرة 2013 المادة 02 ، ص 191

² يوسف قاشي. واقع النظام الضريبي الجزائري وسبيل تفعيله. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة بومرداس 2015/2014 ص 94.

³ يوسف قاشي. فعالية النظام الضريبي في ظل إفرزات العلوم الاقتصادية ، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية . جامعة بومرداس 2009 ص 39.



تقع الادارة الضريبية في الجزائر تحت سلطة وزير المالية، يعد أعلى هرم الهيئات بما انه من الاختصاصات التي يحددها له القانون الجبائي، كما ان المصلحة المركزية .

الفرع الأول: اختصاصات وزير المالية

تمحور هذه الصلاحيات في الميادين التالية التي يمارسها والتي تدخل في مجال إختصاصه هي:

-الإدخار والقرض والتأمينات الاقتصادية.

- المساهمات المالية للدولة

- موارد الخزينة العمومية

- مراقبة الصرف

-المالية العمومية وتشمل المجال الجبائي والجمركي. الأملاك الوطنية الشؤون العقارية

- النقد وكل ما يتعلق به وبالتنسيق مع السلطة النقدية في الجزائر ممثلة في بنك الجزائر.

تتمثل مهمة وزير المالية في المجال الجبائي على وجه التحديد فيما يلي¹:

- يقوم بتنظيم أعمال الإدارة الضريبية قصد توفير الموارد المالية للدولة.

- يطبق وسائل المراقبة اللازمة لمحاربة التهرب والغش الجبائي.

- له صلاحية إقتراح الإصلاحات الجبائية.

- يدرس ويقترح ويتخذ كل التدابير المتعلقة بأساس الضرائب والتصفية والتحصيل والنزاعات القائمة بشأن الضرائب والرسوم المختلفة.

الفرع الثاني: المديرية العامة للضرائب

تعتبر المديرية العامة للضرائب الجهة المسؤولة والمكلفة مباشرة بالمجال الضريبي لدى وزارة المالية²، في إطار الأحكام

القانونية والتنظيمات تكلف المديرية العامة للضرائب بالمهام التالية:

- تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الضريبي.

- السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق.

- تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد الوعاء الضريبي وتصفية وتحصيله والحقوق والرسوم الجبائية وشبه جبائية.

- توفير أدوات وتحليل ومراقبة مردودية مصالح الإدارة الجبائية.

ويتكون الهيكل الضريبي التنظيمي للمديرية العامة للضرائب من 08 مديريات وكل مديرية تتضمن مديريات فرعية وهي:

¹ المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان 1415 الموافق ل 15 فيفري 1995 يتضمن صلاحيات وزير المالية العدد 15. 1995.

² يوسف قاشي، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، المرجع السابق ص98



1- مديرية التشريع والتنظيم الجبائي: وهي مكلفة بما يأتي:

- إنجاز أشغال إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية.
- تصنيف السياسة الجبائية.
- تحضير اقتراحات تدابير قوانين المالية وتتكون من 4 مديريات فرعية وهي:
- المديرية الفرعية للتشريع والتنظيم والإجراءات الجبائية.
- المديرية الفرعية للحوافز الجبائية والأنظمة الجبائية الخاصة.
- المديرية الفرعية لعلاقات الجبائية الدولية.
- المديرية الفرعية للدراسات الجبائية

2- مديرية المنازعات: هي المكلفة بالسهر على التطبيق الحسن للتشريع والتنظيم الجبائي في معالجة شؤون المنازعات وتتكون من 4 مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للجان الطعن.
- المديرية الفرعية للمنازعات الإدارية والقضائية.
- المديرية الفرعية لمنازعات الضريبة على الدخل.
- المديرية الفرعية لمنازعات الرسم على القيمة المضافة.

3- مديرية العمليات الجبائية والتحصيل: هي مكلفة تصور وإتباع التوجيهات العملية المطبقة في مجال وعاء الضريبة وتصفياتها وتحصيلها وتتكون من 4 مديريات فرعية وهي¹:

- المديرية الفرعية للضمان الأنظمة الجبائية الخاصة
- المديرية الفرعية للتحصيل.
- المديرية الفرعية للإحصائيات والتخليص.
- المديرية الفرعية للتقييمات الجبائية.

4- مديرية الأبحاث والتدقيقات: وهي مكلفة بما يلي:

- تطبيق حق التحقيق والتفتيش.
- مراقبة مداخيل الأشخاص الطبيعيين من خلال علامات الشراء الخارجية ومستوى المعيشية والممتلكات.
- إنجاز دقيق محاسبة المؤسسات الخارجية عن نطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات.
- متابعة المساعدة الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات الجبائية الدولية وتتكون من 4 مديريات فرعية وهي:
- المديرية الفرعية لمحاربة الغش.
- المديرية الفرعية للأبحاث والتحقيقات الجبائية.

¹ يوسف قاشي, واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله, المرجع السابق ص 99 .



- المديرية الفرعية للبرمجة.
- 5- مديرية الإعلام والوثائق الجبائية¹:** هي مكلفة بتنسيق جمع المعلومات على المستوى المحلي مع الهياكل الأخرى للمديرية العامة للضرائب.
- ضمان التنسيق بين المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات الجمركية والديوان الوطني للإحصائيات والمركز الوطني للسجل التجاري وصناديق الضمان الاجتماعي.
- توطيد المعلومات المتعلقة بتكوين ممتلكات ومداخيل كل الأشخاص الذين تم ترقيمهم وتتكون من 03 مديريات فرعية:
- المديرية الفرعية لمعالجة المعلومات والوثائق.
- المديرية الفرعية لتنظيم دائرة المعلومات.
- المديرية الفرعية للبحث عن معلومات وتحليلها.
- 6- مديرية الإعلام الآلي والتنظيم:** هي مكلفة بتصميم استراتيجية نظام المعلومات والحدود المشتركة وأدوات الاتصال وكذا التحكم في المراجع الأساسية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ويتكون من 03 مديريات فرعية.
- المديرية الفرعية لتطبيق أنظمة الإعلام الآلي.
- المديرية الفرعية للتنظيم والمناهج.
- المديرية الفرعية لتطوير أنظمة الإعلام الآلي.
- 7- مديرية العلاقات العمومية والاتصال:** مكلفة بدراسة التدابير المناسبة لتحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضرائب واتخاذها وتتكون من ثلاث 03 مديريات فرعية وهي²:
- المديرية الفرعية للعرائض الجبائية.
- المديرية الفرعية للمنشورات ذات الطابع الجبائي.
- المديرية الفرعية للعلاقات العمومية والاتصال.
- 8- مديرية إدارة الوسائل المالية:** تكلف بما يلي:
- تنفيذ ميزانيات المصالح الخارجية.
- تسيير إنجاز برامج المنشأة القاعدية للمديرية العامة للضرائب.
- ضمان تسيير مستخدمي المديرية العامة للضرائب وميزانيتها ووسائلها.
- تطبيق وتنفيذ برامج التكون المخصصة لمستخدمي المديرية العامة للضرائب.

¹ ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون ، المجلد 25- العدد الثاني 2009 ص 187.

² يوسف قاشي ، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية مرجع السابق ص 42



وتتكون من خمس 05 مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للمنشآت القاعدية.
- المديرية الفرعية للتكوين.
- المديرية الفرعية للميزانية.
- المديرية الفرعية للمستخدمين.
- المديرية الفرعية للوسائل.



خلاصة الفصل:

مقارنة الضرائب في التشريع الجزائري الضرائب المباشرة والغير مباشرة والضريبة الاسلامية.

الضرائب المباشرة هي التي تفرض على الوعاء من حيث اكتساب او امتلاكه والوعاء في هذه الحالة ما هو الا أموال للمكلف تعتبر دخول ثروات الممولين الأوعية الحقيقية لكافة الاستقطاعات الضريبية وتنوع عناصر الاختصاص الضريبي بتنوع الوقائع يحتوي الوقائع المنشئة الضريبة، فما من هيكل ضريبي حديث تكتفي فيه بإخضاع الدخل للضريبة عند انتاجها او توزيعها فحسب، بل يستدعي الى فرض ضرائب مباشرة على الدخل والثروة من جهة والضرائب الغير مباشرة على الانفاق من جهة اخرى. ولقد ميز النظام الضريبي الجزائري بين الاشخاص الطبيعيين فتم اخضاعهم للضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات تستجيب للانشطة المتعلقة بوضع نظام ضريبي خاص بالشركات يكون متميز عن النظام المتعلق بالأشخاص الطبيعيين.

اما الضرائب الغير مباشرة فهي ضرائب المفروضة على الانتاج والاستهلاك يتضمن قانون الضرائب غير مباشرة مجموع الاحكام القانونية المتعلقة بالدخل المحصل لفائدة الدولة أو الجماعات المحلية المتضمن المصطلح النوعي للضرائب غير المباشرة بالإضافة الى الرسم على القيمة المضافة تخضع الكحول والخمور والمشروبات الاخرى المشابهة ويخضع للرسم على القيمة المضافة عمليات البيع والتي يتم انجازها في الجزائر بصفة اعتيادية او عرضية.

أما فيما يتعلق بالضرائب المباشرة وغير مباشرة الاسلامية نجد: ان النظام الضريبي الاسلامي يعتمد على الضرائب المباشرة لاتصافها بالعدالة الضريبة اضافة لأنها تأخذ في الاعتبار قدر المكلف على الدفع وتراعي ظروفه الشخصية وتحصل بشكل منتظم وتعتبر الزكاة ضريبة مباشرة نتيجة تحقيقها لكل مواصفات الضريبة المباشرة ويراعى فيها المقدرة التكليفية للمسلم كما راعى الاسلام الظروف الشخصية للمسلم وعدم تحميله ما لا يطيق.

والضرائب المفروضة في الاسلام من ضريبة الجزية وضريبة الخراج كل منهما ضريبة مباشرة كضريبة الخراج هي ضريبة مباشرة تفرض على الاموال الناتجة عن المحاصيل الزراعية فهي تأخذ في الاعتبار المقدرة التكليفية للمكلف وكذلك ضريبة الجزية هي ضريبة تفرض على الاشخاص وتأخذ في الاعتبار المقدرة التكليفية لهم. اعتمد الاسلام الى حد كبير على الضرائب المباشرة وتتجلى غير المباشرة في ضريبة العشور.



عزیز خاں



إن أهم ما يمكن أن نلخصه في ختام هذا البحث :

تعتبر الضرائب في عصرنا الحالي من أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية النفقات العامة، حيث نجد للضريبة أهميتها البالغة باعتبارها من أهم الموارد الممولة لميزانيتها وتستخدمها كأداة فعالة في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وقد مرت الضرائب بتطورات عديدة في المجتمعات القديمة لم تكن الضرائب المعروفة حيث كانوا يعيشون في قبائل متفرقة لم تعرف الاستقرار.

إن فكرة الضريبة تقوم على عدة عناصر هي أن الضريبة مبلغ من النقود، الضريبة تفرض وتدفع بصفة نهائية، كما ليس لها مقابل معين، وغرضها تحقيق منفعة عامة.

1- إن للضريبة أغراضا وأهدافا متعددة الهدف المالي، الهدف النقدي والإقتصادي، والهدف الاجتماعي والسياسي وتبنى الضريبة على أربعة قواعد أساسية هي الملاءمة، اليقين الإقتصادي في النفقات كما أنها تستند إلى نظريتين رئيسيتين تبرهن كل منهما إلزامية الضريبة وخاصة نظرية التضامن الاجتماعي والتي تراعي في الوقت الحالي من طرف مختلف الدول في فرض الضريبة وتختلف أنواع الضريبة باختلاف الوعاء الضريبي لها فنجد الضريبة على الأشخاص وأصبحت لا تطبق في الوقت الحالي في الضريبة العينة والتي لاتراعي الظروف الشخصية للمكلف على عكس الضريبة الشخصية وهي أكثر عدالة من الضريبة المتعددة وتفرج على كل وعاء معين على حدى، وهي الأكثر تطبيقا في البلدان المعاصرة بالإضافة إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتي تعتبر الأكثر إستخداما حاليا. وتسعى كل دولة من أجل حماية نظامها الضريبي من المشاكل التي قد تواجهها والتي تتسبب في إختلاف ونقص فعاليته، إلى وضع مختلف الإجراءات اللازمة لمنع حدوثها كإجراءات منع التهرب الضريبي، وتجنب الإزدواج الضريبي.

2- لقد إهتم النظام المالي الإسلامي بالإجراءات الضريبية التي أساسها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والمورد الأساسي هو الزكاة التي فرضت بقيم نسبية وأخرى تصاعدية وقد حققت العدالة في فرضها، وأخذت في عين الإعتبار الظروف الشخصية للمسلم، كما فرضت كل من ضريبة الجزية مقابل حمايته والتي تسقط بإسلامهم، وضريبة الخراج على أهل الذمة، وضريبة العشور والتي فرضت على الأعمال التجارية من باب المعاملة بالمثل.

3- ومن خلال المقارنة بين الضريبة في فقه الاسلامي والتشريع الجزائري توصلنا إلى أنه يغلب على الضريبة في التشريع الجزائري طابع الإكراه في الدفع من طرف المكلف في حين الضريبة الإسلامية لاتتسم بالإكراه لأن شعور المسلم بالتكليف أمام الله سبحانه وتعالى دون العلاقة بالأشخاص.

4- تهدف الضريبة المعاصرة بصفة أساسية لتوفير المال لتغطية النفقات العامة، في حين أن الهدف الأساسي للضريبة الإسلامية هو ديني، إجتماعي أكثر من مالي.

5- لم يفرض الدين الإسلامي الحنيف ضرائب على المسلمين فكل ماكانوا يدفعونه هو الزكاة كما أجاز فرض الضرائب كإيراد عام مؤقت في أوقات الضرورة والإحتياج إلى ذلك فقط، وتعتبر الإيراد الأخير بعد نفاذ كل الإيرادات العامة للدولة الإسلامية.

6- يعتمد النظام الضريبي المعاصر على الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وبالأخص الضرائب غير المباشرة لأنها أكثر إيرادات، لكن النظام الضريبي الإسلامي يركز أساسا على الضرائب المباشرة والتي تتميز بالعدالة الضريبة وتراعي الظروف الشخصية للمكلف، و تتميز الضريبة الإسلامية بانخفاض نسبها.

7- تتشابه كل من الضريبة في التشريع الجزائري والضريبة الإسلامية من حيث الخصائص والأنواع ولكن الفرق واضح من حيث المصدر التشريعي.

8- تؤثر الضريبة المعاصرة على الاستهلاك الضروري تأثيرا سلبيا، في حين الضريبة الإسلامية فتأثيرها على الاستهلاك الضروري إيجابي.

9- تؤثر الضريبة على الإستثمار تأثيرا سلبيا، إلا في حالات الدعم والإعفاء الضريبي من طرف الدولة، في حين الضريبة الإسلامية فتأثيرها على الإستثمار إيجابي.

10- تساهم الضريبة الإسلامية في علاج مشكلة الفقر، بتوفير مناصب عمل للفقراء وبالتالي توفير دخل دائم من جهة، وإعطاء الفقراء والمساكين العاجزين نصيبهم من أموال الزكاة من جهة أخرى.

11- تساهم الضريبة الإسلامية في علاج مشكلة البطالة، بتوفير الأدوات اللازمة للفقراء والمساكين القادرين على العمل.

12- تؤثر كل من الضريبة المعاصرة والإسلامية على التنمية الاقتصادية، فالضريبة المعاصرة تساهم في التنمية الاقتصادية.

13- تفرض الضريبة على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين بموجب تحقيقهم لمداخل تتعدى الحد المعفى بموجب القانون، في الوقت الذي نجد أن الضريبة الإسلامية، كضريبة الجزية والخراج والعشور تم الاستغناء عنها، ويعود ذلك إلى جملة التغيرات التي واجهتها البلدان الإسلامية.

14- يتشكل النظام الضريبي الجزائري من مزيج متعدد من الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة، والرسوم، أما الزكاة فهي تخرج من طرف الجزائريين وتوجه إما مباشرة للفقراء والمساكين، أو لصندوق الزكاة التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

15- شعور المكلفين الجزائريين بالإزدواج الضريبي الناجم عن دفعهم للزكاة من جهة، ودفع الضريبة من جهة أخرى



مما أدى بهم إلى التهرب من دفع الضريبة، على عكس الزكاة والتي يغلب عليها الطابع الإيماني فدافعها لا يحتاج للإجبار.

وأخيراً يمكن القول بالرغم من بعض أوجه التشابه من ناحية مفهوم وقواعد الضريبة وأنواعها بين الضريبة في التشريع الجزائري والضريبة الإسلامية إلا أنه في حقيقة الأمر كل منهما مستقل عن الآخر ففي الوقت التي تعتبر الزكاة نظام مالي متكامل محكم لا تسوده مشاكل الضريبة، يساهم في القضاء على الطبقة بين أفراد المجتمع المسلم، كما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، نجد أن الضريبة المعاصرة تتسم بطابع الإكراه الذي يشعر به المكلف والذي يؤدي إلى الوقوع في مشاكل ضريبية وأبرزها التهرب الضريبي، وبالتالي عدم توازن النظام الضريبي وانخفاض فعاليته، كما لم يبق من تطبيقات الضرائب الإسلامية في البلدان المعاصرة سوى الزكاة والتي تعتبر عبادة مالية يقوم بها الأفراد في معظم البلدان دون رقابة حكومية.



الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين





الرقم	الآية	رقم الآية	إسم السورة	الصفحات
01	إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ	29	سورة البقرة	33
02	وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ	42	سورة البقرة	34-36
03	وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ	44	سورة البقرة	32
04	لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ	176	سورة البقرة	46-47-52
05	أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ	266	سورة البقرة	38-44
06	فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا.	102	سورة آل عمران	34
07	يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ	01	سورة النساء	33
08	وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ	04	سورة النساء	33
09	حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ	28	سورة التوبة	40
10	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا	33	سورة التوبة	36
11	يَوْمَ يُخْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ	34	سورة التوبة	43
12	إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ	59	سورة التوبة	44
13	خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا	102	سورة التوبة	24
14	هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا	60	سورة هود	33
15	وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا	46	سورة الحجر	34
16	فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا	93	سورة الكهف	39
17	قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ	01	سورة المؤمنون	36
18	أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا	115	سورة المؤمنون	32
19	إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۖ	09	سورة الحجرات	34-48
20	لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا	30	سورة النجم	32
21	وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ	08	سورة الحشر	33
22	أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ	14	سورة الملك	16
23	هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا	16	سورة الملك	39
24	أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى	35	سورة القيامة	32
25	وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ	06	سورة الماعون	52



الرقم	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
01	أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا	أبو هريرة	37
02	بُني الإسلام على خمسٍ: شهادة	عبد الله بن عمر بن الخطاب	36
03	ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده	المقدام بن معدي كرب	43
04	ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً	أنس بن مالك	44
05	مَهْلًا يَا خَالِدُ؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً	عمران بن الحصين	45
06	إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ.	فاطمة بنت قيس	47
07	فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ، حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ.	أبو سعيد الخدري	47
08	مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُدْهَبْ بِثَالِثٍ،..	عبد الرحمان بن أبي بكر الصديق	48
09	إِذَا يَتَخَذُونَ بَهَا ثِيَاباً وَطِيئاً.	عطاء بن أبي رباح	48
10	"المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلّمه،	عبد الله بن عمر	48
11	دُلِّني عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ،	أبو هريرة	49



وَقَالُوا
يَا زَنَا

لَا تَعْصُوا دُرَارًا وَارْتَمُوا
بِأَنْفُسِكُمْ فِي الْهَرَمِ





القرآن الكريم برواية ورش عن نافع:

الكتب:

1. أبو الحسن علي بن مُجَدِّد بن حبيب المارودي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
2. أبو يوسف، الخراج، دار المعرفة بيروت 1979م اليهودي، كشف القناع عن متن الإقناع دار الفكر بيروت لبنان ج3 1982م.
3. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري دار السلام ج3، 1421هـ 2000م.
4. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فقه السنة دار الفتح ج1، ط2 1419هـ، 1999م.
5. أحمد حسين محاسبة الزكاة المكتب الجامعي الحديث مصر 2009 علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط2، ج2.
6. أحمد يوسف، أحكام الزكاة وأثرها المالي والإقتصادي دار الثقافة، القاهرة 1990.
7. التواتي بن التواتي، المبسط في الفقه المالكي بالأدلة، دار الوعي م 1 1430هـ، 2009م.
8. حسين مُجَدِّد سمحان وآخرون المالية العامة من منظور إسلامي دار صفاء عمان، ط1، 2010م 1431هـ
9. حميد بوزيد التقنيات الجبائية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2010.
10. رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص.
11. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
12. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة ط3 1431هـ 2010م.
13. سلام عبد آل سميم، السياسة المالية في التاريخ الإقتصادي الإسلامي، الطبعة الأولى، مجد لاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
14. سمير الشاعر، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي الإقتصاد العام بيت مال المسلمين، الدار العربية للعلوم ، بيروت لبنان 1/1432هـ 2011م.
15. طاهر حيدر حردان، الإقتصاد الإسلامي المال - الربا - الزكاة دار وائل الأردن ط1 1999م.
16. الطبري الأحكام الفقهية تح مُجَدِّد حسن مُجَدِّد حسن إسماعيل دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط1، 1420هـ 2000م.



17. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة " مدخل لدراسة أصول الفن المالي الإقتصاد العام " دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
18. عادل فليج علي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الأولى، الإثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
19. عاطف صدقي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة ج 1 1977.
20. عامر مُجد نزار جلعوط، سامر مظهر قنطقجي، السياسات المالية في عصر الخلفاء الراشدين، دراسة مالية تاريخية تحليلية، دار إحياء للنشر الرقمي، 2013.
21. عبد العزيز قاسم محارب، إقتصاديات الزكاة الشرعية وتطبيقاتها العلمية دار الكتب والوثائق القومية ط 1 2014.
22. عبد الكريم مُجد زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام مكتبة القدس، بغداد 1981.
23. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسية المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
24. على زغودو، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
25. عوف محمود الكفراوي، بحوث في الإقتصاد ونظام المالي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2007.
26. غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر الإسلامي، دراسة مقارنة مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2006.
27. غازي عناية الزكاة والضريبة، دار الحياء للعلوم، بيروت ط 1 1995م.
28. غازي عناية، الإستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الإقتصادي الإسلامي دار الجيل، بيروت ط 1 1409هـ_1989م.
29. فؤاد السيد، محاسبة الزكاة، الدار الجامعية الجديدة مصر 2000م دنيا، شوقي أحمد، تمويل التنمية في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط 1 1984م.
30. فوزي عطوي، المالية العامة، "النظم الضريبية وموازنة الدولة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
31. ماجد بن صالح المضيان، دور أهل الذمة في إقصاء الشريعة الإسلامية دار الهدي النبوي، مصر 2007م.
32. مجدي عبد الفتاح سليمان، عمر بن الخطاب والمشكلات الإقتصادية المعاصرة، دار غريب، القاهرة 2003م.
33. مُجد إبراهيم قطب، السياسة المالية لأبي بكر الصديق، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1990.
34. مُجد إبراهيم قطب، السياسة المالية لعثمان بن عفان، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1987.
35. مُجد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي، منشورات برقي، الجزائر، 1994.
36. مُجد عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2004.



37. مُجَّد فاروق النبهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الإقتصادي الإسلامي مؤسسة الرسالة، سوريا، ط2.
38. مُجَّد كامل حسن المخامي، الجزية في الإسلام ضريبة الرؤوس وضريبة الأرض، دار المكتبة الحياة، بيروت لبنان.
39. مُجَّد يسرى، حسن عثمان، إقتصاديات المالية العامة، زهراء الشرق، القاهرة، طبعة 01، 1996.
40. وليد خالد الشاجي المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، دار النفائس الأردن ط1 1425هـ_2005م.
41. يوسف القرضاوي دور الزكاة في علاج المشكلات الإقتصادية وشروط نجاحها، دار الشروق القاهرة ط1 1422هـ_2001م.
42. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، مؤسسة الرسالة بيروت ج1
43. يونس أحمد بطريق، حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مُجَّد عمر أبودوح، المالية العامة " الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية. "

الأطروحات والرسائل الجامعية:

44. محمود جمام، أثر الضريبة على التنمية الإقتصادية " حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
45. لعلا رمضاني "أثر التحفيزات الجبائية على الإستثمار في ظل الإصلاحات الإقتصادية " حالة الجزائر"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.2001.
46. نور الهدى باشي، فعالية النظام الجبائي من خلال الثقافة الضريبية، "دراسة حالة المكلف بالضريبة لولاية الأغواط"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2010-2011.
47. مُجَّد شريف، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، " حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009-2010.
48. فاطمة مُجَّد عبد الحافظ حسونة، أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2009.
49. سالم عميرة العمور، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل، دراسة تحليلية على قطاع غزة، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، غزة، 2007.
50. مُجَّد إسماعيل، الخراج في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، دراسة تحليلية في الجذور والتطور، رسالة مقدمة إستكمالا، لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ، بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، بنابلس فلسطين، 2011م.



51. لبزیز عیوش، دور صندوق الزكاة في تحفيز الإستثمار، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الإقتصادية، إشراف الدكتور، السبتي وسيلة، بسكرة جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018_2019.
52. سمر عبد الرحمان محمد الدحلة، النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي، دراسة تحليلية، مقارنة الأطروحة مقدمة إستكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2004.
53. عثمان صبري عثمان عوض، الجزية في عهد الرسول ﷺ، دراسة تاريخية، الأطروحة مقدمة إستكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009م.
54. حسن، حسن مسعود يوسف، التكيف الفقهي للضريبة، دراسة مقارنة، دكتوراه كلية الدراسات العليا، السودان جامعة السودان، 2008.
55. عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
56. فايز المصري، سلطة الحاكم في فرض الضرائب، نداء فهمي فايز المصري، رسالة ماجستير كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، إشراف، د/شحادة سعيد السويكي 2012م.
57. يوسف قاشي، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس 2014_2015.
58. يوسف قاشي، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العلوم الإقتصادية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة بومرداس 2009.
59. محمد حمير العين، ترشيد الاختبارات الجبائية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص، إدارة الأعمال، جامعة باتنة 2011.
60. حراق مصباح، النظام الجبائي الجزائري، جامعة عبد الحفيظ، مادة التشريع الجبائي الجزائري، دكتوراه، علوم التسيير، تخصص إدارة المالية.



المعاجم:

61. الزبيدي، مُحمَّد بن مُحمَّد أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، الكويت، 1424هـ.
62. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث، ج1، ط1.
63. زيدان عبد الفتاح قعدان، المعجم الإسلامي، دار أسامة الأردن، جزء2، 2012.
64. عبد الله عيسى إبراهيم القديري، القاموس الجامع للمصطلحات الفقهية، دار المحجة البيضاء بيروت لبنان 1418هـ-1998م.
65. ابن حزم الظاهري، معجم فقه، دار الفكر دمشق سورية، 1385هـ-1966.

المجلات:

66. ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، المجلد25- العدد الثاني 2009.
67. عصام لوشان موسى رحمان، الآثار الاقتصادية للزكاة ودورها في علاج مشكلة البطالة، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة مُحمَّد خيضر بسكرة، العدد14-02 مارس 2018.

القوانين:

68. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022.
69. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021.
70. قانون الضرائب غير المباشرة 2013.
71. قانون الرسم على رقم الأعمال 2012.
72. الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة.



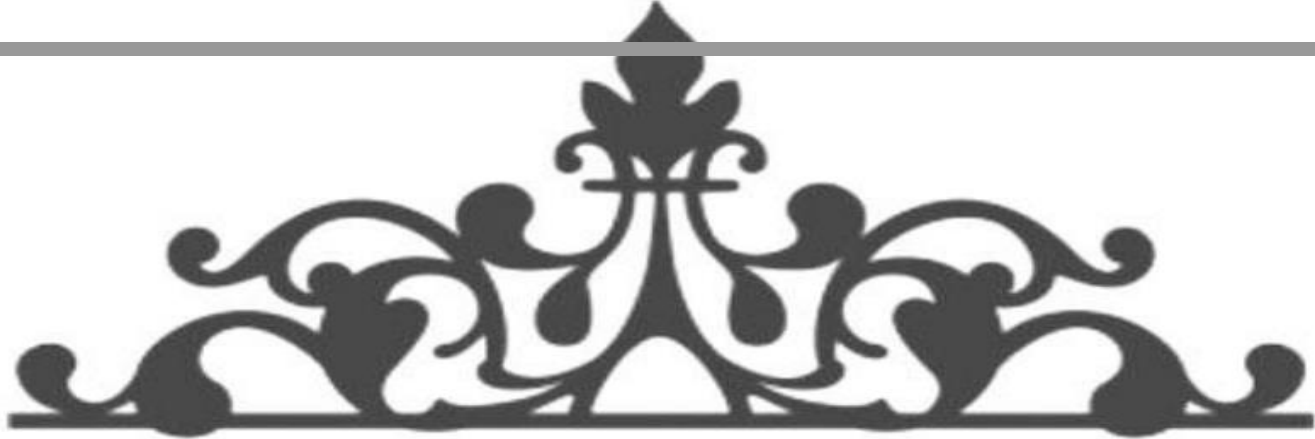
قائمة المصادر والمراجع :



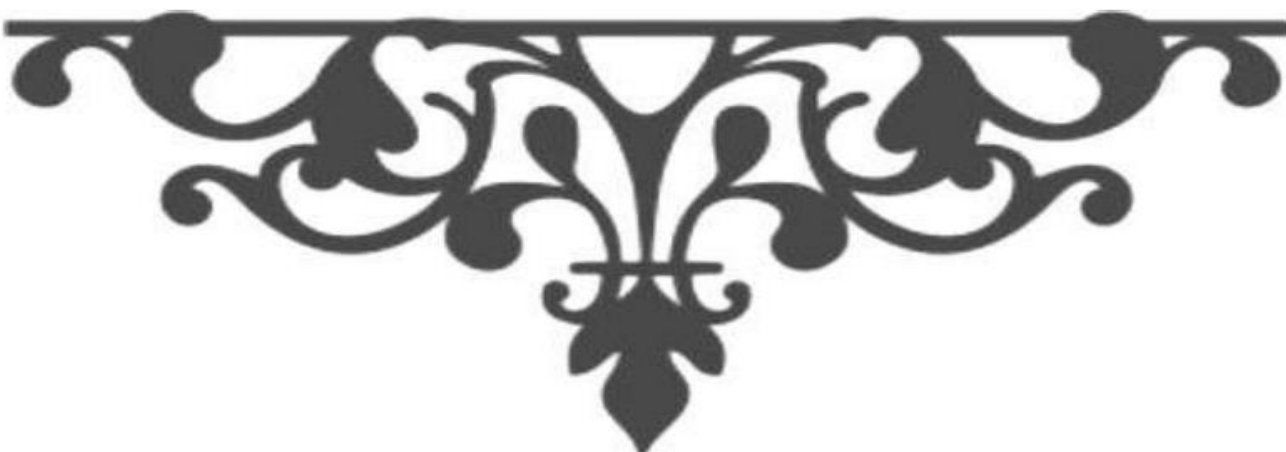
إهداء	
شكر وتقدير	
أ- هـ	مقدمة
ب	أهمية الموضوع
ب	أسباب الموضوع
ب	أهداف الموضوع
ب- ج	إشكالية دراسة
ج	منهج دراسة
ج	المنهجية المتبعة
ج	دراسات السابقة
د	صعوبات البحث
د- هـ	خطة البحث
28-6	الفصل الأول: الإطار العام للضريبة وسياستها
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية الضرائب
8	- المطلب الأول: نشأة الضرائب وتطورها التاريخي
8	- الفرع الأول: نشأة الضرائب
8	- الفرع الثاني: التطور التاريخي للضرائب
9	- المطلب الثاني: تعريف الضريبة وأهدافها
9	- الفرع الأول مفهوم الضريبة
10	- الفرع الثاني: أهداف الضريبة
12	- المطلب الثالث: الأسس القانونية للضريبة وقواعدها
12	- الفرع الأول: الأسس القانونية للضريبة
12	- الفرع الثاني: القواعد العامة للضريبة
13	المبحث الثاني: تصنيفات الضريبة وأثارها

13	- المطلب الأول: التصنيفات المختلفة للضريبة
14	- الفرع الأول: التصنيف القائم على ظروف وضع الضريبة
15	- الفرع الثاني: التصنيف القائم على إمتداد مجال التطبيق
15	- الفرع الثالث: التصنيف القائم على الظروف وضع الضريبة
16	- الفرع الرابع: التصنيف الإقتصادي للضريبة
17	- المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للضرائب
17	- الفرع الأول: أثر الضريبة في توجيه الإستثمار
18	- الفرع الثاني: أثر الضريبة على مستوى العام للإستهلاك
18	- الفرع الثالث: أثر الضريبة على الإدخار
18	- الفرع الرابع: أثر الضريبة على الإنتاج
18	- الفرع الخامس: أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار
19	- الفرع السادس: أثر الضريبة على حجم العمالة
19	- الفرع السابع: أثر الضريبة في معالجة الكساد
19	- الفرع الثامن: أثر الضريبة في معالجة التضخم
19	- المطلب الثالث: مشاكل الضريبة
23	المبحث الثالث: السياسة المالية في الإسلام
23	- المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية في الإسلام
25	- المطلب الثاني: السياسة المالية عند الخلفاء الراشدين
28	خلاصة الفصل
-29	الفصل الثاني: الضرائب في الفقه الاسلامي والتشريع الجزائري
30	تمهيد
31	- المبحث الأول: الضريبة في الفقه الاسلامي
31	- المطلب الأول: مفهوم الضريبة في الاسلام
32	- المطلب الثاني: نظريات فرض الضريبة الاسلامية "الزكاة"
34	المبحث الثاني: أنواع وآثار الضرائب في الاسلام
34	- المطلب الأول: أنواع الضرائب في الاسلام
42	- المطلب الثاني: أثر الضرائب الاسلامية على التنمية الاقتصادية
45	- المطلب الثالث : التكيف الفقهي للضريبة

46	- الفرع الأول: أقوال المجيزين للضريبة
49	- الفرع الثاني: أدلة المجيزين للضريبة
49	- الفرع الثالث: أقوال المانعين للضريبة وأدلتهم
50	- الفرع الرابع: مناقشة أدلة الفريقين
53	- الفرع الخامس: الرأي الراجح
53	المبحث الثالث: الضرائب في التشريع الجزائري
54	- المطلب الأول: التطور التاريخي للنظام الضريبي الجزائري
55	- المطلب الثاني: دراسة تشخيصية لأهم الضرائب المباشرة
56	- الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG
57	- الفرع الثاني: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
59	- الفرع الثالث: الرسم على النشاط المهني (TAP)
61	- المطلب الثالث: دراسة تشخيصية لأهم الضرائب غير المباشرة
62	- الفرع الأول: الرسم على القيمة المضافة
66	- الفرع الثاني: الضرائب غير المباشرة الأخرى
67	- المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية
68	- الفرع الأول: اختصاصات وزير المالية
69	- الفرع الثاني: المديرية العامة للضرائب
72	خلاصة الفصل
74	خاتمة
78	الفهارس
81	قائمة المصادر والمراجع
87	فهرس المحتويات
91	ملخص الدراسة
	واجهة بلغة إنجليزية



ملخص الورقة





تلعب الضرائب في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري دورا مهما في السياسة المالية وتختلف من دولة إلى

أخرى .

وتهدف إلى دراسة التكييف الفقهي للضرائب في الفقه الإسلامي «دراسة مقارنة» حيث تم طرح هذا الموضوع

من الناحية الشرعية مع مقارنة الضرائب في التشريع الجزائري «القانون» وقد تبين لنا أن النظام الضريبي يجب أن

يخضع لضوابط وأسس شرعية ليكتسب الصفة الشرعية وتوافق الصالح العام وبضرورة مراجعة القوانين المفروضة

وتعديلها لتكون موافقة لما جاءت به الشريعة الإسلامية، وعلى فارضي الضرائب والباحثين فيها والتركيز على

قواعد وقوانين الضريبة ومعرفة مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية.

Abstract:

Taxes in Islamic jurisprudence and Algerian legislation play an important role in fiscal policy, and they vary from one state to another. This research aims at studying the jurisprudence of taxation in Islamic jurisprudence < a comparative study > where this subject has been legitimately raised with comparison of taxes in Algerian legislation < law >. It has been shown that the tax system must be regulated and legitimate to acquire legitimacy and conform to the public interest, and that it is necessary to review and amend the laws imposed to conform to the Islamic sharia. Taxpayers and researchers should focus on the rules and laws of taxation and know how they conform to Islamic law.

**Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Ammar Thleji Laghouat**

**College of Humanities, Islamic Sciences and Civilization
Department of Islamic Sciences**



Title:

**Tax provisions in Islamic jurisprudence and Algerian
legislation <a comparative study>**

**Memorandum for obtaining a master's degree in Islamic
Sciences**

Speciality: Comparative jurisprudence and its Origins

Preparation of the two students:

✚ Boughar bouchra
✚ Attia ahlam

Supervised by:

-Dr. HAFSI ABBAS

College year:2022-2021



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

